جامعة يحي فارس– المدية–

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

الموضوع:

إشكالية إدارة خطر السيولة في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR

- وكالة المدية–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية و بنوك

من إعداد الطالبتين:

- زهرة قويني
- آسياتواتي

إشراف الأستاذ:

– يحياوي إلياس

أعضاء لجنة المناقشة

عماد غزازي	جامعة المدية	رئيسا
إلياس يحياوي	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
محمد بن عيشوش	جامعة المدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/ 2018

شكر و تقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله" رواه الترمذي

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلال وجهه و سلطانه العظيم، و الصلاة و السلام على سيدنا محمد النبي الكريم و على آله و صحبه الطاهرين.

ربي أوزعنا أن نشكر نعمتك التي أنعمت علينا و أن نعمل عملا صالح ترضاه و أدخلنا برحمتك في عبادك الصالحين.

شكر خاص إلى الوالدين اللذين أنارا دربنا في مشوارنا الدراسي بنصائحهما و دعائهما و طبعا بدعمهما.

من باب العرفان بالفضل نتقدم بجزيل الشكر و الإمتنان للأستاذ " **إلياس يحياوي** " لإشرافه على هذه المذكرة، و لم يبخل علينا بنصائحه و توجيهاته القيمة و منحنا من علمه و وقته، لإعداد هذا العمل حتى بدى كما هو عليه.

كما نتقدم بالشكر و الاحترام لرئيس لجنة المناقشة و أعضائها على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، و جهدهم في قرائتها.

و من باب رد الفضل لأهل الفضل، نتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى كل من إستقبلنا في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية، و نخص بالذكر السيد" يعقوب عبد السلام و بديس بوصفصاف " فقد ساندانا في عملنا ، فلهم الفضل بعد الله في إكمال دراستنا في الجانب التطبيقي، لهم منا جزيل الشكر و الاحترام.

كما نتقدم بخالص الشكر لكل أساتذة جامعة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير يحي فارس بالمدية، و نخص بالذكر الاساتذ " محمد بن عيشوش ، عماد غزازي ، بلال بن يلس ، عبد القادر خليل ، إبرهيم مزيود ، عبد الرزاق بوعزيز، ..... "

و الأستاذ مداحي محمد و بوبكر ياسين ...

و نشكر من ساعدنا في إنجاز بحثنا سواء كان من قريب أو من بعيد

جزاهم الله الخير الكثير و عفا عنهم، و أنزلهم المراتب و أسكنهم جنات الرضوان

و الحمد الله على توفيقه لنا في مشوارنا الدراسي

راجين منه أن يكون هذا العمل سندا علميا لكل من يطلع عليه.

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من عطرت أنفاسه الزمان و المكان فكان نورا و رحمة للعلمين... إلى النبي المصطفى قرة عيني عليه أزكى الصلاة و أتم التسليم...

إلى من قال فيهما عز وجل " *و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا*"

إلى أعز ما أملك في الوجود إلى ابر الناس بصحبتي، إلى التي قد تحملت الشقاء يسرا، إلى ينبوع الحنان و الحب و الكرم... أمي الغالية " **الجوهر**"

إلى من كان سندا لي و تاجا على رأسي، إلى من اكتوى بلسعات الدهر و ذاق مرارة الحياة لأحي أنا، إلى من ثابر ليلا و نهارا و حرا و بردا من أجل تربيتي أبي العزيز " **أحمد**"

إلى إخوتي الأعزاء" محمد، إبراهيم، مسعود، سليمان و سعد" و كل أفراد عائلتهم كلن باسمه.

كما أخص بالذكر سندي في مشواري الدراسي لو لاه لما وصلت لهذا المقام أخي الغالي **محمد "مصطفى"**

إلى أخواتي الغاليات" جميلة ،عائشة و فاطمة" و أزواجهم و أولادهم كلن باسمه، و أختي "مسعودة "

إلى كل عائلة قويني من قريب أو بعيد

إلى كل صديقاتي" أمال، غنية، مسعودة، عقيلة، أمينة، سعاد، رشيدة.... و إلى صديقتي في العمل آسيا

إلى معلمي و أساتذتي من الطور الابتدائي إلى المرحلة الجامعية حفظكم الله و جزاكم كل خير

إلى كل من سعتهم مخيلتي و لم تسعهم مذكرتي

إلى زملائي دفعة 2017- 2018 تخصص "**مالية و بنوك**"

أهدي هذا العمل المتواضع

زهرة

اهداء

إلى من عطرت انفاسه الزمان و المكان فكان نورا و رحمة للعالمين....إلى النبي و حبيبي و قرة عيني عليه أفضل الصلاة و اتم التسليم...

إلى النبع الصافي، إلى الشجرة التي لا تذبل، إلى الظل الذي آوي إليه في كل حين إلى التي تغمرني بحنانها، تحرسني بعيونها و تحميني من نوائب الدهر و اوجاعه إلى قرة عيني أمي الغالية" الربح" أمدها الله بالصحة و العافية....

إليك يامن انت أغلى من نفسي، و أحب إلي من روحي التي تسري في جسدي يا من أجد عنده سعة الصدر، إلى سندي في هذه الحياة يامن زرعت في طموحا صار يدفعني نحو الامام إلى مستقبل ناجح إلى أبي العزيز" سعد" أمده الله بالصحة و العافية...

إلى اعمدة و مصابيح بيتنا إخوتي: كمال، حكيم، بشير، عبد الرزاق، محمد، حفضهم الله.

إلى جدي العزيز اطال الله في عمره.

إلى أزهارها أخواتي: سعيدة، غنية، صليحة، نصيرة و أزواجهن، و أخص بالذكر أخي "أعمر" لدعمه و مساندته لي في المشوار الدراسي.

إلى الكتاكيت رمز البهجة و السرور " رحاب، عصام، رميساء، شيماء، يوسف، رضا، سلسبيل، حسام، عهد.

إلى كل صديقاتي، على قول الإمام الشافعي" سلام على الدنيا إن لم يكن بها صديق"

إلى الاخت والصديقة الغالية نبيلة حفظها الله.

إلى من شاركتني في هذا العمل : زهرة.

إلى كل طلبة كلية العلوم التجارية، أخص بالذكر طلبة مالية و بنوك.

إلى كل أستاذ علمني و كل معلم وجهني، حفظكم الله و جزاكم كل خير

آسيا

مستخلص

مستخلص:

تعتبر إدارة السيولة في البنوك من أكبر التحديات التي تواجه العمل البنكي و ذلك لصعوبة التوفيق بين متطلبات السيولة الواجب الاحتفاظ بها، و اعتبارات الربحية المرجو تحقيقها في كونها تخفض من المخاطر التي تحدث جراء حدوث عجز أو فائض في السيولة.

بهدف الوقوف على كيفية إدارة خطر السيولة و الآليات المتبعة من طرف البنوك التجارية، حيث كانت دراسة الحالة على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية، و اتبعنا في ذلك المنهج الوصفي في الجانب النظري، و المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي و دراسة الحالة؛ و توصلنا إلى أن البنوك تقوم بتخصيص أقسام لإدارة المخاطر للتقليل من حدة تأثيرها على عمل البنك، و تعد السيولة مؤشرا هام للبنك كونها المحرك الأساسي لعمل البنك و على البنك التعامل بيقظة مع السيولة لمراعاة الربحية والأمان، كما أن إدارة السيولة في البنك تركز على تسيير الخزينة باعتبارها مقر النقد و التخزين للأموال.

الكلمات المفتاحية:السيولة، المخاطر البنكية، إدارة مخاطر، إدارة مخاطر السيولة، السيولة القانونية، بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

Abstract:

Cash-flow management in the Banksis Considered one of the biggest challenges facing the banking business , because it is difficult to parallel between cash-flow requirements and profitablity achieved to reduce the risks, that may accur when a disability or surplus in cash-flow.

So, a study was done in BADR bank of MEDEA and we follow adescriptive methology and analysis methido in the practical side, and we found that banks had parts in its adminstratin to reduce the ricks on the bank functin . Cash-flow is considered an important way for banks is necessary for work banks and they have to becareful for cash-flow to protect profits and peace. And Cash-flow management in banks focusses on management Treasure as it is center of hiding.

Keywords: Cash-flow, Banking risk, Liquidity risk management, Legal Liquidity, BADR bank.

الفهرس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان	
الإهداء1	
الإهداء 2	
مستخلص	
فهرس المحتويات	IV-I
قائمة الجداول قائمة الأشكال	
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: مقدمة الفصل.....	2
المبحث الأول: الإطار النظري للمخاطر البنكية.....	3
المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية و تصنيفاتها.....	3
المطلب الثاني: مسببات المخاطر البنكية و أنواعها.....	8
المطلب الثالث: أساليب التعامل مع المخاطر البنكية و مؤشرات قياسها..	15
المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر البنكية.....	20
المطلب الأول: نشأة إدارة المخاطر البنكية و مفهومها.....	20
المطلب الثاني: العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر و مبادئها.....	22
المطلب الثالث: أدوات إدارة المخاطر و أهميتها.....	26
المبحث الثالث: طبيعة إدارة المخاطر البنكية.....	**29**
المطلب الأول: أطراف إدارة المخاطر و وظائفها.....	29
المطلب الثاني: قواعد إدارة المخاطر	32
المطلب الثالث: أهداف إدارة المخاطر.....	35

خاتمة الفصل.....	36
الفصل الثاني: أساليب إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية مقدمة الفصل.....	38
المبحث الأول: ماهية السيولة البنكية.....	39
المطلب الأول: مفهوم السيولة و أهميتها.....	39
المطلب الثاني: أنواع السيولة البنكية مكوناتها و مصادرها.....	42
المطلب الثالث: مؤشرات قياس السيولة و العوامل المؤثرة عليها.....	48
المبحث الثاني: إدارة السيولة البنكية.....	**54**
المطلب الأول: مفهوم إدارة السيولة البنكية و أهدافها.....	54
المطلب الثاني: تحديد احتياجات السيولة.....	57
المطلب الثالث: نظريات إدارة السيولة البنكية و دواعي الاحتفاظ بها...	58
المبحث الثالث: مخاطر السيولة البنكية و إدارتها.....	**67**
المطلب الأول: مفهوم مخاطر السيولة أسبابها و تقسيماتها.....	67
المطلب الثاني: قياس مخاطر السيولة البنكية.....	71
المطلب الثالث: إدارة مخاطر السيولة البنكية.....	77
خاتمة الفصل.....	84
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية "BADR" وكالة المدية مقدمة الفصل.....	**86**
المبحث الأول: البطاقة الفنية حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية "BADR".....	87
المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية تعريفه و تطوره.....	87
المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية و أهدافه.....	92
المطلب الثالث: الموارد و الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	95

المبحث الثاني: نظرة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية " BADR" وكالة المدية.....	**98**
المطلب الأول: تعريف الوكالة.....	98
المطلب الثاني: نشاطات الوكالة.....	98
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية " BADR".....	99
المبحث الثالث: الإستراتيجية المتبعة في إدارة مخاطر السيولة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية	**100**
المطلب الأول: إدارة السيولة وفق القانون الجزائري.....	100
المطلب الثاني: طبيعة و آثار مخاطر السيولة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....	102
المطلب الثالث: مؤشرات و نسب قياس السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية و مخاطرها.....	103
خاتمة الفصل.....	110
خاتمة	112
قائمة المراجع.....	116

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	مؤشرات قياس المخاطر البنكية	18
(01-03)	جدول استحقاقات الميزانية	103
(02-03)	نسبة الاحتياطي القانوني	105
(03 -03)	نسبة السيولة القانونية	106
(04 -03)	نسبة الرصيد النقدي	106
(05 -03)	نسبة التوظيف	107
(06 -03)	التغير في تدفق الخصوم	108
(07 -03)	التغير في الأصول	109

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	تصنيف المخاطر البنكية	5
(01 -02)	خط الاتجاه للودائع تحت الطلب	62
(02-02)	خط اتجاه ودائع التوفير	63
(03-02)	خط اتجاه الودائع لأجل	63
(04-02)	خط اتجاه إجمالي الودائع	64
(05-02)	السيولة لأغراض تلبية القروض و السلفيات	65
(01 -03)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	97
(02 -03)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة المدية	99

(03- 01)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	97
(03- 02)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة المدية	-99

مقدمة

مقدمة:

يعتبر قطاع البنوك قطاع حساس و يلتمس حساسيته من الدور المتزايد في النشاط الاقتصادي، و ذلك من خلال إمداد الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة لتنميته و تطويره، حيث أن البنوك همزة وصل بين المودعين أصحاب الفائض المالي، و المقترضين أصحاب العجز المالي فهي تلعب دور الوسيط بينهم، بالإضافة إلى العديد من المهام و الوظائف و الخدمات كتحصيل الأوراق التجارية و خصمها، و وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن و غيرها من الوظائف.

و رغم قيام مسؤولي القطاع البنكي بجهود لإصلاح الجهاز البنكي و إعادة تكييفه وفقا للخطط و السياسات المتبعة، إلا أن القطاع يواجه العديد من المخاطر التي تعترض أدائه في مختلف العمليات البنكية، و هذا نتيجة لإحتدام المنافسة بين البنوك و المؤسسات المالية الأخرى، و من هذه المخاطر " المخاطر الإئتمانية، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، مخاطر سعر الصرف و مخاطر سعر الفائدة"، و تعد مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي تعترض عمل البنوك في الوقت الحالي، و هذا راجع إلى وقوع العديد منها في العجز المالي مما ينجم عنه مخاطر أخرى تؤثر على المركز المالي للبنوك و مكانتها في السوق المالي.

فالسيولة تعتبر السمة المعبرة عن مكان البنك بين البنوك الأخرى، فهي مصدر ثقة من جهة يتحلى بها البنك لدى المودعين معه، فبمجرد إشاعة عن عدم توفر السيولة الكافية لدى البنك فهذا كفيل بأن يزعزع ثقة المودعين فيندفعون إلى سحب أموالهم، و هذا يعرض البنك إلى الإفلاس و الوقوع في عسر مالي قد يؤدي به إلى توقفه عن العمل، و من جهة أخرى توفر السيولة يتيح للبنك إغتنام فرص الإقراض المتاحة في السوق.

و من هذا المنطلق تعاظمت إدارة مخاطر السيولة في البنوك، هذه الأخيرة تبدأ في البحث عن أفضل الطرق لإدارة السيولة ثم البحث عن البدائل المتاحة التي تمكن البنك من الحصول على أموال سائلة في الوقت المناسب و بأقل تكلفة، و من بين هذه البدائل – النقد، سندات الاستثمار– و غيرها، خاصة السندات الحكومية و أذونات الخزينة التي تتسم بانعدام المخاطر، و يتم المفاضلة بين هذه البدائل على هذا الأساس.

التساؤل الرئيسي:

انطلاقا مما سبق تبرز مشكلة الدراسة و التي تتمحور حول آليات إدارة السيولة و مخاطرها في البنك، و التي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يتم إدارة مخاطر السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR وكالة المدية؟

الأسئلة الفرعية:

و للإحاطة أكثر بهذا الموضوع تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يتم إدارة المخاطر البنكية؟
- فيما تتمثل آليات إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية؟
- ما مدى فعالية تطبيق إدارة خطر السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية؟

الفرضـيات:

و كإجابة أولية للأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- يعتمد البنك في إدارة مخاطره على إحكام الرقابة على عمل البنك، و كذا وضع إستراتيجية عمل للحد من المخاطر و مواجهة الخسائر المترتبة عنها، كما أن خطة العمل المعمول بها يجب أن تتماشي و الأهداف المسطرة و الإمكانيات المتاحة لديه، و إتباعه مجموعة من الأساليب كتحويل المخاطر أو اقتسامها أو تحاشيها.
- يتم إدارة خطر السيولة في البنوك التجارية عن طريق حساب بعض المؤشرات و النسب التي تمكنه من معرفة الوضع المالي للبنك.
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية له فعالية كبيرة في إدارة خطر السيولة من خلال احتفاظه بسيولة تمكنه من تلبية طلبات السحب من جهة، و اغتنام فرص السوق لتلبية طلبات الاقتراض و يظهر هذا من خلال أداء البنك.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال تناوله لوظيفة مهمة من وظائف القطاع البنكي و هي إدارة خطر السيولة في البنك، باعتبارها المحرك الأساسي لنشاط البنك، إذ أن أي بنك يهدف إلى تعزيز مكانه من خلال قدرته على مواجهتها، و لاعتبار موضوع "إدارة خطر السيولة" من المواضيع الحساسة التي يجب أن تعنى بكثير من الاهتمام، و ذلك للدور الفعال الذي تلعبه في نشاط البنك و تأثيرها على الوضع الاقتصادي.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- الوقوف على مدى فعالية إدارة خطر السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية؛
- التطرق إلى الجانب النظري للمخاطر البنكية بصفة عامة وإدارة مخاطر السيولة بصفة خاصة؛
- تقوية المعارف المرتبطة بالتخصص.

حدود الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع و بلوغ الأهداف المرجوة، تم رسم حدود لهذه الدراسة يأتي ذكرها كما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** تضمنت الدراسة المخاطر البنكية بصفة عامة و خطر السيولة بصفة خاصة، بالتركيز على المفهوم و النسب و المؤشرات المستعملة لقياس خطر السيولة، و طريقة إدارة هذا الخطر من قبل البنوك الجارية، و لم نتطرق إلى مقررات لجنة بازل الخاصة بإدارة مخاطر السيولة لعدم تطبيقها في البنوك التجارية الجزائرية.
- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة على وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لبلدية المدية.
- **الحدود الزمنية:** تناولت الدراسة إدارة مخاطر السيولة في البنك المذكور لمدة ثلاثة سنوات من 2015 إلى 2017.

منهج الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع و للإجابة على الإشكالية و اختبار صحة الفرضيات السابقة تم الاستناد على المنهج الوصفي لتشخيص الجانب النظري فيما يتعلق بالمخاطر البنكية و إدارة خطر السيولة في البنوك التجارية، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا المنهج التحليلي حسب ما تقتضيه متطلبات الدراسة على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو إنجاز أي دراسة من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، و لا يختلف الأمر بالنسبة لهذه الدراسة، و لعل أهمها:

- قلت المراجع ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث المتعلق بالجانب التحليلي لقياس مخاطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية.
- صعوبة الحصول على المعلومات حول الموضوع إن لم نقل انعدامها، و هذا كون أن عمل البنوك يتسم بالسرية خاصة جانب السيولة .
- عدم تقديم بعض المعلومات المفيدة في الدراسة بالبنك، و كل موظف يجرد نفسه من المسؤولية و يرسلنا إلى موظف آخر، كما أن هناك تناقض بين المعلومات المقدمة من كل طرف .

الدراسات السابقة:

1- دراسة حياة نجار أطروحة دكتوراه بعنوان "إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقية بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية- (2014)"

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة ما إذا كانت البنوك التجارية العمومية الجزائرية تقوم بإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية لرقابة المصرفية.

هدفت الدراسة إلى تحديد أنواع المخاطر البنكية و أهميتها، وكذا تقييم الوضع الحالي لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، و وضع تصور عام عن الوضع المستقبلي لطرق إدارة المخاطر.

و من بين النتائج المتوصل إليها في الدراسة إفتقار البنوك العمومية الجزائرية إلى نصوص تشريعية تحدد تقنيا تغطية و قياس مخاطر السيولة، مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية، حيث أن إدارتها تكاد تنحصر في اعتماد مؤشرات معينة لتحديد مستواها، و كذا ضعف الإفصاح في البنوك التجارية، حيث أن التأخر في إرسال التقارير المالية لمركزية المخاطر ببنك الجزائر مازال السمة التي تميز بعض البنوك العمومية، فضلا عن عدم تطابق المعلومات المصرح بها من طرف هذه الأخيرة، مع التحاليل المنجزة من طرف المديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر.

تتميز دراستنا عن هذه الدراسة في كون أن هذه الأخيرة تم التطرق فيها إلى المخاطر البنكية بصفة عامة وفقا لمقررات بازل، بينما دراستنا ركزنا على خطر السيولة البنكية، و لم نركز على إدارة المخاطر وفقا لمقررات بازل لأن البنوك الجزائرية متأخرة في تطبيق ما تتضمنه مخرجات هذه اللجنة فيما يتعلق بالسيولة.

2- دراسة نصر رمضان احلاسه رسالة ماجستير بعنوان "دور المعلومات المحاسبية و المالية في إدارة مخاطر السيولة –دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة- (2013)"

تمثلت مشكلة البحث حول دور المعلومات المحاسبية و المالية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، هدفت الدراسة إلى تحديد أدوات و أساليب القياس المحاسبية و المالية المناسبة للاعتماد عليها في تقدير مخاطر السيولة، وضع التصورات و المقترحات المناسبة لحل مشكلة السيولة في البنوك التجارية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن البنوك تقوم بإعداد مؤشرات و نسب مالية تحليلية للتعرف على ربحيتها و مركزها المالي، و أنها تعتمد على قائمة التدفقات النقدية في قياس أدائها و التعرف على السيولة المتوفرة لديها، في مجمل أدوات القياس المستخدمة في إدارة مخاطر السيولة، و كذلك الجهات الرقابية تعمل على فرض نسب معينة من السيولة النقدية و القانونية بشكل دوري و منظم، و يتضح هذا في مجال الجهات الرقابية و تأثيرها على إدارة مخاطر الائتمان، كما أن حجم و طبيعة الودائع يؤثر على متطلبات السيولة لدى البنك، و تتميز الودائع بأنها تعمل على تخفيض مخاطر السيولة التي قد يتعرض لها البنك عند مواجهة السحوبات في تواريخ الاستحقاق.

نميز بين الدراسة السابقة و دراستنا: أن هذه الدراسة تناولت إدارة خطر السيولة من الجانب المحاسبي، بينما تناولنها نحن من جانب إدارة المخاطر.

3- دراسة خضراوي نعيمة رسالة ماجستير بعنوان " إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الإسلامية – حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك البركة الجزائري – (2009)".

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية إدارة المخاطر في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية و أي البنوك أكثر مقدرة و مرونة في إدارة المخاطر البنكية.

و هدفت الدراسة إلى إبراز المفاهيم الأساسية للمخاطر و كيفية إدارتها و طرق قياسها في البنوك التقليدية، إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك كافة.

و من النتائج المتوصل إليها من الدراسة هي أن البنوك الجزائرية مازالت تعتمد على القواعد و النظم الاحترازية التي يفرضها البنك المركزي في تقييم المخاطر البنكية، إفتقار البنوك الجزائرية للأساليب الحديثة في قياس و مراقبة المخاطر، إضافة إلى عدم وجود إدارة خاصة بالمخاطر في البنوك التجارية.

و الفرق بين دراستنا في أن هذه الدراسة تطرقت إلى دراسة مقارنة بين البنوك التجارية و البنوك الإسلامية في إدارة المخاطر البنكية، و دراستنا تناولنا إدارة خطر السيولة على مستوي بنك تجاري.

هيكل الدراسة:

تمت معالجة موضوع" إشكالية إدارة خطر السيولة في البنوك التجارية" من خلال خطة متكونة من ثلاثة فصول فصلين نظريين و فصل تطبيقي على النحو التالي:

الفصل الأول: " مدخل لإدارة المخاطر البنكية" تمت دراسته من خلال ثلاث مباحث، في المبحث الأول تم عرض المفاهيم الأساسية، التصنيفات، مسببات المخاطر و أنواعها و كذا أساليب التعامل مع المخاطر البنكية و مؤشرات قياسه، أما المبحث الثاني فقد تعرضنا فيه إلى ذكر تعريف إدارة المخاطر البنكية، عناصرها الرئيسية و مبادئها، أدوارها و أهميتها، أما المبحث الثالث فقد تضمن أطراف إدارة المخاطر، أهم وظائفها و قواعد و أدوار إدارة المخاطر.

الفصل الثاني:" أساليب إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية" و هو بدوره مقسم إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم السيولة البنكية، أهميتها، أنواعها، مكوناتها، مصادرها، مؤشرات قياسها و العوامل المؤثرة عليها، و المبحث الثاني فقد تم عرض إدارة السيولة البنكية من خلال المفهوم، الأهداف،

تحديد احتياجات السيولة، و نظريات إدارتها و دواعي الاحتفاظ به، أما المبحث الثالث فيتضمن مخاطر السيولة البنكية و إدارتها من خلال مفهومها، أسبابها و تقسيماتها، مؤشرات قياسها و إدارة مخاطرها.

الفصل الثالث:" دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية" تمت دراسته من خلال ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و تعريفه، مراحل تطوره، أهم مهامه و أهدافه و كذا موارد و هيكله التنظيمي، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى التعريف بالوكالة و نشاطها و هيكلها التنظيمي، أما المبحث الثالث و الأخير فقد تم فيه عرض إدارة السيولة وفقا للقانون الجزائر ، آثار و طبيعة إدارة خطر السيولة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية، و في المطلب الأخير تم التركيز على أهم مؤشرات و نسب السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الفصل الأول:

مدخل لإدارة المخاطر البنكية

مقدمة الفصل:

يعد القطاع البنكي من أهم القطاعات في أي بلد لما له من دور هام في تمويل و تطوير الاقتصاد، و قد وجدت البنوك نفسها أمام بيئة عمل صعبة تفرض على عملها العديد من القواعد و القوانين و الشروط حتى يتسنى لها أن ترقى بعملها و مكانتها، فهناك العديد من المتغيرات التي تؤثر عليها مثل احتياجات و متطلبات الأفراد و كذا زيادة شدة المنافسة بين البنوك و غيرها، إلا أن هذه المتغيرات أصبحت حافز هام يدفع بالبنوك إلى النهوض بنشاطها و تطوير منتجاتها، غير أن هذا التطور أثرى البنوك بالعديد من الايجابيات كما أنه لم يخلو من السلبيات.

فالمخاطر أصبحت مرافقة لعمل البنك في جل العمليات التي يقوم بها، و تعتبر تهديدا له في تحقيق الأهداف المسطرة و في استغلال الموارد المالية المتاحة لديه، حيث أن المخاطر كانت من بين أهم الأسباب التي دفعت البنوك إلى البحث و التعرف عليها و تقييمها و وضع الآليات المناسبة للتقليل من آثارها بغية الحفاظ على أصوله و أرباحه.

و للإلمام بهذا الموضوع إرتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مدخل لإدارة المخاطر البنكية.

المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر البنكية.

المبحث الثالث: طبيعة إدارة المخاطر البنكية.

المبحث الأول: الإطار النظري للمخاطر البنكية

تعتبر البنوك ذات أهمية كبيرة في اقتصاد أي بلد كان، و هذا راجع للدور الذي تلعبه في دفع عجلة الاقتصاد و تطويرها، فالبنوك تمد الاقتصاد بالتمويل اللازم لإنجاز المشاريع الاستثمارية، و هذا بمنح المستثمرين الذين يعرفون عجز مالي بالأموال اللازمة عند الحاجة، فالبنك يلعب دور الوسيط المالي بين المودعين و المقترضين إضافة إلى ذلك فإن البنوك تقوم بتقديم العديد من الوظائف و الخدمات كمنح القروض، خصم الأوراق التجارية و غيرها من الوظائف.

و في ظل التغيرات المستمرة لطبيعة عمل البنوك و البيئة الاقتصادية تتعرض البنوك للعديد من المخاطر التي تؤثر على نشاطها، و تدفع بها إلى القيام بمجموعة من الأبحاث و الدراسات من أجل التعرف على هذه المخاطر و مسبباتها و تحديد الطرق الأنسب للتعامل معها.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية و تصنيفاتها

هناك أنواع متعددة من المخاطر التي تواجه البنوك أثناء القيام بعملها، لذا نجد اختلاف نظرات الاقتصاديين لمفهوم المخاطر البنكية و طريقة تصنيفها، حيث سنتطرق لذكر كل من مفهوم المخاطر البنكية و تصنيفاتها في هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم المخاطرة البنكية

توجد للمخاطر تعريفات متعددة تعكس وجهات نظر الباحثين المختلفة حول هذا المفهوم، سنحاول ذكر البعض منها فيما يلي:

تعرف المخاطرة بأنها" كلمة مشتقة من الكلمة الايطالية القديمة riscare و تعني الجرأة، و بهذا المعنى فإن المخاطرة اختيارا و ليس قدرا". [1]

عرفت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر بأنها:"احتمال حدوث خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسارة في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه و غاياته، حيث إن مثل هذه

[1]– طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات** ، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2005، ص250.

القيود تضعف من قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله و ممارسة نشاطاته من جهة، و تحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة الأعمال البنكية من جهة أخرى.[1]

تعرف المخاطر كذلك أنها" تشير إلى تقلب العوائد و عدم استقرارها أو التقلبات في القيمة السوقية للمصرف، لذلك يمكن أن نقول بأن المخاطرة تشير إلى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية إذ أن كل مؤسسة أو بنك يفضل التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات غير المؤكدة". [2]

و المخاطرة هي احتمال الخسائر نتيجة أحداث مثل تغير في أسعار السوق أي أن المخاطرة هي بمعنى التغير المحتمل للعوائد[3]. أي احتمال وقوع حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها.[4]

تعرفها مجمل اتحادات البنوك العربية بأنها" التقلبات السوقية للمؤسسة". بينما يعرفها الكاتب الشهير(madura):" المخاطرة هي احتمال اختلاف النتائج عن التوقعات".[5]

و من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن مصطلح المخاطر البنكية يدل على احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها، أو تذبذب في العوائد من استثمارات معينة في فترة معينة و التي تؤثر على عمل البنك و تعرضه إلى التعثر المالي أو الإفلاس.

الفرع الثاني: تصنيفات المخاطر البنكية

هناك العديد من المقاييس التي يتم الاعتماد عليها لتصنيف المخاطر التي تتعرض لها البنوك، فطبقا للتقسيم الكلاسيكي تصنف المخاطر البنكية إلى أربع تصنيفات رئيسية: المخاطر المالية، مخاطر التشغيل، مخاطر الأعمال و مخاطر الأحداث.

حيث أن كل تصنيف له مجموعة من المخاطر و هذا ما يوضحه الشكل رقم(1- 1) الموالي:

---

[1] – جيهان عبد المعز الجمال، **المراجعة و حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، بيروت، 2014، ص 429.

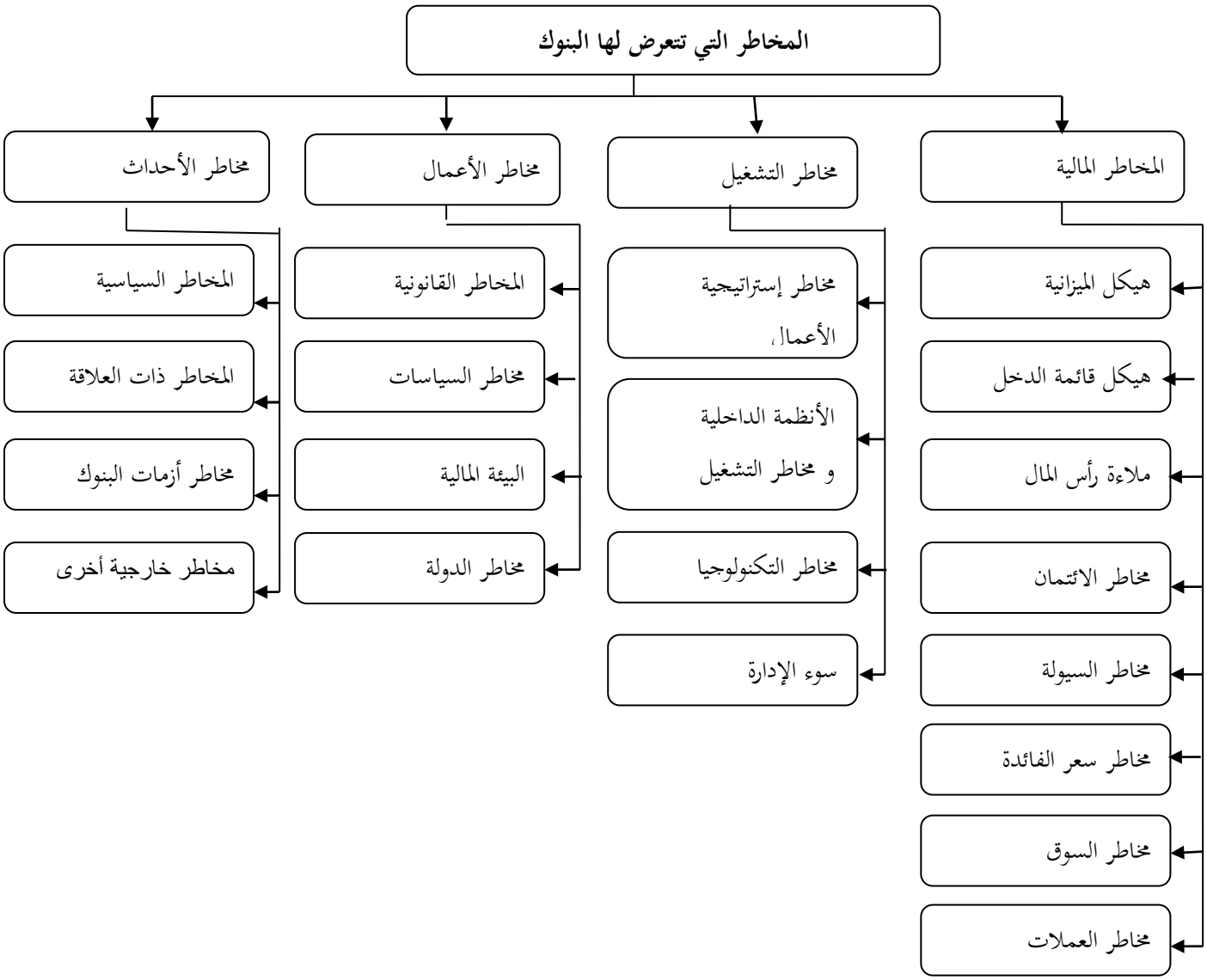
[2] – صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و أثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، الطبعة العربية، دار اليازور العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص 45.

[3] – عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العاشوري، **أساسيات إدارة المخاطر المالية**، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، مصر، 2008، ص 20.

[4] – عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية**، الطبعة الأولى،دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن ، 2013، ص 28.

[5] – بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز وآخرون ، **إدارة المخاطر"إدارة المخاطر. المشتقات المالية. الهندسة المالية"**، الطبعة الأولى، المؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص 31.

الشكل رقم(01– 01): تصنيف المخاطر البنكية



المصدر: نبيل حشاد، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**،موسوعة 2، الجزء الثاني، 2005، ص 21.

أما من الناحية العلمية فقد صنفت المخاطر التي تواجه البنوك إلى صنفين أساسيين هما:

1–التصنيف على أساس ارتباط الخطر بالمؤسسة المصرفية: وفقا لهذا المعيار صنف المخاطر إلى نوعين هما " المخاطر النظامية (العامة)، و المخاطر غير النظامية(الخاصة).

1–1–المخاطر النظامية: تعرف المخاطر النظامية على أنها" تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة و المقترحة في كافة المؤسسات".

و تعتبر التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية مصدر للمخاطر النظامية، حيث يصعب التحكم فيها أو السيطرة عليها بالتنويع لأنها تمس اقتصاد الدولة ككل مثل: زيادة التضخم، توجه البنوك نحو العولمة البنكية و كذا زيادة المنافسة بين البنوك و غيرها.[1]

و هي تعني أن البنوك تتعرض إلى أنواع من المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام، بحيث لا يمكن من أن نتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالية حصولها.[2]

1-2- المخاطر غير النظامية: وهي عبارة عن المخاطر المتبقية التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعة ما، أو هي ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة.[3]

و هي تنشأ عادة نتيجة ظروف معينة مثل: ضعف إدارة البنك، الإضرابات العمالية، الأخطاء الإدارية و تغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة مما يؤثر على عوائد البنك[4]، و بالتالي فإن المخاطر النظامية هي ذلك الجزء من المخاط الكلية التي تكون فردية أو خاصة بشركة أو بصناعة ما و هذه المخاطر مستقلة لكل مؤسسة على حدى.[5]

لذا فإن المخاطر غير نظامية يمكن التنبؤ بها و التخطيط لكيفية مواجهتها، و يمكن صياغة معادلة للمخاطر الكلية على النحو التالي: **المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر غير النظامية**

[1] – حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية و فق اتفاقيات بازل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014، ص 52.

[2] – خضراوي نعيمة ، **إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الإسلامية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009، ص 4.

[3] – طارق عبد العال حماد، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، الدار الجامعية للنشر، مصر 2005، ص266.

[4] – حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية و فق اتفاقيات بازل**، مرجع سابق، ص 52.

[5] – سرين سميح أبو رحمة ، **السيولة المصرفية و أثرها في العائد و المخاطرة** ، رسالة ماجستير في إدارة أعمال، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ص 45.

حيث أن النسبة الغالبة في المخاطر الكلية هي المخاطر النظامية، لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل و يصعب التنبؤ بها و مواجهتها، على عكس المخاطر غير النظامية التي يمكن التنبؤ بها و التقليل من حدتها على عمل البنك من خلال التنويع.[1]

2-التصنيف عل أساس مصدر الخطر: وفقا لهذا المعيار تم تصنيف المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى نوعين رئيسيين هما: المخاطر المالية و المخاطر التشغيلية.

2-1- المخاطر المالية: هي مقياس نسبي لمدى تقلب العائد المنتظر تحقيقه مستقبلا، أو هي مقدار الخسارة الناتجة عن تغيرات مؤكدة. بمعنى أن الخطر المالي هو التقلب المحتمل في النواتج بما يخلف خسائر قابلة للقياس الكمي، و يتميز بخاصيتين هما:

- قيمته في المستقبل غير معلومة على وجه اليقين؛
- قيمته في المستقبل تنطوي على إحدى النواتج المحتملة التالية:
  - نتيجة موجبة: حينما تكون القيمة الفعلية للخطر أفضل من القيمة المتوقعة؛
  - نتيجة محايدة: حينما تكون القيمة الفعلية للخطر مساوية تماما للقيمة المتوقعة؛
  - نتيجة سالبة: حينما تكون قيمة الخطر الفعلية أسوأ من القيمة المتوقعة.

و من أهم المخاطر المالية البنكية نجد(المخاطر الائتمانية، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر السوق، مخاطر التضخم و مخاطر محفظة الأوراق المالية...إلخ. [2]

2-2- المخاطر التشغيلية: هي المخاطر الناجمة عن اختلال في الأنظمة الداخلية للبنك كنظام المعلومات و النظام المحاسبي و الأنظمة المعلوماتية. كما أنها يمكن أن تنشأ نتيجة ارتكاب الأخطاء و الغش من طرف العاملين بالبنك، أو عدم احترامهم لآداب و أخلاقيات العمل.[3]

[1] - حياة نجار، مرجع سابق، ص 52.

[2] - ريمة يسفي، إيمان دومة، **دور الاندماج المصرفي في تقليل المخاطر المصرفية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية و إدارة مخاطر، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2017، ص 48.

[3] - حياة نجار، مرجع سابق، ص 53.

المطلب الثاني: مسببات المخاطر البنكية و أنواعها

تعود المخاطر البنكية إلى العديد من الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها و كذلك إلى تنوع المخاطر البنكية، حيث سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى ذكر مسببات المخاطر البنكية و أنواعها.

الفرع الأول: مسببات المخاطر البنكية

مسببات المخاطر تعرف بأنها مجموعة من العوامل و الظواهر الطبيعية العامة التي تؤثر مباشرا أو غير مباشر في نتيجة القرارات التي تؤدي إلى الزيادة أو خفض احتمالات تحقق الخطر و حدوث الخسارة. و مصدر الخطر نقصد به المسبب الأساسي في وقوع الخسارة المادية، و في الواقع عادة ما نربط الخطر بمسبباته، و تقسم مسببات الخطر إلى" مسببات خطر موضوعية، أخلاقية، طبيعية وشخصية" حيث سنتطرق لها كما يلي:[1]

1- **مسببات الخطر الموضوعية**: و يقصد به خصائص الشيء المعرض للخطر و التي تزيد من احتمال وقوع الخطر و زيادة شدة الخسارة المالية الناتجة عن تحقق الخطر أو الإثنين معا. و تتميز هذه المسببات بسهولة التعرف عليها و تحديدها بدقة عن طريق دراسة النواحي الفنية و المادية لشيء المعرض للخطر، و يمكن القول أن درجة التحكم في هذه العوامل الموضوعية محددة لأنها من المكونات الطبيعية للشيء أو الشخص المعرض للخطر، الأمر الذي يصعب معه تفادي النتائج الضارة مثل: الاحتفاظ بالمبالغ الكبيرة في خزائن غير متطورة يعد من العوامل الموضوعية التي تساعد على السرقة و بالتالي كبر حجم الخسارة المادية المحتملة.

2- **مسببات الخطر الأخلاقية**: هي المسببات المتمثلة أساسا في الصفات الأخلاقية التي يتحلى بها الشخص مثل: التهاون و الإهمال أو التلاعب مما يؤدي إلى وقوع خطر المسؤولية المدنية اتجاه الآخرين.

3- مسببات الخطر الطبيعية: هي العوامل التي تساعد على زيادة احتمال وقوع الخطر و بالتالي الخسارة المادية نتيجة لظواهر طبيعية كالفيضانات و الزلازل.

4- مسببات الخطر الشخصية: يقصد بها مجموعة من المسببات أو العوامل المساعدة التي يكون العنصر البشري له تأثير فيها، أو تنتج بسبب تدخله في مجريات الأمور أو تأثره أو مشاركته سواء كانت هذه

[1] – عبدلي لطيفة، **دور و مكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير، مدرسة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012، ص ص15، 16.

المشاركة أو ذلك التأثير سلبا أم إيجابا، و يفترض عادة أن يكون التدخل البشري في الظواهر الطبيعية بقصد الحصول على منفعة، إلا أن تدخله هذا قد يزيد من درجة الخطورة أو من فرص وقوعها، و بالتالي يكون ناتج تدخله تحقق الخطر و يمكن التفرقة بين نوعين من مسببات الخطر الشخصية و هما:

4-1- مسببات الخطر الشخصية الإرادية: هي مسببات الخطر التي تكون في صورة عوامل مساعدة تؤدي إلى زيادة درجة الخطورة أو زيادة حجم الخسارة المترتبة على تحقق الخطر نتيجة فعل إرادي متعمد، و المقصود منه إحداث الضرر أو زيادة حجمه مثل: قيادة السيارة بسرعة تزيد عن الحدود القصوى تزيد من احتمال وقوع الحوادث، أو الغش و الاحتيال للحصول على أكبر تعويض من عند شركات التأمين.

4-2- مسببات الخطر الشخصية اللاإرادية: و يقصد بها مجموعة من العوامل المساعدة التي تؤدي بشكل عفوي و بدون قصد إلى زيادة تحقق الخطر أو زيادة شدة الخسارة الناتجة عن تحقق الخطر.

الفرع الثاني: أنواع المخاطر البنكية

هناك أنواع عديدة من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، فهناك مخاطر تعد تقليدية فهي جزء يتماشى و طبيعة عمل البنك، و أخرى متطورة و حديثة نتيجة عن تنوع نشاط البنك و مواكبته للتطورات التكنولوجية الحاصلة في المجال البنكي و اقتصاديات الدول، و من بين المخاطر البنكية نذكر ما يلي:

1- المخاطر الائتمانية(مخاطر القروض):

تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك بالرغم من وجود مخاطر أخرى مهمة كمخاطر السوق و المخاطر التشغيلية ، مع العلم أن كثير من الدراسات البنكية أشارت إلى أن معظم الأزمات التي تعرضت لها البنوك و المؤسسات المالية في الدول المتقدمة أو الدول النامية كان أهم أسبابها هو التعثر الائتماني، الذي جعل ذلك في أساسيات إهتمام المسؤولين في الدول التي حدثت فيها الأزمات فقط و لكن على المستوى المصرفي الدولي، و خصوصا المؤسسات المالية و الدولية كبنك التسويات الدولي و صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.[1]

[1] – صادق راشد الشمر، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و أثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية** ، مرجع سابق، ص 61

و المخاطر الائتمانية هي الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل بالوفاء بالتزاماته اتجاه البنك في الوقت المحدد.[1] و سبب هذه المخاطر يرجع إلى العميل ذاته أو إلى نشاطه أو بسبب العملية التي منح من أجلها الائتمان أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعميل و البنك أو بسبب البنك الذي منح الائتمان.[2]

لذا فإن عملية منح الائتمان تقف عند تصنيف العملاء، و هذا ما نص عليه اتفاق بازل 2، إذ يكون لدى البنك اختيار البدائل الثلاثة و التي تستخدم في التصنيف الائتماني و هي:

- التصنيف الائتماني الخارجي من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني المعترف به؛
- التصنيف الائتماني الداخلي الأساسي؛
- التصنيف الائتماني الداخلي المتقدم.

و علما أن التزام البنك بأي من هذه البدائل سيقبل بدرجة الأساس من المخاطر، و بالتالي فإن البنك يستطيع رفض منح الائتمان إلى العملاء الذين يمتازون بدرجة مخاطرة ائتمانية عالية.[3]

و عموما يمكن تحديد نوعين من المخاطر الائتمانية: [4]

- **مخاطر عدم السداد:** و هي تلك المخاطر الناجمة عن عدم قدرة المدين(العميل) على الوفاء بالتزاماته، و خطر عدم السداد يعني"كل تأخر في دفع أصل القرض أو الفوائد أو الإثنين معا".
- **خطر تراجع جودة القرض:** يتمثل هذا الخطر في أن القيمة السوقية لهذا القرض تنخفض لأن علاوة المخاطرة لهذا القرض مرتفعة.

2- مخاطر السيولة:

السيولة تعني مدى امتلاك البنك لأموال متاحة لمواجهة و مقابلة طلبات النقد من قبل المقترضين و سحوبات الودائع من قبل المودعين[5]، و هذا راجع إلى أسباب خاصة بهم و لا بد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه

---

[1] – مرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية"بازل 2"**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،فلسطين، 2007، ص 73.

[2] – خضراوي نعيمة ، **إدارة المخاطر البنكية**، مرجع سابق، ص 5.

[3] – صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و أثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، مرجع سابق، ص 62.

[4] – أحمد قارون، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية و محاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2013، ص 8.

[5] – صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و أثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، مرجع سابق، ص 69.

السحوبات، إما الاحتفاظ باحتياطي في شكل نقد في خزائنها أو ودائع لدى بنوك و مؤسسات مالية أخرى، أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة و التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد.[1]

أما مخاطر السيولة فتعني" ذلك التباين في صافي الدخل و القيمة السوقية لرأسمال البنك الناتج عن صعوبات البنك في الحصول على الأموال المتاحة بشكل موازي، و كذلك عن طريق الاقتراض أو بيع موجوداته"[2]. و تنشأ المخاطر عن عدم قدرة البنك على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات، و عند ما تكون سيولة البنك غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية لتسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها بسبب سوء تسيير الموارد المتوفرة لديه.[3]

3- المخاطر التشغيلية:

و هي مخاطر عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها" مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية.[4]

و تنشأ أحيانا من اتخاذ قرارات إستراتيجية غير مناسبة مثل فشل قرار الاندماج مع بنك آخر أو الدخول في صفقة كبيرة تتضمن تحولا جذريا في سياسة البنك.[5]

و يمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة و التي على احتمال التسبب في خسارة كبيرة منها: [6]

3-1- الاحتيال الداخلي: تلك الأفعال من النوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل عن القانون و اللوائح التنظيمية من طرف المسؤولين عن البنك أو العاملين فيه؛

---

[1] – هيفاء غانية، **إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و 3** ، مذكر ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2015، ص 12.

[2] – صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و أثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، مرجع سابق، ص 69.

[3] – سمية بن هر، **إدارة مخاطر القروض باستعمال" scoring"**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، الجزائر، 2015، ص 4.

[4] – مفتاح صالح، **إدارة المخاطر في المصرف الإسلامية**، الملتقى العلمي الدولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 20 و 21 أكتوبر 2009، بدون صفحة.

[5] – أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية "مدخل إدارة المخاطر"**، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2014، ص 338.

[6] – خضراوي نعيمة، مرجع سابق، ص ص 6، 7.

3-2-**الاحتيال الخارجي**: هي الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل عن القانون و اللوائح من طرف عملاء البنك؛

3-3- ممارسات العمل و الأمان في مكان العمل: و هي الأعمال التي لا تتفق مع طبيعة الوظيفة و اشتراطات قوانين الصحة و السلامة؛

3-4- الأضرار في الموجودات المادية: و هذا بسبب كارثة طبيعية أو أي أحداث أخرى ؛

3-5- توقف العمل و الخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر؛

3-6- التنفيذ و إدارة المعاملات: الإخفاق في تنفيذ المعاملات و إدارة العمليات و العلاقات مع العملاء، لعدم توفر العنصر البشري الكفء و المتتبع للتكنولوجيا المعاصرة في تسيير و إدارة موارد البنك.

4-مخاطر سعر الفائدة:

إن تقلب أسعار الفائدة السوقية يمكن أن تؤثر على جانب الودائع التي يتحصل عليها البنك من جهة و على جانب التكاليف التي يتحملها و يدفعها البنك من جهة أخرى، فعلى سبيل المثال عندما ترتفع أسعار الفائدة السوقية فإن ذلك قد يؤثر على تخفيض هامش الفائدة الصافي و خصوصا عندما يكون تركيب فقرات الميزانية المتعلقة بالموجودات و المطلوبات مرتبة بطريقة يتحمل فيها البنك تكاليف على مصادر الأموال المقرضة أكثر من الإرادات في حال ارتفاع أسعار الفائدة و تحديدا على القروض الممنوحة للزبائن. [1]

إن تأثير التقلب في أسعار الفائدة السوقية على هامش الفائدة الصافي لدى البنك التجاري يطلق عليها مخاطر أسعار الفائدة، و من أهم المقاييس المستخدمة لقياس مدى تعرض البنوك التجارية لهكذا نوع من المخاطر هو نسبة فجوة الميزانية (The Balace Sheet Cap) و تحسب بقسمة الموجودات الحساسة لأسعار الفائدة (RSA) على المطلوبات الحساسة لتقلبات أسعار الفائدة(RSL)، فإذا كانت الموجودات الحساسة لأسعار الفائدة أكبر من المطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة فإن هذا البنك سيكون عرضة للخسارة عندما تنخفض أسعار الفائدة السوقية. و السبب في ذلك أن انخفاض أسعار الفائدة سوف يؤثر على تخفيض الإرادات التي يتحصل عليها البنك من توظيف موجوداته و التي منها موجوداته الحساسة لأسعار الفائدة، و بالمقابل فإن البنك يستفيد بشكل نسبي من انخفاض أسعار الفائدة بسبب وجود فقرات في جانب المطلوبات بميزانية البنك التجاري

[1] – أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية**، مرجع سابق، ص 355.

سوف يدفع عنها البنك تكاليف أقل بعد انخفاض أسعار الفائدة، و لكن ذلك الانخفاض في التكاليف لا يوازي الإيرادات التي فقدها(خسرها) في جانب الموجودات. و منها يظهر هذا النوع من المخاطر المتعلقة بتقلب أسعار الفائدة السوقية.[1]

5- مخاطر السوق:

يعرف السوق البنكي(المصرفي) بأنه" مجموعة من المستهلكين الحاليين و المحليين لسلعة أو خدمة ما، و هو يتألف ممن لديهم القدرة على التبادل لإرضاء حاجة و لديهم القدرة المالية المحتملة لتنفيذها".

و مخاطرة السوق هي مخاطر الانحرافات السلبية لقيمة مراقبة تحركات السوق لمحفظة التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات، و توجد مخاطر السوق فيما يتصل بأي فترة من الزمن، و تكون مخاطر السوق عادة في عدم استقرار مؤشرات السوق كأسعار الفائدة و أسعار الصرف و تغير قيمة النقد.[2]

6- مخاطر أسعار الصرف:

يرجع هذا الخطر إلى الخسارة المحتملة من جراء التغيرات في سعر الصرف للمعاملات سواء المكونة لأرصدة البنك أو التي تم بواسطتها تقديم القروض، مما يؤدي إلى تذبذب القيمة الحقيقية للقرض عند حلول آجاله، كما يمكن أن ينتج هذا الخطر عن بعض السياسات أو التدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية كإجراءات تخفيض في قيمة العملة.[3]

و مخاطر أسعار الصرف هي مخاطر تقلب أسعار بيع أو شراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، في حالة امتلاك المصرف لموجودات مقومة بالعملات الأجنبية، خاصة و أن سوق العملات الأجنبية أخذت تشهد تقلبات حادة في الفترة الأخيرة.[4]

---

[1] – أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية**، المرجع ذاته، ص 356.

[2] – بوضياف جهاد، **إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص 54.

[3] – بوزايدي عائشة ، **أثر المخاطر المالية على الأداء المالي**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015، ص 12.

[4] – زايدي صبرينة، **إدارة و تسيير مخاطر القروض البنكية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية و بنوك، جامعة آكلي أولحاج البويرة، الجزائر، 2015، ص 33.

و يمكن أن نميز وضعية البنك إزاء مخاطر أسعار الصرف و التي يمكن أن تكون وضعية قصيرة أو وضعية طويلة: [1]

- **وضعية قصيرة:** عندما تكون الأصول التي يملكها البنك بمعدلات ثابتة أقل من الخصوم بمعدلات ثابتة و في هذه الحالة فإن للبنك وضعيتين هما:
  - **وضعية ملائمة:** عند ارتفاع معدل الفائدة؛
  - **وضعية غير ملائمة:** عند انخفاض معدل الفائدة.
- **وضعية طويلة:** عندما تكون الأصول التي يملكها البنك بمعدلات ثابتة أكبر من الخصوم بمعدلات ثابتة و في هذه الحالة فإن للبنك وضعيتين هما:
  - **وضعية ملائمة:** عند انخفاض معدلات الفائدة؛
  - **وضعية غير ملائمة:** عند ارتفاع معدل الفائدة.

7- المخاطر السعرية:

من أهم فقرات ميزانية البنك التجاري التي تتعرض للتقلبات السعرية هي محفظة السندات(في جانب الموجودات و هي مجموعة من السندات التي يشتريها البنك التجاري للاستفادة من العائد الثابت الذي تدره أو من ارتفاع قيمة أسعارها السوقية)، و من بين أهم المؤشرات التي تستخدم في التعرف على المخاطر السعرية نجد: [2]

- نسبة القيمة الدفترية لموجودات البنك في القيمة السوقية لتلك الموجودات؛
- نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية على القيمة السوقية لحقوق الملكية؛
- القيمة السوقية للسندات و الموجودات ذات العائد الثابت على القيمة الدفترية لتلك الموجودات.

و تنشأ المخاطر السعرية عن التغيرات في أسعار الأصول و بوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية، و هناك عدة عوامل تؤثر في مخاطر التسعير كالظروف الاقتصادية المحلية و مناخ الأعمال السائد في السوق. [3]

---

[1] – خضراوي نعيمة، مرجع سابق، ص 9.

[2] – – أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية**، مرجع سابق، ص 355.

[3] – رقية شروان، **إدارة المخاطر في البنوك التجارية و مؤشرات قياسها**، مداخلة، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر، 2008، ص 4.

8- مخاطر التضخم:

و هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث انخفاض في القوة الشرائية للمبلغ المستثمر نتيجة وجود تضخم في الاقتصاد، كما أن أكثر أدوات الاستثمار تعرضا لهذه المخاطر هي الأوراق المالية طويلة الأجل، بالإضافة إلى أن هذا الخطر يمكن أن يشمل القروض إذا كانت معدلات التضخم مرتفعة بنسب تزيد عن معدلات الفائدة على القروض الممنوحة.[1]

9- المخاطر الإستراتيجية:

تعرف المخاطر الإستراتيجية على أنها تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك، و على رأسماله نتيجة لاتخاذه قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات، و عدم التجاوب المناسب مع المتغيرات في القطاع البنكي.[2]

المطلب الثالث: أساليب التعامل مع المخاطر البنكية و مؤشرات قياسها

تتبع البنوك مجموعة من الأساليب للتعامل مع مختلف المخاطر التي تتعرض لها و هذا من خلال العديد من الدراسات، و توصلهم إلى تحديد مؤشرات لقياس المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

الفرع الأول: أساليب التعامل مع المخاطر البنكية

نظرا لطبيعة المخاطر التي تتميز بالتغير الدائم، فإن البنوك تتخذ العديد من الأساليب للتعامل مع هذه المخاطر، و من بين هذه الطرق نجد:

1- تحاشي أو تفادي المخاطر:

يتم تحاشي المخاطر عندما يرفض الفرد أو المؤسسة قبولها حتى و لو للحظة، و التعرض للمخاطر غير المسموح لها بأن تدخل حيز الوجود، و يتحقق ذلك عن طريق عدم القيام بالعمل المنشئ للمخاطرة، فإذا أردت عدم المخاطرة بفقد مدخراتك في مشروع فيه مجازفة عليك أن تختار مشروعا ينطوي على مخاطر أقل، و إذا أردت تحاشي المخاطر المرتبطة بحيازة ملكية لا تشتري الأملاك بل استأجرها أو أجرها بدلا من ذلك، و إذا كان من

[1] – خضراوي نعيمة، مرجع سابق، ص 9.

[2] – أحمد قارون، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، مرجع سابق، ص 12.

المحتمل أن يكون استخدام منتج ما مرفقا بالمخاطر فلا تصنعه أو تبيعه. و يعد تفادي المخاطر أحد أساليب التعامل مع المخاطر و لكنها تقنية سلبية و ليست إيجابية للتعامل مع الأخطار، فهي تعرض البنك إلى خسارة فرص تحقيق ربح مقابل تحمل مقدار أقل من الخسارة.[1]

و يمكن أن نلجأ إلى هذه الطريقة في الأحوال الآتية: [2]

- عندما يتعذر إيجاد طريقة عملية لمواجهة الخطر؛
- إذا كان من الممكن توقع الخطر قبل تحققه.

2- تقليل الخطر:

في هذا الأسلوب فإن المؤسسة المالية لتقليل المخاطر تقوم برصد سلوكات القرض من أجل معرفة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكرا، و تقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول و الخصوم و التي يجري تصميمها لذلك الغرض.[3]

و يمكن تقليل المخاطر بطريقتين: الأولى من خلال منع المخاطرة و التحكم فيها، و من برامج السلامة و تدابير منع الخسارة مثل أجراس الإنذار و هي سوى أمثلة لمحاولات التعامل مع المخاطر لتقليل فرص حدوثها، و بعض التقنيات الهدف منها منع الخسارة و أخرى الهدف منها التحكم في شدة الخسارة إذا وقعت. و تقول وجهة نظر أن منع الخسارة هو الوسيلة المرغوبة للتعامل مع المخاطر فإذا أمكن القضاء تماما على احتمال الخسارة فسيتم القضاء على المخاطر، و منع ذلك ينظر له على أنه مدخل غير كاف للتعامل مع المخاطر، فمهما حاولت المؤسسة و اجتهدت في المحاولة لن تستطيع أبدا أن تمنع جميع الخسائر، بالإضافة إلى ذلك فإنه في بعض الأحيان قد يكلف منع الخسارة أكثر من الخسارة نفسها.

و الثانية أنه يمكن تقليل المخاطر بشكل إجمالي من خلال استخدام قانون الأعداد الكبيرة، فعن طريق دمج عدد كبير من وحدات التعرض يمكن التوصل لتقديرات دقيقة بشكل معقول للخسائر المستقبلية لمجموعة ما،

[1] – طارق عبد العال، **إدارة المخاطر(أفراد– شركات– بنوك)**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 32.

[2] – عبدلي لطيفة، مرجع سابق، ص 19.

[3] – مختار بونقاب، **دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة صيغ التمويل الإسلامي**، المجلة الجزائري للتنمية الاقتصادية، العدد 05 في ديسمبر 2016، جامعة قاصدي مرباح و رقلة، الجزائر، 2016، ص 47.

و بناء على هذه التقديرات يمكن للمؤسسة مثل شركة التأمين أن تفترض إمكانيات حدوث الخسارة نتيجة لمثل هذا التعرض و لا تواجه بعده نفس احتمال الخسارة نفسها.[1]

3- الاحتفاظ بالمخاطر:

ربما يكون الاحتفاظ بالمخاطر الأسلوب الأكثر شيوعا للتعامل مع المخاطر، فالمؤسسات- مثل الأفراد- تواجه عدد غير محدود تقريبا من المخاطر، و في معظم الأحوال لا يتم القيام بشيء حيالها، و عندما لا يتم اتخاذ إجراء إيجابي لتفادي المخاطر أو تقليلها أو تحويلها يتم بذلك الاحتفاظ باحتمال الخسارة التي تنطوي عليها تلك المخاطر. و الاحتفاظ بالمخاطر أسلوب مشروع للتعامل مع المخاطر و يكون في بعض الحالات الطريقة الأفضل، و يجب على كل مؤسسة أن تقرر أي المخاطر يجب أن تحتفظ بها و أيها ينبغي عليها أن تتفادها أو تحويلها بناء على هامش الاحتمالات الخاص بها أو قدرتها على تحمل الخسارة، فالخسارة التي قد تكون كارثة مالية بالنسبة لمؤسسة ما قد يسهل تحملها بالنسبة لمؤسسة أخرى. و كقاعدة عامة فإن المخاطر التي ينبغي الاحتفاظ بها هي تلك التي تؤدي إلى خسائر معينة صغيرة نسبيا.[2]

4- تحويل المخاطر:

إن شراء التأمين هو إحدى وسائل نقل المخاطر من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف أخر(شركة التأمين) يبدي استعداده لتحملها مقابل ثمن.[3]

و يمكن استخدام أسلوب التحويل في التعامل مع المخاطر، و هذا بموجب عقد بين طرفين (صاحب الخطر الأصلي، و الطرف المنقول إليه الخطر)، يترتب عليه أن يتعهد صاحب الخطر الأصلي بدفع تكلفة الخطر إلى الطرف المنقول إليه الخطر، و الذي يتعهد هو الأخر بتحمل عبء الخسارة عند تحقق الحادث أو الحوادث المنصوص عليها في العقد.

---

[1] – طارق عبد العال، **إدارة المخاطر(أفراد– شركات– بنوك)**، مرجع سابق، ص 33.

[2] – طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر(أفراد– شركات– بنوك)**، مرجع سابق، ص ص 33، 34.

[3] –بلعزوز بن علي، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مرجع سابق، ص 336.

و يترتب على عملية نقل و تحويل الخطر ما يلي:

- يتخلص الفرد أو المؤسسة من ظاهرة عدم التأكد أو الشك أو الخوف الذي يغلب القرارات المراد اتخاذها؛
- الحد من اتخاذ قرارات سلبية من جانب الأفراد و المؤسسات، فمن المعلوم أن القرارات التي تترتب عليها درجات خطورة عالية يتجنبها الأفراد و المؤسسات، فإذا ما وجدوا أمامهم طريقة مناسبة لنقل عبء الخطر بتكلفة معقولة، فإنهم يقبلون على اتخاذ قراراتهم بدون تردد أو خوف.[1]

5- إقتسام المخاطر:

يعد إقتسام المخاطر حالة خاصة لتحويل المخاطر، و هو أيضا صورة من صور الاحتفاظ بالمخاطر، و عندما يتم اقتسام المخاطر يتم تحويل احتمال الخسارة من الفرد إلى المجموعة، و مع ذلك فالاقتسام أحد صور الاحتفاظ الذي يتم في ظله الاحتفاظ بالمخاطر المحولة إلى المجموعة إلى جانب مخاطر أفراد المجموعة الآخرين. و يتم اقتسام المخاطر بعدد من الطرق بواسطة الأفراد و المؤسسات، و من الأمثلة البارزة على إحدى الوسائل التي يتم عن طريقها اقتسام المخاطر في المؤسسة، في حين يتم تجميع استثمارات عدد كبير من الأشخاص، و يجوز لعدد من المستثمرين أن يجمعوا رأس مالهم بحيث يتحمل كل منهم جزءا فقط من مخاطر فشل المشروع، و يعد التأمين أداة أخرى تهدف للتعامل مع المخاطر من خلال الاقتسام، حيث إحدى خصائص وسيلة التأمين هي اقتسام المخاطر بين أفراد المجموعة.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس المخاطر البنكية

هناك العديد من المؤشرات التي تقيس المخاطر، و يمكن ذكر أهمها من خلال الجدول التالي:

[1] – عبدلي لطيفة، مرجع سابق، ص ص 21، 22.

الجدول رقم(01– 01): مؤشرات قياس المخاطر البنكية

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	– صافي أعباء القروض / إجمالي القروض – مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض – مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحقت ولم تسدد
مخاطر السيولة	– الودائع الأساسية / إجمالي الأصول – الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول – سلم الاستحقاقات النقدية
مخاطر سعر الفائدة	–الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول – الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم – الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة.
مخاطر أسعار الصرف	–المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية. – إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.
مخاطر التشغيل	– إجمالي الأصول / عدد العاملين – مصروفات العمالة/ عدد العاملين
مخاطر رأس المال	– حقوق المساهمين / إجمالي الأصول – الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة. – القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.

المصدر : طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر" أفراد، إدارات، شركات، بنوك"**،الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2007، ص239.

المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر البنكية

لقد اختلفت وتعددت المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر نظرا لاختلاف الزوايا التي ينظر منها، بالإضافة إلى التطورات التي طرأت على التعريف نتيجة ما مر به من مراحل تاريخية ساهمت في بلورته في عدة أشكال وأصناف متعددة.

المطلب الأول: نشأة إدارة المخاطر البنكية ومفهومها

سنتطرق إلى كل من نشأة إدارة المخاطر البنكية ومفهومها بالنسبة للبنوك التجارية فيما يلي :

الفرع الأول :نشأة إدارة المخاطر البنكية

مع حداثة مصطلح إدارة المخاطر، إلا أن الممارسة الفعلية لإدارة المخاطر قديمة إذ أن تاريخ البشرية تاريخ بأكمله تعرض للمحن والظروف المعاكسة. و للجهود المبذولة للتعامل مع هذه المخاطر، و مع أنه يمكن أن يكون الإدعاء بأن أقدم مهنة كانت إدارة المخاطر ربما يعد ضربا من المبالغة إلا أنه يمكن القول بأنه منذ فجر التاريخ واجه البشر مشكلة البقاء، فعملوا على تطوير مقاييس من شأنها أن تقلل من احتمال مثل هذه المحن.[1]

وكان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة هارفارد "بيسنز ريفو" عام 1956، حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما و هي أن شخصا ما بداخل المؤسسة ينبغي أن يكون مسئولا عن إدارة مخاطر المؤسسة البحتة، و من بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي البنوك، التي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين أن هناك طرقا أنجع للتعامل مع المخاطرة بمنع حدوث الخسائر و الحد من نتائجها عند استحالة تفاديها.

وقد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت حيث تواكبت حركة إدارة المخاطر في مجتمع الأعمال مع حدوث إعادة تقويم لمناهج كليات الأعمال في أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، إذ بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة إلى أخرى، وعندما قررت رابطة مشتري التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين في 1975، كان التغيير إشارة إلى أن تحولا ما يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر و التأمين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر"، كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير و الدراسات لمساعدة مديري المخاطر، بالإضافة إلى ذلك قام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون

[1] عبد الناصر براني أبو شهد،مرجع سابق، ص 206.

على شهادة في إدارة المخاطر، و قد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973 و أصبح الاسم المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر "لأنه في الواقع كثيرا من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلى عالم الأعمال و تطبيقها فيه.[1]

الفرع الثاني: تعريف إدارة المخاطر البنكية

تم تعريف إدارة المخاطر بطرق متنوعة إلا أن هناك فكرة واحدة في كل التعريفات المطروحة تقريبا، سنتطرق إلى مجموعة منها فيما يلي:

هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه، و تحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب لهذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب.[2]

أو هي عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة، عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى.[3]

كما تعرف على أنها عملية تحديد وتقويم المخاطرة، واختيار وإدارة التقنيات، للتكيف مع المخاطر التي يمكن التعرض لها. [4]

كما عرفها "clup"بأنها: العمليات التي تحدد بواسطتها المؤسسات مخاطرها ومن ثم تتخذ أي أفعال مطلوبة لمراقبة الانحرافات عن المخاطر الحقيقية والتعرض لهذه المخاطر. كما أوضح أن عمليات إدارة المخاطر من خلال توجهاتها الإستراتيجية و التكتيكية، فمن حيث التوجه الاستراتيجي إن إدارة المخاطر تعني كيف يمكن أن تضيف إدارة المخاطر قيمة إلى مؤسسات الأعمال، أما من وجهة النظر التكتيكية فهي تعني كيف تعمل إدارة المخاطر بشكل حقيقي في أداء مهامها، أي أنه يشير إلى "إستراتيجية إدارة المخاطر" و التكتيكات المطلوبة لتحقيق هذه الإستراتيجية من جهة أخرى.[5]

---

[1]– زايدي صبرينة، مرجع سابق، ص45.

[2] _أسامة عزمي سلام،شقيري نوري موسى،**إدارة المخاطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 55.

[3] _طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر(أفراد،إدارات،شركات،بنوك)**، مرجع سابق ص51.

[4] _بن علي بلعزوز،عبد الكريم قندوز وآخرون، **إدارة المخاطر (إدارة المخاطر،لمشتقات المالية،الهندسة المالية)**، مرجع سابق، ص45.

[5] _صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية**، مرجع سابق، ص ص 42،41.

كما يمكن القول أن: مفهوم إدارة المخاطر البنكية يرجع إلى العمليات الإجمالية التي تتبعها المؤسسات المالية والاقتصادية للتعرف على إستراتيجية العمل وتحديد المخاطر التي ستتعرض لها، و إعطاء قيم لهذه المخاطر، و فهم طبيعة المخاطر التي تواجهها أيضا والسيطرة عليها.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن إدارة المخاطر هي تنظيم يعمل على اكتشاف وتحليل وقياس المخاطر المحتملة التي تهدد الأصول أو القدرة الإرادية لمشروع ما، و تصميم وتنفيذ إجراءات تعمل على الحد من هذه المخاطر و مواجهة الخسائر التي تترتب عنها.

المطلب الثاني:العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر ومبادئها

إن فعالية و نجاعة إدارة المخاطر في أي بنك تستوجب الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية التي تضبط طريقة عملها، و أيضا لتحديد واضح للعناصر الرئيسية لها حتى يتسنى لها تحقيق أهدافها.

الفرع الأول: العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر

يجب أن تشمل إدارة المخاطر لكل بنك على العناصر التالية:

1- رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا: تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا، ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف وإستراتيجيات، و سياسات و إجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، و طبيعة مخاطرها ودرجة تحملها للمخاطر، و يجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة، و تحديد خطوة واضحة للصلاحيات و المسؤوليات المتعلقة بإدارة و مراقبة المخاطر و الإبلاغ عنها،كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر، و أن يتبع مباشرة لمجلس الإدارة والإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر .[2]

[1]- عبد الناصر براني أبو شهد ، مرجع سابق، ص209.

[2] - خضراوي نعيمة، مرجع سابق، ص ص22،21.

2- كفاية السياسات والحدود: يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك، و ذلك باتخاذ إجراءات سليمة لتنفيذ كافة خطوات إدارة المخاطر، و لذلك يجب تطبيق سياسات وإجراءات ملائمة و أنظمة معلومات و إدارة فعالة لاتخاذ القرارات و إعداد التقارير اللازمة بما يتناسب مع نطاق و طبيعة أنشطة البنك.[1]

3- كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات: إن الرقابة الفاعلة لمخاطر البنك تستوجب معرفة وقياسات كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير، و بالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا و مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة و في الوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية للأداء و غيرها.[2]

4- كفاية أنظمة الضبط: إن هيكل و تركيبة أنظمة الضبط في البنك هي حاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعمال البنك و بالأخص إدارة المخاطر، كذلك الإنشاء و الاستمرار في تطبيق أنظمة الضبط و الرقابة بما في ذلك تحديد الصلاحيات و فصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة البنك في الحقيقة، فإن مهمة فصل الوظائف تعتبر الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر، و في حال عدم وجود مثل هذا الفصل فإن مستقبل البنك سيكون مهدد بالمخاطر و ربما بالفشل و هذا في الحقيقة يتطلب تدخل من السلطات الرقابية من أجل تصحيح هذا الوضع.[3]

[1] – بن علي بلعزوز و آخرون، **إدارة المخاطر"إدارة المخاطر. المشتقات المالية. الهندسة المالية"**،مرجع سابق،ص64.

[2] – هيفاء غانية، مرجع سابق،ص27.

[3] – بن أحمد نسيمه،العويمر حورية، **إدارة المخاطر المصرفية من خلال التحكم في خطر عدم السداد**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية و إدارة مخاطر، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2017، ص52.

الفرع الثاني: مبادئ إدارة المخاطر

تعتمد الإدارة الشاملة للمخاطر على المبادئ التالية:[1]

1- تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك الذي يعتبر المسئول أمام المساهمين عن أعمال البنك، و هو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها البنك و التأكد من أنها تدار بأسلوب فعال و كفء؛

2- على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر و تشجيع القائمين على الإدارة على قبول و أخذ المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات، و العمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها؛

3- أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر " تشمل عضويتها بعض المسئولين التنفيذيين بالبنك؛

4- وضع "ضوابط أمان "لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية لكل بنك من أجل الحفاظ على صحة و سلامة و سرية المعلومات؛

5- وضع خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات يتم الموافقة عليها من قبل المسئولين ذوي العلاقة، و ذلك للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة أو تعطل في الأنظمة أو أجهزة الاتصالات على أن تخضع هذه الخطط للاختيار بشكل دوري.

6- إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر، و تقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة و قياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات و الحدود المعتمدة و تكون تلك مسؤولية أمام مجلس الإدارة؛

7- ضرورة وجود "وحدة مراجعة داخلية " المستقلة بالبنك، تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة على جميع أعمال وأنشطة البنك؛

---

[1] **– أنظر**: 1- هيفاء غانية، مرجع سابق، ص ص21،22.

2- عمراوي نصيرة، بالحسيين جميلة، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية و إدارة المخاطر، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2017، ص ص43،44.

3- صادق راشد ألشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية**، مرجع سابق، ص ص 49-52.

8- لابد من وضع "ضوابط تشغيلية" فعالة و حازمة في جميع قطاعات البنك، مثل الفصل بين الوظائف والمهام و وجود آلية لتتبع سلسلة الإجراءات أو المعاملات.

9- يتم تعيين مسئول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك و خاصة مخاطر السوق أو المخاطر التشغيلية و مخاطر الإئتمان و مخاطر السيولة، و يشترط أن تكون لدى كل منهم الدراية الكافية والخبرة في مجال الخدمات والمنتجات المتعلقة بنشاط البنك؛

10- ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك و ذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها و بشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها في ربحية البنك وملاءته؛

11- لابد من استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر توفر بشكل دوري و في الوقت المناسب معلومات مالية و تفصيلية شاملة و دقيقة عن المخاطر التي يواجهها البنك؛

12- الاحتفاظ بكافة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل أنظمة المعلومات، و طريقة مراجعة المعلومات و معالجتها بشكل دوري للتحقق من توافقها مع المعلومات المستخرجة مع أنظمة المعلومات؛

13- على المؤسسات المالية والبنكية إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر وقياسها و تخفيضها و الإبلاغ عنها و التحكم فيها؛

14- تطبيق سياسة ملائمة و سقوف و إجراءات و أنظمة معلومات و إدارة فعالة لإتخاذ القرارات و إعداد التقارير الداخلية عن المخاطر بما يتناسب مع نطاق و مدى وطبيعة أنشطة تلك المؤسسات؛

15- التأكد من وجود نظام رقابة كاف يشمل إجراءات مناسبة للمراجعة والمطابقة بحيث تكون:

- إجراءات الرقابة مطابقة لمبادئ اتفاقية بازل؛
- مطابقة للسياسات والإجراءات التي تفرضها السلطات الإشرافية؛
- أن تراعي سلامة إجراءات إدارة المخاطر.

16- التأكد من جودة و دقة وقت تقارير الإبلاغ عن المخاطر المقدمة المعتمدة لإعداد التقارير، كما يجب على تلك المؤسسات أن تكون مستعدة لتقديم المعلومات الإضافية والطوعية اللازمة؛

17- الإفصاح عن المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار بصورة ملائمة ومنتظمة كي يتمكن أصحاب هذه الحسابات من تقييم المخاطر المحتملة لاستثماراتهم والعوائد عليها من أجل حماية مصالحهم.

المطلب الثالث: أدوار إدارة المخاطر وأهميتها

إن لإدارة المخاطر دور كبير في تقليل من حدة المخاطر البنكية كما لها أهمية بالغة في ذلك لتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة حسب الإستراتيجية البنكية، و سنتطرق في هذا المطلب إلى أدوار إدارة المخاطر وأهميتها.

الفرع الأول: أدوار إدارة المخاطر

إن الهدف من إدارة المخاطر هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها، هذه القدرة تخدم عدة أدوار هامة منها:[1]

1- أداة لتنفيذ الإستراتيجية: تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل و بالقدرة على تحديد سياسة الأعمال وفقا لذلك، و بدونها لا يكون بالإمكان رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية، و لن يكون بالإمكان أيضا السيطرة على عدم التأكد المحيط بالمكاسب المتوقعة، و بدونها سوف يقتصر تنفيذ الإستراتيجية على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة المخاطرة للعائد الخاصة بالبنك؛

2- الميزة التنافسية: العلم بالمخاطرة هو مدخل ضروري لمعرفة الأسعار المناسبة الواجب تقاضيها من العملاء، و هو الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري عبر العملاء ذوي المخاطر المتباينة .

3- **المخاطرة والقدرة على الدفع:** لكل مؤسسة بنكية القدرة على ضبط و تسوية الفرق بين المخاطرة و رأس المال خارج نطاق المتطلبات الدنيا، و رأس المال القائم على المخاطرة هو ذلك المستوى في رأس المال المشتق من تقييم الخسائر المحتملة و مقاييس المخاطرة؛

---

[1]- **أنظر:** 1- بلعزوز بن علي، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية** ، مرجع سابق، ص67.
2- طارق عبد العال حماد ، **إدارة المخاطر(أفراد- شركات- بنوك)**، مرجع سابق، ص223.
3- خضراوي نعيمة، مرجع سابق، ص ص20،21 .

4- إتخاذ القرار: إن تحمل المخاطرة عملية تنطوي على الاجتهاد و إصدار الأحكام و ليس من السهل أو البسيط قياس و رصد كل أبعاد المخاطرة، و رغم أن المخاطر يتم قياسها إلا أن القرار يجب أن يتخذ مع ذلك بشأن فرصة معاملة ما، و بالنظر لارتباطها مع السياسات التجارية للبنك فإن إدارة المخاطر ليس القصد منها أن تكون نموذجا لعملية إتخاذ القرار بالكامل بل المساعدة في هذه العملية؛

5- مخاطر التسعير: إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها، و بدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة بعملية آخرى، و من عميل لأخر أو عبر وحدات الأعمال، يضاف إلى ذلك أن المخاطر إذا لم يتم تسعيرها لا تدفع الحماية من التكاليف المستقبلية و هذه التكاليف لا توجد لها إيرادات مناظرة؛

6- رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها: فمراقبة المخاطر يمكن أن تشجع على تحمل المخاطر عن طريق توفير معلومات واضحة و مباشرة عن المخاطر، و مع المخاطر غير المعلومة يسود الحذر و التعقل في العادة، و يحول دون إتخاذ قرار بتحمل المخاطرة رغم أن ربحيتها يمكن أن تكون متماشية مع مخاطرها؛

7- إدارة المحافظ: يعد تطور إدارة المحافظ فيما يتصل بالمعاملات البنكية أحدث مجالات إدارة المخاطر، و يميل عدد كبير من العوامل الجديدة إلى تغيير طبيعة و تأثير إدارة المخاطر، و من أهم العوامل:

- مدى الاستعداد لجعل تأثيرات التنويع (المحفظة) أكثر وضوحا و أكثر خضوعا للمقاييس الكمية؛
- الاعتقاد بأن هناك إمكانية كبيرة لتحسين مفاضلة المخاطرة- العائد من خلال إدارة المحفظة البنكية ككل بدلا من التركيز فقط على المعاملات البنكية الفردية؛
- بروز أدوات جديدة لإدارة المخاطر (المشتقات المالية).

الفرع الثاني: أهمية إدارة المخاطر

تكمن أهمية إدارة المخاطر من خلال النقاط التالية [1]:

- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناءا عليها تحديد خطة وسياسة العمل؛
- تنمية وتطوير الميزة التنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية و المستقبلية التي تؤثر على الربحية؛
- تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر و الربحية.
- مساعدة البنك على احتساب كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل و الذي سيمثل عقبة رسمية أمام البنوك التي لم تستطع قياس و إدارة مخاطرها بطريقة علمية.
- الثورة التكنولوجية التي أدت إلى إيجاد مخاطر جديدة متعددة للبنوك نتيجة توجه العمل البنكي إلكترونيا مما أدى إلى ظهور مخاطر إضافية مرتبطة بالصيرفة الإلكترونية.
- تقدير المخاطر و التحوط ضدها بما لا يؤثر في ربحية البنك من خلال استخدام أدوات إدارة المخاطر.
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.
- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها و ذلك بغرض منع حدوثها أو تكرار مثل هذه المخاطر.
- إحكام الرقابة و السيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط أصولها بها كالقروض و السندات و التسهيلات الائتمانية.
- المحافظة على الأصول الموجودة (حماية أموال المودعين،الدائنين و المستثمرين).

[1] **–أنظر: 1–** صادق راشد ألشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و أثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**،مرجع سابق، ص49.

2– زايدي صبرينة، مرجع سابق، ص 49.

3– عمراوي نصيرة، مرجع سابق، ص41.

4– مختار بونقاب، **دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد5، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص47.

المبحث الثالث: طبيعة إدارة المخاطر البنكية

سنتطرق في هذا المبحث إلى أطراف إدارة المخاطر و وظائفها، أيضا سنتعرف على أهم الأدوات و القواعد التي تستخدمها في القيام بمهامها، بالإضافة إلى أهم أهدافها و هذا سعيا للحفاظ على مكانتها و دورها في المؤسسة.

المطلب الأول: أطراف إدارة المخاطر ووظائفها

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض الإطار العام لعملية إدارة المخاطر من حيث تحديد أطرافها ثم سنقوم بدراسة مختلف الوظائف لهذه العملية.

الفرع الأول: أطراف إدارة المخاطر

إن مسؤولية المحافظة على النظام البنكي أصبحت مسؤولية مشتركة بين عدد من الأطراف الرئيسيين الذين يديرون أبعادا مختلفة من المخاطر المالية كمخاطر التشغيل، و يطلق على ذلك الشراكة في إدارة المخاطر، و تجدر الإشارة إلى أنه أصبح لدى الكثير من البنوك و خصوصا الكبرى منها تحديدا واضحا و دقيقا لكل طرف رئيسي، و محاسبته وذلك في الإطار أو البعد المحدد في مجال إدارة المخاطر، و يتمثل إطار الشراكة في إدارة المخاطر في مجموعة العلاقات القائمة بين مجلس إدارة البنك، الإدارة العامة للبنك، المساهمين و غيرهم، و كذا نطاق المسؤولية المخولة لكل طرف في مجال إدارة المخاطر[1]:

1- المراقبون /المشرفون: لا يستطيع المراقبون أن يمنعوا انهيار أو إفلاس البنك، و لكن دورهم الرئيسي هو تسهيل عمليات إدارة المخاطر، و تشجيع وجود بيئة ملائمة لإدارة المخاطر في البنك، إن الوظيفة الأساسية للإشراف البنكي تتمثل في الرقابة و التقييم و دعم عملية إدارة المخاطر بما يساعد على تعزيز استقرار النظام البنكي؛

2- المساهمون: يلعب المساهمون دورا أساسيا في الإشراف البنكي و لهم القدرة على تحديد توجه البنك، كما تقع على عاتقهم مسؤولية اختيار مجلس إدارة كفء يتكون من أعضاء ذوي خبرة مؤهلين لتسطير توجهات البنك؛

[1] - **أنظر:** 1- ريمة يوسفي، إيمان دومة، مرجع سابق، ص58.
2- حياة نجار، مرجع سابق، ص72.

3- مجلس الإدارة: تقع مسؤولية إدارة البنك على عاتق مجلس الإدارة فهو الذي يقوم بإعداد الإستراتيجيات و تعيين الموظفين، خصوصا الإدارة العليا و وضع سياسات التشغيل، كما تقع على عاتقه مسؤولية تعزيز قوة البنك و رفع مستوى أدائه؛

4- الإدارة التنفيذية: هي الإدارة المسئولة عن تطبيق السياسات التي يضعها مجلس الإدارة، و يجب أن يكون لدى المدراء التنفيذيين الخبرة و القدرة على المنافسة و الدراية الكافية بإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك؛

5- لجنة التدقيق والمدقق الداخلي: تعتبر لجنة التدقيق بمثابة امتداد لوظيفة مجلس الإدارة، حيث تتولى هذه اللجنة مهمة التأكد من التزام البنك بأنظمة تلعب دورا هاما في مساعدة الإدارة على تحديد و إدراك المخاطر بصورة جيدة، إلا أن المسؤولية تقع على عاتق جميع مستويات الإدارة بالبنك؛

6- المدققون الخارجيون : يلعب المدققون الخارجيون دورا تقييمينا في عمليات تحليل المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر، فاهتمامهم يكون منصبا ليس على التحليل التقليدي للميزانية و الأرباح و الخسائر، و لكن يجب أن يكون تدقيقهم مركزا على المخاطر، و أن يكون هناك تنسيق بينهم و بين المراقبين في السلطة الرقابية؛

7- الجمهور العام المتعاملون مع البنك: كذلك الشأن بالنسبة للمتعاملين مع البنك و خصوصا المودعين فهم معنيون بإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك، و ذلك من خلال حرصهم على تقييم البنك بدقة على ضوء المعلومات المالية و نتائج التحليل المالي المصرح بها من قبل هذا الأخير، و نظرا لأهمية الإفصاح في عملية انضباط السوق و شفافيته، فقد ركزت اتفاقية بازل 2 على أهمية الإفصاح عن معظم المعلومات الخاصة بالبنك الكمية منها و الوصفية.

الفرع الثاني: وظائف إدارة المخاطر

تتلخص أهم المسؤوليات و الوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر كالتالي [1]:

- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية؛
- القيام بالمراجعة الدورية و تحديث سياسة الإئتمان في البنك؛
- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة و ضمان حسن تحديدها و تبويبها؛
- مراقبة تطورات الإئتمان و التوصية بحدود تركز هذه المخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار إجمالي المخاطر لمنتجات معينة و مخاطر الطرف الأخر.

كما أن هناك مسؤوليات و وظائف أخرى كما يلي:[2]

- مراجعة المنتجات المستحدثة على أساس معايير قبول المخاطر و المنافع و رفع التقارير بهذا الشأن للإدارة العامة؛
- تطبيق النماذج التي تعتمدها المؤسسة في تحديد المخاطر كميا والإشراف عليها و تحليل السيناريوهات المطروحة؛
- المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة و اقتراح التحسينات في الأنظمة المختلفة و عملية تدفق المعلومات؛
- نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى المؤسسة ككل؛
- مراقبة استخدام الحدود و الاتجاهات في السوق و مخاطر السيولة و التوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول و الاستثمار.

[1] – سمير الخطيب، **قياس و إدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف جلال و شركاه للنشر، الإسكندرية، 2005، ص18.

[2] – محمد عبد الحميد عبد الحي، **إستخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حلب، 2014، ص ص18،17.

المطلب الثاني: قواعد إدارة المخاطر

مع تطور إدارة المخاطر كمجال وظيفي خاص للإدارة تم توجيه اهتمام متزايد لصياغة مبادئها، و ذلك بهدف توفير قواعد إرشادية متصلة بعملية إتخاذ القرارات المتصلة بإدارة المخاطر، و قد كان من أوائل الإسهامات المقدمة لمجال إدارة المخاطر تطوير مجموعة من قواعد إدارة المخاطر، و هذه القواعد هي ببساطة مبادئ تحتكم إلى حسن الإدراك و الفطرة السليمة و التطبيق على مواقف المخاطرة :

- لا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته؛
- فكر في الاحتمالات؛
- لا تجازف بالكثير مقابل الحصول على القليل.

1- لا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته:[1]

القاعدة الأولى والأهم في القواعد الثلاثة هي"لا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته"، رغم أن هذه القاعدة لا تقول لنا ما ينبغي علينا عمله بشأن مخاطرة معينة، إلا أنها تقول لنا أي المخاطر يجب القيام بشيء حيالها.

إن العامل الأهم في تقرير أي المخاطر تتطلب عملا محددا، ما هي الخسارة المحتملة القصوى التي قد تنتج من المخاطرة و بعض الخسائر التي يمكن أن تكون مدمرة اقتصاديا حيث تأتي بالكامل من أصول المؤسسة، في حين يتضمن البعض الآخر عواقب مالية ثانوية فقط، و إذا كانت الخسارة المحتملة القصوى من تعرض معين للمخاطر كبيرة لدرجة أن ينتج عنها خسارة غير محتملة فإن الاحتفاظ لا يكون واقعيا، و الشدة المحتملة يجب تقليلها إلى مستوى قابل للإدارة أو يجب تحويل المخاطرة، أما إذا تعذر تقليل الشدة و تحويل المخاطرة فإنه يجب تفاديها، و من منظور نظرية القرار فإن قاعدة "لا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته" تتعرف على القرارات التي تكون إستراتيجية أو مناسبة لها.

و مسألة حجم المخاطرة التي يمكن الاحتفاظ بها بأمان مسألة فنية و معقدة، حيث يرتبط مستوى الاحتفاظ بالمخاطر الفردية ارتباطا مباشرا بالقدرة الكلية على احتمال الخسارة.

[1] - زايدي صبرينة، مرجع سابق، ص47.

2- فكر في الاحتمالات: [1]

إن الفرد الذي يمكنه أن يقرر احتمالية حدوث خسارة ما يكون في وضع أفضل يمكنه من التعامل مع المخاطرة كما لو كان مفتقدا مثل هذه المعلومات، و مع ذلك فإن أهميته غير ضرورية أو في غير محلها يمكن أن تعطي مثل هذه الاحتمالات احتمال حدوث أو عدم حدوث الخسارة أقل أهمية من الشدة المحتملة إذا حدثت الخسارة، و حتى عندما يكون احتمال الخسارة ضعيفا فإن الاعتبار الأساسي يكون الشدة المحتملة.

و لا يعني ذلك القول بأن الاحتمالية المرتبطة بتعرض معين ليست أحد الاعتبارات عند تقرير ما يجب عمله بشأن تلك المخاطرة على العكس، فمثلما تشير الشدة المحتملة للخسارة إلى المخاطرة التي يجب عمل شيء بشأنها (أي المخاطر التي لا يمكن الاحتفاظ بها، فإن معرفة ما إذا كان احتمال حدوث الخسارة ضعيفا أم مرتفعا أم معتدلا جدا، يمكن أن تساعد مدير المخاطر في تقرير ما يجب عمله بشأن مخاطرة معينة و إن لم يكن بالطريقة التي يفكر بها معظم الناس).

إن هذه القاعدة "فكر في الاحتمالات" تشير إلى أن احتمال حدوث الخسارة قد يكون عاملا هاما في تقرير ما يجب عمله حيال مخاطرة معينة، و لكن أي المخاطر؟ منطقيا استخدام الاحتمالية في اتخاذ قرارات إدارة المخاطر مقصور على تلك المواقف التي لا تتعارض فيها القرارات المراد دراستها مع القاعدة الأولى لإدارة المخاطر وهي "لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته"، و فيما يتعلق بالقرارات التي تكون إحدى حالات الطبيعة هي الدمار تكون مناسبة، و بعد أن قصرنا تطبيقنا للاحتمالية على المواقف التي لا يكون الإفلاس أحد النواتج المحتملة أو إحدى حالات الطبيعة فيها، يصبح واضحا أنه حتى في هذه المجموعة المحددة من القرارات، فإن المواقف و الأحوال التي تكون نظرية الاحتمالات مفيدة فيها وفيرة، و من بين المجالات الأكثر خصوبة للتحليل اختيار المبالغ القابلة للاستقطاع، اختيار خطط التقدير و قرارات التأمين أو الاحتفاظ بخسارة الضرر المادي.

[1] - عبدلي لطيفة، مرجع سابق، ص37.

3- لا تجازف بالكثير مقابل القليل: [1]

توفر القاعدة الأولى توجيها فيما يتصل بالمخاطر التي ينبغي تحويلها (أي تلك التي تكون احتمالية التي تنطوي على خسائر كارثية لا يمكن تقليل الشدة المحتملة فيها)، أما القاعدة الثانية فتقدم توجيها بشأن المخاطر التي ينبغي عدم التأمين ضدها و هي تلك التي تكون احتمالية الخسارة مرتفعة جدا فيها، و مع ذلك تظل فئة متبقية من المخاطر يلزم لها قاعدة أخرى، و هذه الفئة المتبقية هي موضوع القاعدة الثالثة، التي تقتضي في جوهرها أن تكون هناك علاقة معقولة بين تكلفة تحويل المخاطرة و القيمة التي تعود على المحول، و هي توفر التوجيه في اتجاهين، **الأول** أن المخاطر ينبغي عدم الاحتفاظ بها عندما تكون الخسارة المحتملة كبيرة بالنسبة للأقساط الموفرة من خلال الاحتفاظ، أما **الثاني** ففي بعض الأحيان يكون القسط المطلوب للتأمين ضد المخاطرة مرتفعا بدرجة لا تتناسب مع المخاطرة المحولة، في هذه الحالات تمثل الأقساط الكثير فيما تمثل المحتملة القليل.

و رغم أن قاعدة "لا تخاطر بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته" تفرض مستوى أقصى على المخاطر التي ينبغي الاحتفاظ بها، إلا أن قاعدة "لا تخاطر بالكثير مقابل القليل " تقترح أن بعض المخاطر الأدنى من مستوى الاحتفاظ الأقصى هذا ينبغي أن تحول أيضا، و يجب أن يكون مستوى الاحتفاظ الأقصى واحدا لكل المخاطر، و لكن مستوى الاحتفاظ الفعلي لبعض التعرضات قد يكون أقل من هذا الحد الأقصى و الواقع أنه حيث إن هياكل التقدير تتفاوت حسب الخطوط المختلفة للتأمين، ينصح بوضع أو تحديد المستوى الفعلي للاحتفاظ لكل مخاطرة على حدة على أساس التكلفة و العائد الموجود ضمنا في القاعدة الثالثة.

[1] - طارق عبد العال حماد ، **إدارة المخاطر(أفراد– شركات– بنوك)**، ص ص106، 107.

المطلب الثالث:أهداف إدارة المخاطر

إن الهدف من عملية ضبط المخاطر و إدارتها في المؤسسة البنكية المحافظة على أصولها و حمايتها من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها من خلال تقديم خدماتها لعملائها، و ذلك لأهمية مثل هذه الحماية و الاستمرار البنك و سلامة وجوده، فتهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى : [1]

- التنسيق بين كافة الإدارات في البنك و ذلك لضمان توفير كافة البيانات عن المخاطر المترتبة على جميع الأنشطة البنكية و على الأخص تلك المتعلقة بمخاطر الإئتمان و السيولة و السوق؛
- التأكد من صحة البيانات و المعلومات و استمرار تدفقها للمساعدة في تقرير المخاطر بشكل دوري و دقيق؛
- استيفاء كافة المتطلبات القانونية و على الأخص تلك المتعلقة بإدارة المخاطر؛
- حصر إجمالي التعرض للمخاطر و تحديد تركزاته و الآليات التي يجب إتباعها لتلافيه؛
- تساعد الجهات الراعية والفريق الإداري للمشروع ببناء قرارات علمية بالنظر إلى المتغيرات المتحكمة بالمؤسسة؛
- تساعد في تخفيض تقلب العوائد، لأن تخفيض التقلب في الدخل المستقبلي سيخفض القيمة الحالية الصافية للدفعات الضريبية المستقبلية، و بالتالي رفع قيمة المؤسسة.

[1] – **أنظر**: 1- محمد عبد الحميد عبد الحي، **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص16.

2- سمير الخطيب، **قياس و إدارة المخاطر بالبنوك** ،مرجع سابق،ص20.

3- عصماني عبد القادر، **أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات المالية العالمية الحالية في المؤسسات المالية**، الملتقى الدولي خلال 20 و 21 أكتوبر، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2009ص268.

خاتمة الفصل:

تواجه البنوك اليوم تحديات كبيرة لضمان بقائها و تحقيق أهدافها، و لأن إدارة المخاطر هي وسيلة ضمان البقاء في السوق و ليست إلغاء المخاطر كلية، لأن هذا غير ممكن إن لم يكن مستحيل في عالم يتميز بالديناميكية، فوجب عليها إعتماد الأسلوب العلمي في إدارة المخاطر.

و في ختام هذا الفصل نشير إلى أن تركيزنا فيه كان منصبا على ثلاث عناصر رئيسية مست بالدرجة الأولى التعريف بالمخاطر البنكية و مدي تأثيرها على أداء البنك خاصة و الاقتصاد ككل عامة، ثم دراسة إدارة المخاطر و بيان وظائفها و أساليبها في تحديد المخاطر، للوصول في الأخير إلى عرض مختصر لمختلف مؤشرات و أساليب قياس المخاطر.

و تمثل لمخاطر البنكية الحالة التي يمكن لمتخذ القرار أن يحدد و يضع فيها توزيعات احتمالية لحدث ما، فإدارة المخاطر عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك من خلال تحديد، قياس و مراقبة هذه المخاطر و اختيار الوسيلة الأنسب لمواجهتها.

و قد توصلنا من خلال هذا الفصل إلى النتائج التالية:

- يعود تعرض البنك للمخاطر إلى العديد من المسببات فمنها ما هو موضوعي متعلق بالشيء المعرض للخطر و منها ما هو شخصي يتعلق بموظفي البنك سواء كانت إرادية أو لا إرادية، أو طبيعي نتيجة البيئة و الظروف المحيط بعمل البنك.
- أن البنوك التجارية في القيام بواجباتها تعتمد بالدرجة الأولى على قدراتها الإدارية و كفاءة هذه الإدارات في تفادي هذه المخاطر، و ذلك من خلال إحكام الرقابة من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا و كفاية رقابة المخاطر و أنظمة المعلومات و أنظمة الضبط على مستوى البنك.
- يعتبر تخصيص البنك قسم بإدارة المخاطر التي يتعرض لها بمثابة سلاح تنافسي لها، و يتم ذلك من خلال الإدارة الجيدة لمختلف الموجودات و إلتزماتها اتجاه الغير، و ذلك بإتباعه قواعد هامة منها" لا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته، فكر في الاحتمالات أو لا تجازف بالكثير مقابل الحصول على القليل، و باحترام هذه القواعد يكون البنك قد أمن نفسه من الوقوع في الخطر.

الفصل الثاني:

أساليب إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

مقدمة الفصل:

تقوم البنوك بدور هام في النشاط الاقتصادي، إذ تعمل على تجميع و تعبئة الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي، و توجيهها في شكل قروض و سلفيات إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي، الأمر الذي يترتب عليه تأمين السيولة، فموضوع السيولة في البنوك التجارية من أهم و أكبر التحديات التي تواجهها، و هذا راجع إلى صعوبة التوفيق بين متطلبات السيولة الواجب الاحتفاظ بها و اعتبارات الربحية التي يسعى البنك إلى تحقيقها، و هذا ناجم عن طلبات السحب غير متوقعة من قبل المودعين، و هو ما يجعل البنك يبحث عن السيولة لتلبية هذه الحاجات للحفاظ على مكانته و على ثقة عملائه، كل هذا يتحقق عن طريق التعامل مع هذه الطلبات بسرعة كبيرة و إلا تنجر عنها عدة آثار تعود بالسلب على البنك بسبب عدم قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري.

و منه يتوجب على البنك الاهتمام بعنصر السيولة و إدارة المخاطر الناجمة عن عدم توفر هاته السيولة، و الاعتماد على طرق و أساليب لإدارة خطر السيولة البنكية، و ذلك من خلال إحكام الرقابة على عمله و احتفاظه بأصول متفاوتة الدرجات في السيولة كالأصول النقدية و شبه النقدية، وهذا من أجل أن يتمكن من الوفاء بالتزاماته سواء للمودعين أو العملاء عند السحب أو طلب القروض، و هكذا يكون البنك قد أمن نفسه من الوقوع في أزمات مالية أو الإفلاس.

و بناءا على ما تم ذكره فقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أساليب إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث وهي كالأتي:

المبحث الأول: ماهية السيولة البنكية

المبحث الثاني: إدارة السيولة البنكية

المبحث الثالث: مخاطر السيولة البنكية و إدارتها

المبحث الأول: ماهية السيولة البنكية

تعد السيولة من أهم المشاكل التي تواجه القائمين على إدارة الأصول و الخصوم في البنوك، فيجب على هذه الأخيرة الاحتفاظ بجزء من أموالها لتتمكن من تلبية حاجات عملائها و كسب ثقتهم، و كلما نوعت البنوك في السيولة التي تمتلكها و أحسنت الإدارة و التسيير كان هذا جيد في تطوير معاملاتها، و كلما استغلت البنوك التطورات التكنولوجية الحاصلة في التعرف على المخاطر و طرق قياسها و التعامل معها، كان سببا في اكتساب مكانة هامة بين البنوك خاصة بعد زيادة شدة المنافسة بينهم.

و من أجل التعرف أكثر عن السيولة البنكية نقوم بالتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم السيولة البنكية و أهميتها، أنواعها و مكوناته و في الأخير التعرف على مؤشرات السيولة البنكية و العوامل المؤثرة عليها.

المطلب الأول: مفهوم السيولة و أهميتها

سنتطرق في هذا المطلب إلى ذكر بعض المفاهيم حول السيولة في البنوك و الأهمية البالغة التي تكتسبها هذه الأخيرة بالنسبة للبنوك .

الفرع الأول: مفهوم السيولة البنكية

تمثل السيولة في البنك عنصرا فعالا في عمل البنك، لذا نجد أن هناك تعدد لوجهات النظر لمفهوم السيولة غير أنها في الأخير تصب في نفس المعنى، و سنذكر بعض المفاهيم للسيولة فيما يلي:

السيولة تعني قدرة البنك التجاري على تسديد جميع التزاماته التجارية نقدا، و الاستجابة لطلبات الائتمان و منح القروض الجديدة، هذا يستدعي و يتطلب:[1]

- توفر نقد سائل لدى البنك بشكل كاف.

[1] – أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية " مدخل إدارة المخاطر"**، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر و التوزيع، الأردن– عمان، 2013، ص 181.

- سهولة الحصول على نقد عن طريق:

- القدرة على تسييل بعض موجودات البنك بالسرعة الكافية لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة و دون التضحية بقيمة هذه الموجودات؛
- قدرة البنك على الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى أو إصدار أسهم جديدة بأسعار و تكاليف مقبولة.

تعرف السيولة حسب لجنة بازل 2010 بأنها" قدرة البنك على تمويل زيادة الأصول و الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة.[1]

تعني السيولة مدى توافر أصول سريعة التحول إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخر.[2]

و تعرف السيولة بأنها: ما تحتفظ به المؤسسة المالية من الأموال النقدية أو ما يتوفر لها من موجودات سريعة التحول إلى نقدية و بدون خسائر في قيمتها، إذ أن الغرض منها هو الإيفاء بالالتزامات المستحقة أو المترتبة على هذه المؤسسة و بدون تأخير.[3]

السيولة تعني قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد للوفاء، و حسب السير الطبيعي للأمور أي دون أن تحتاج لأن تقترض أو تبيع موجودات غير معدة أصلا للبيع لكي تسدد التزاماتها.[4]

و تعني السيولة في مفهومها المطلق النقدية "cash money"، أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحول إلى أصل سائل لمواجهة الالتزامات مستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة. [5]

[1]- FOURAR LAIDI Mohamed Saber , **La gestion des risques bancaire par la méthode ALM Cas : Société Générale Algérie**, Mémoire de Master en sciences Financières et Comptabilité, Spécialité: Monnaies, Finance et Banques, Ecole Supérieure de Commerce , Kolea—Algeria , 2017, p 35.

[2] – محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2005، ص 142

[3] – فلاح حسن الحسيني، مؤيد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك "مدخل كمي استراتيجي معاصر"**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان– الأردن، 2003، ص 93.

[4] – حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي "تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل"**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص 94.

[5] – محمد الجموعي قريشي، **أهمية السيولة النقدية و أهمية القطاع المصرفي للاقتصاد**، مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص 265.

و كذلك تعرف السيولة بأنها: احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، و ذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع و السحب من الإعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن البنك في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع إحتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب بدون أدنى تأخير، و من غير أن ينجم عن ذلك ارتباط في أعماله. [1]

و من التعاريف السابقة نتوصل إلى أنه قد يتعرض البنك التجاري إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد، ما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل سيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون خاصة قصيرة الأجل، و لا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله في صورة مبالغ نقدية سائلة، و إنما يقصد بالسيولة في هذا المجال احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل أو شبه سائل بما يتلاءم مع احتياجات عملائه المتعددة، و قدرته على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة دون التعرض للخسائر.

الفرع الثاني: أهمية السيولة البنكية

تعتبر السيولة ذات أهمية كبيرة لدى أي مؤسسة مالية و خاصة البنوك و هذا راجع إلى طبيعة عملها، حيث تكون تدفقات الأرصدة النقدية من و إلى البنك ضخمة مقارنة بقاعدة رأس المال، بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم و توقيت انسياب الأموال النقدية خارج البنك، مع الأخذ في الاعتبار أن الجزء الكبير من موارد البنك تعرف هذا النوع من الانسياب، لذا تحتاج البنوك إلى تواجد السيولة لديها بهدف مواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال، سواء المودعين أو المقترضين و هذا بسحب ودائعهم أو الاقتراض من البنك، حيث أن البنوك تكون على أتم الاستعداد لمواجهة هذه الاحتياجات دائما و ينتج عن هذا الاستعداد الإيجابيات التالية: [2]

- تمثل السيولة أحد الأهداف الإستراتيجية بجانب الربحية لضمان بقاء البنك و استمراره و نموه؛
- الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته؛
- تعزيز ثقة كل من المودعين و المقترضين و التأكد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت؛
- يعد مؤشرا ايجابيا للسوق المالية و المحللين و المودعين و الإدارة؛

[1] – نضال رؤوف أحمد، **دراسة تحليلية لمخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد السادس و الثلاثون، جامعة بغداد ، 2013، ص 303.

[2] **– انظر**: 1– طارق عبد العال حماد، **إدارة السيولة في الشركات و المصارف" قياس و ضبط السيولة"**، الدار الجامعية– الإسكندرية، مصر، 2012، ص 13.

2– سرين سميح أبو رحمة، مرجع سابق، ص 19.

3– نصر رمضان احلاسة، مرجع سابق، ص 41.

- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات و التعهدات؛
- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول و ما قد تجلبه من سلبيات؛
- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال و الاقتراض من البنك المركزي؛
- تواجد السيولة سوف لا يجعله يقوم ببيع بعض موجوداته بخسارة من أجل الإيفاء بالتزاماته؛
- وجود السيولة تمكنه من عدم الاضطرار إلى الاقتراض من البنوك الأخرى أو من البنك المركزي.

المطلب الثاني: أنوع السيولة البنكية، مكوناتها و مصادرها

تتعدد أنواع السيولة المتواجدة لدى البنوك و ذلك لاختلاف درجة سيولتها، كما لها مجموعة من المكونات التي تعتبر عنصرا هاما لتحديد ما تحتويه و هذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

الفرع الأول: أنواع السيولة البنكية

تنقسم السيولة إلى ثلاثة أنواع و هي" السيولة القانونية، السيولة الإضافية و السيولة الاحتياطية"

1- السيولة القانونية:

هي النسبة القانونية للسيولة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية و تلتزم بها، و إلا تعرضت لعقوبات مالية إذا انخفضت تلك النسبة عما هو مقرر.[1]

و تتكون هذه النسبة من مقادير من الأموال يحجبها البنك التجاري عن التوظيف، و هي تتضمن ما يلي:

- **احتياطي نقدي:** و هو عبارة عن نسبة مئوية من الودائع و الأرصدة المستحقة على البنك للبنوك المحلية و الفروع المراسلين بالخارج، و أية مبالغ تكون مستحقة الدفع بواسطة البنك بموجب شيكات أو حوالات أو إعتمادات، ويودع هذا الاحتياطي في البنك المركزي؛[2]
- **أصول سائلة:** هي نسبة مئوية من إجمالي ودائع البنك و التزاماته، و تشمل هذه الأصول الرصيد النقدي بخزائن البنك و ما يحوزه من سندات حكومية أو ذهب، و المبالغ التي تكون التحصيل من

[1] – محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص 159.

[2] – ناجية عاشور، **دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص 32.

كوبونات الأسهم و فوائد السندات، الشيكات و الحوالات و الأوراق المالية و العملات الأجنبية و أية أصول أخرى ذات سيولة عالية كالكمبيالات الجيدة.[1]

2– **السيولة الإضافية:** إذ تحرص البنوك التجارية على توفير نسبة من السيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة، و ذلك بغرض تدعيم ثقة الغير بها و استغلال أية فرص جديدة للتوظيف تدر عليها عائد عاليا، و تقدر هذه النسبة حسب ما يراه كل بنك مناسبا له.[2]

3–**السيولة الاحتياطية:** و تتمثل في الأصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي، حيث يقدم هذا البنك للبنوك التجارية تسهيلات بنكية لتحقيق السيولة اللازمة عند الضرورة، و ذلك نظير رهن أصولها كالكمبيالات الجديدة المخصومة أو الأوراق المالية الممتازة و غيرها، و طبيعة تلك السيولة موسمية لأن الحاجة إليها تكون عادة موسمية و تنتهي حاجة البنك إليها بانقضاء ذلك الوقت، و كذلك تحتاج البنوك إلى الاقتراض من البنك المركزي بضمان بعض الأصول لمواجهة سحوبات مفاجئة و كبيرة و غير متوقعة من قبل.[3]

الفرع الثاني: مكونات السيولة البنكية

تتكون السيولة لدى البنك من الأصول التي تكون نقود أو التي يمكن بيعها و تحويلها إلى نقود بسرعة و دون تحمل خسارة، و تسمي هذه الأصول باحتياطات السيولة المشتقة، و عليه يمكن تصنيف السيولة إلى:

- السيولة الحاضرة(النقدية) و يطلق عليها الاحتياطات الأولية؛
- السيولة شبه النقدية و يطلق عليها الاحتياطات الثانوية؛
- الأصول ذات السيولة المشتقة.

1– السيولة الحاضرة(النقدية) و يطلق عليها الاحتياطات الأولية Quick Liquidity

هي عبارة عن تلك الموجودات التي يمتلكها البنك دون أن يكسب منها عائد، و تتألف هذه السيولة على مستوى البنك الواحد من خمسة مكونات،[4] و هي كما يلي:

1–1– النقد بالعملة المحلية و الأجنبية في الصندوق: و يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية و الأجنبية و المسكوكات التي يمتلكها البنك،[5] و من العسير وضع معيار ثابت لمقدار ما ينبغي أن يحتفظ به البنك

[1]– محمد سعيد أنور سلطان، مرجع ذاته، ص 160.

[2]– بودربالة فائزة، **إشكالية فائض السيولة في الجهاز البنكي الجزائري و آلية امتصاصه خلال الفترة 2000– 2007**،رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص النقود و المالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 26.

[3] – محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص 160.

[4] – خليل محمد حسن الشماع، **إدارة المصارف**، الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء بغداد، العراق، 1995، ص 17.

[5] – نضال رؤوف أحمد، مرجع سابق، ص 304.

من نقود، ذلك لأن الحاجة إلى النقدية تختلف من وقت لآخر وفقا لمواسم الإيرادات و مواسم التمويل، كما تتباين تلك الحاجة من مكان إلى غيره، وفقا لإتساع المعاملات في المنطقة التي ينشط فيها البنك، فضلا عن تأثير الحالة الاقتصادية العامة و ما تقتضيه من توفر المال السائل في ظرف دون آخر و بدرجات متفاوتة، كذلك فإن الوعي المصرفي يؤثر في مقدار السيولة عند البنك، حيث كلما ارتفع ذلك الوعي قلّت الحاجة إلى النقود وحل محلها التعامل بالشيكات سحبا و إيداعا. و مع ذلك من الممكن أن يقرر البنك- على وجه التقريب- ما ينبغي أن يحتفظ به من نقود معتمدا في ذلك على خبراته السابقة و تجاربه في شتى الظروف، و مما يعين البنك على دراسة حالة السيولة النقدية عنده و يتنبأ بما سوف يكون عليه حالها في المستقبل، أن يعد إحصائيات على شكل سلاسل زمنية قصيرة الأمد (أسبوعية مثلا) تبين حركات السحب و الإيداع خلال فترات سابقة، لتدل على سلوك النقدية في مختلف الأوقات. وعندما يعد البنك مركزه النقدي في أي وقت فإنه يقارن بين هذا المركز و ما هو وارد في الإحصائيات عن الفترة المماثلة ليتعرف على حالة النقدية لديه، فيدبر ما يلزم من النقود لمواجهة الفترة التالية إذا كان الاتجاه الذي تدل عليه الإحصائيات يقتضي ذلك.[1]

1-2- **الودائع النقدية لدى البنك المركزي:** تنص التشريعات الحديثة على التزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي.[2]

1-3- **الودائع لدى البنوك المحلية الأخرى:** و هي الأموال التي يودعها البنك التجاري لدى البنوك المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك و تحصيل فقرات أخرى من الديون، و يزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت البنوك المودعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقتها البنكية مع البنوك المراسلة داخل البلد و خارجها.[3]

1-4- **الصكوك(الشيكات) تحت التحصيل:** و تشمل الصكوك المودعة في البنوك الأخرى، و التي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن،[4] أي الشيكات الصادرة لأمر عملاء البنك الذين يقدمونها إليه ليحصلها و يقيد قيمتها في حساباتهم الجارية. وقد تكون هذه الشيكات مسحوبة على بنك أخر في ذات المدينة، أو على بنك أو فرع لبنك في جهة أخرى. فالشيكات المسحوبة على بنك في نفس المدينة تتسم بسيولة عالية، حيث يمكن تحصيلها أو قيدها لحساب البنك في اقل من يوم. أما الأخرى المسحوبة على بنوك في جهات مغايرة، فإنها تستغرق وقتا

[1] - محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص 149.
[2] - نضال رؤوف أحمد، مرجع سابق، ص 304.
[3] - نفس المرجع، ص 304.
[4] - نضال رؤوف أحمد، مرجع سابق، ص 304.

يطول أو يقصر وفقا لبعدها عن البنك، و مع ذلك فإن الوقت يتسم بالقصر النسبي،[1] و تحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة وفقا للخبرة السابقة، وبذلك لا يآخذ في الحسبان الشيكات التي يحتمل رفضها لسبب أو لآخر.[2]

1-5- الودائع لدي البنوك الأجنبية في الخارج: تستطيع البنوك التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، بما لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية و الاقتصاد في ذلك البلد، من مجموع قيم إعتماداتها المستندية القائمة و التزاماتها الأخرى.[3]

و يتحقق من عملية الاحتفاظ بها الفوائد الآتية:[4]

- تعد عاملا واقيا لسيولة البنك و المحافظة على سلامة المركز التنافسي و ذلك من خلال تأدية الالتزامات المترتبة عليه في مواعيدها المحددة؛
- تعزيز ثقة السلطات الرقابية، و ثقة الزبائن بقدرة البنك على المحافظة على مخاطر معينة، و يسهل عليه أن تكون الملجأ الأخير للإقراض.

و تنقسم الاحتياطات الأولية من حيث مشروطيتها القانونية إلى نوعان هما:

- **الاحتياطي القانوني:**[5] يشمل مجموع الأموال النقدية و شبه النقدية التي يحتفظ بها البنك وفق السياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الاحتياطات الأولية الذي يأخذ شكل النقد في الصندوق، و ودائع لدى البنك المركزي و الجزء شبه النقدي يكون ضمن الاحتياطات الثانوية، الذي يأخذ صور الحوالات الخزينة و سندات الحكومة؛

[1] – محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص 150.

[2] – عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبوقحف، **تنظيم و إدارة البنوك"السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية و قياس الفعالية، الجوانب النظمية و الادارة"**، المكتب العربي الحديث للنشر، مصر، 2000، ص 79.

[3] – نضال رؤوف أحمد، مرجع سابق، ص 304.

[4] –سرين سميح أبو رحمة، مرجع سابق، ص 22.

[5] – قويدري قوشيح بوجمعة و آخرون، **أثر عصرنة وسائل الدفع على السيولة النقدية في البنوك**، الملتقي الدولي الخامس حول الاتجاهات الحديثة لإدارة السيولة و عصرنة وسائل الدفع العوائق و التحديات، يومي 20 و 21 أفريل 2016، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، ص ص 4، 5.

- **الاحتياطات العاملة:** [1]و هي الأموال النقدية و شبه النقدية التي لا يحتفظ بها البنك بموجب تشريعات السلطات النقدية، و إنما يحتفظ ببعض منها و يستخدم البعض الأخر وفقا لسياسته البنكية و التي يمكن توظيفها في أنشطة استثمارية و إقراضية متعددة، و يشير العديد من الباحثين إلى أن هذه الاحتياطات إنما تمثل فقط الأموال النقدية سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية.

2- السيولة شبه النقدية(الاحتياطات الثانوية):

و هي الأصول التي يمكن تصفيتها أو بيعها أو رهنها و منها أذونات الخزينة، كمبيالات مخصومة، أوراق مالية كالأسهم و السندات،[2] فهي تتميز بقصر أجل الاستحقاق و إمكانية التصرف السريع سواء بالبيع أو الرهن، مع ملاحظة أنه كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة كلما كانت أسهل في التصرف فيها.[3]

3- الأصول ذات السيولة المشتقة:[4] هي تلك الأصول التي لا تتمتع بسيولة ذاتية، وإنما تشتق سيولتها من استحقاقها و إتمام تحصيلها، أو من أنها تقلل من مقدار الالتزامات التي قد يتحملها البنك فتمنع النقص في سيولته؛

ومن هذه الأصول الأمانات التي يودعها العملاء من طرف البنك، كالكمبيالات المودعة برسم التحصيل، و الأوراق المالية التي لا تستحق قيمتها إلا بالاستهلاك أو التصفية أو البيع بالبورصة، كما أن منها القروض قصيرة الأجل و التي يكون البنك قد قدمها لعملائه مقابل ضمانات عالية و مرنة، و يحتمل كثيرا أن يسترجع البنك قيمتها في موعد استحقاقها، و كذلك القروض الممنوحة بضمان عقود متنازل عنها للبنك(كاعتمادات المقاولين مثلا). كذلك فإن من هذه الأصول ذات السيولة المشتقة، ما يصدره البنك من تعهدات بناء على طلب عملائه لكفالتهم في أعمال سوف يؤدونها للغير، و تعهدات البنك مقابل الإعتمادات المستندية التي يقوم البنك بفتحها لصالح الغير و بناء على طلب عملائه. و عادة تكون هذه التعهدات مغطاة

[1] – فلاح حسن الحسيني، مؤيد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص 95.

[2] – حاكمي نجيب الله، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص 65.

[3] –عبد الغفار حنفي، رسمي قرياقص، **الأسواق و المؤسسات المالية" بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين، شركات الاستثمار"**، الدار الجامعية للنشر، مصر ، 2001، ص 44

[4] – محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص 151.

بضمانات من العملاء، لهذا فان سيولتها مشتقة من أن البنك لا يتعرض إلى نقص السيولة عنده إذا ما أوفى العملاء بالتزاماتهم المترتبة عليها.

و في العادة لا تعتمد البنوك في تقدير السيولة عندها على هذه الأصول بأنواعها، لأنها تحمل معها قدرا كبيرا من المخاطرة، و السيولة يحتمل أن تتحقق بدرجات متباينة أو قد لا تتحقق إطلاقا.

و يتوقف مقدار السيولة على الفرق بين احتياطات السيولة التي أوردنا ذكرها، و الخصوم السائلة الواجبة السداد و تتكون هذه الخصوم السائلة من الودائع تحت الطلب و التي يحتمل أن يسحبها الموعودون في أي وقت، و الشيكات و الحوالات المسحوبة على البنك و التي يتعين عليه سدادها عند الطلب أو عندما يحل اجلها، و الودائع لأجل متى حل موعد استحقاقها، و الجزء غير المغطى نقدا من خطابات الضمان النهائية الصادرة لصالح الغير، و التي يحتمل أن يستحق سدادها لذلك الغير في أي وقت إذا لم يقم عملاء البنك بتنفيذ التزاماتهم التي من اجلها صدرت تلك الخطابات.

الفرع الثالث: مصادر السيولة البنكية

تحصل البنوك التجارية على أموالها من خلال مصدرين أساسين هما" مصادر داخلية و مصادر خارجية" حيث تتمثل كل منهما فيما يلي:[1]

- **المصادر الداخلية:** تمثل المصادر الداخلية نسبة ضئيلة من إجمالي السيولة، وتشتمل على:" حقوق المساهمين من رأس المال، واحتياطيات وأرباح المرحلة، والمخصصات"، وبعض المصادر الأخرى مثل التمويل من المساهمين على ذمة زيادة رأس المال، والقروض من المساهمين.

[1] – الموقع الإلكتروني: قتيبة عبد الرحمان العاني، مخاطر و تحديات السيولة في المصارف، تاريخ الإطلاع03- 03- 2018 على الساعة 10:40 http://www.aliqtisadalislami.net

2- **المصادر الخارجية:** تشتمل المصادر الخارجية للأموال على الودائع بأنواعها" الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)، والودائع الادخارية (حسابات التوفير)، وودائع الاستثمار (حسابات الاستثمار) وودائع المؤسسات المالية"، و الصكوك ودفاتر الادخار، وشهادات الإيداع.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس السيولة و العوامل المؤثرة عليها

حتى تتمكن البنوك من تحديد حجم السيولة التي بحوزتها تعتمد في ذلك على مؤشرات لقياسها، و التعرف على العوامل التي تؤثر في مقدار السيولة البنكية، و هذا ما سنبينه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مؤشرات قياس السيولة

تعتمد المؤسسة المالية و منها البنوك التجارية على عدد من النسب المالية لقياس مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، في غضون مقدار السيولة النقدية التي يمتلكها أو أصول أخرى سريعة التحول إلى نقد. و السيولة تمثل سيفا ذا حدين، فإذا زداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها أي الاحتفاظ بكميات تزيد على الحد المطلوب سوف يؤثر سلبا في ربحية البنك، و من جهة أخرى إن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، و يحقق الضعف في كفاية البنك عن الوفاء بالتزاماته خاصة اتجاه المودعين عند سحب ودائعهم، و كذلك عدم القدرة على تلبية طلبات الاقتراض المقدم له من العملاء.

و أهم هذه المؤشرات(النسب المالية) المستخدمة في هذا المجال هي:

1- نسبة السيولة النقدية(الرصيد النقدي):

تشير هذه النسبة إلى مقدار الأرصدة النقدية للبنك بمختلف أنواعها، بما في ذلك النقود الموجودة لدى البنك المركزي و الصندوق، بالإضافة إلى الأرصدة السائلة الأخرى كالعملات الأجنبية و المسكوكات الذهبية الموجودة في البنك لمواجهة الالتزامات.[1]

[1] - بونيهي مريم، **الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 12، المركز الجامعي بتبازة، الجزائر، 2016، ص 217.

و تحسب هذه النسبة وفق المعادلة التالية:[1]

نسبة السيولة النقدية =[(النقد لدى البنك المركزي+ النقد في الصندوق+ أرصدة سائلة أخرى)/ الودائع و ما في حكمها] ×100

و هي نسبة تشير إلى العلاقة بين موارد البنك النقدية و صافي الالتزامات المالية.

و يمكن تحسين هذه النسبة من خلال ما يلي:[2]

- إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد و المؤسسات؛
- سداد قروض سبق أن أقراضها البنك للعملاء؛
- الاقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية مثلا؛
- وجود رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى نتيجة لعمليات المقاصة.

المقصود بالودائع و ما في حكمها:[3] جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك(حقوق الملكية)، مثل إجمالي الودائع، الصكوك مستحقة الدفع، الأرصدة المستحقة للبنك، المبالغ المقترضة من البنك المركز.

2- نسبة الاحتياطي الإجباري" القانوني":

وفقا لقانون البنوك و الائتمان ينبغي على البنوك التجارية أن تحتفظ لدى البنك المركزي برصيد دائن و بدون فائدة و قد يكون بفائدة يطلق عليه الاحتياطي القانوني، و يتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من الودائع التي يحددها البنك المركزي،[4] و تمثل قدرة الأرصدة الموجودة في البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة البنك في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، و التي يمكن أن تدعم موقف البنك المالي لتأدية التزاماته في الظروف غير الاعتيادية للمودعين و بشكل خاص.[5]

[1] – نصر رمضان احلاسه، مرجع سابق، ص 44.

[2] – عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية" السياسات المصرفي، تحليل القوائم المالية، الجوانب التطبيقية و التنظيمية"**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2004، ص.

[3] – بونيهي مريم، مرجع سابق، ص 217.

[4] – منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية" مدخل اتخاذ القرارات"**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث للتوزيع، الإسكندرية– مصر، 2010، ص 411.

[5] – سرين سميح أبو رحمة، مرجع سابق، ص 26.

و تعطي هذه النسبة وفقا المعادلة التالية:[1]

نسبة الاحتياطي الإجباري "القانوني"= [الرصيد النقدي لدى البنك المركزي / الودائع و ما في حكمها] × 100

و هذه النسبة تختلف حسب تعليمات البنك المركزي في البلدان المختلفة.

3- نسبة السيولة القانونية:

تعد نسبة السيولة القانونية من أهم المؤشرات المالية لدراسة و تحليل و تقييم سيولة البنك، أي في قدرته على الوفاء بما يطلبه المودعين عند طلبهم.[2]

و يتم حسابها بقسمة الأصول النقدية و الأصول شبه النقدية على حجم ودائع البنك و ذلك وفقا للمعادلة التالية:[3]

نسبة السيولة القانونية= [(نقدية و ذهب لدى البنك+ أرصدة لدى البنك المركزي+ أوراق تجارية+ أذونات الخزينة+ شيكات للتحصيل)/ (إجمالي الودائع+ مبالغ مقترضة من البنك المركزي+ مستحقات للبنوك الأخرى+ شيكات و حوالات مستحقة الدفع)] × 100

4- نسبة التوظيف:

تستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض و السلف(التسهيلات الائتمانية) على إجمالي الودائع، و تحسب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية:

نسبة التوظيف = [التسهيلات الائتمانية / إجمالي ودائع العملاء] × 100

[1] – بلال نوري سعيد الكروي، **تقييم ربحية المصرف باستخدام مؤشرات السيولة**، مجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الرابع و العشرون، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ص 8.

[2] – حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف" إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان"**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، 2011، ص 69.

[3] – عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **تنظيم و إدارة البنوك" السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية و قياس الفعالية، الجوانب النظمية و الإدارة"**، مرجع سابق، ص 74.

و تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع في منح القروض لتلبية حاجيات عملائه،[1] حيث أن زيادة هذه النسبة تعني ارتفاع مخاطر السيولة، على اعتبارات أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها وقت الحاجة إلى السيولة.[2]

و تعتبر نسبة القروض(التسهيلات) إلى الودائع المستقرة الصورة الأكثر تعبيرا عن السيولة، و كلما انخفضت هذه النسبة كانت مؤشر مخزون من السيولة لدى البنك و العكس صحيح، و أهمية هذه النسبة تكمن في كونها إشارة تحذير لإدارة البنك لمراجعة سياسته الخاصة بتنويع الأصول لصالح السيولة.[3]

و بالتالي نلاحظ أن جميع نسب السيولة المذكورة سابقا مرتبطة بعلاقة طردية مع السيولة باستثناء النسبة الأخيرة (نسبة التوظيف)، المرتبطة بعلاقة عكسية مع السيولة، فسيولة البنك تزيد كل من نسبة الرصيد النقدي و الاحتياطي القانوني و السيولة القانونية و انخفاض نسبة التوظيف.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على السيولة البنكية

تعرف السيولة لدى البنوك تغيرا مستمرا، و هذا راجع إلى مجموعة من العوامل التي تؤثر على حجمها، و من أهم هذه العوامل ما يلي:

1- عمليات الإيداع و سحب الودائع: [4]

تؤدي عمليات سحب الودائع إلى تخفيض نقدية الصندوق، و كذلك إلى تخفيض احتياطات البنك التجاري لدى البنك المركزي و بالتالي تقليص سيولته، في حين تؤدي عمليات الإيداع إلى تحسين سيولة البنك التجاري.

[1] -محمد جبار الصائغ، رضا صاحب أبوحمد، **دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية**،كلية الإدارة الاقتصادية، جامعة الكوفة، الأردن، ص 10.

[2] - حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة**، الطبعة الأولى، دار اليازور للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2011، ص 177.

[3] - سرين سميح أبو رحمة، مرجع سابق، ص 27.

[4] - أسعد حميد العلي، مرجع سابق، ص 193.

2- معاملات الزبائن مع الخزينة العامة:[1]

سيولة البنك التجاري تتأثر من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة، و عموما تتحسن السيولة البنكية في حالة كون عملاء البنك التجاري دائنين للخزينة، و دائنية الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في عدة حالات أهمها:

- استرداد مبالغ السندات الحكومية التي ابتاعتها الزبائن في فترة سابقة؛
- عقد صفقة توريد سلع و خدمات إلى الدولة.

و بالعكس سيولة البنك التجاري تتقلص عند ما يقوم زبائنه بالأتي:

- تسديد الضرائب إلى الحكومة؛
- شراء الأوراق المالية(أذونات الخزينة و سندات الخزينة)؛
- سحب الزبائن لجزء من ودائعهم و إيداعها لدى صناديق توفير أخرى.

3- رصيد عمليات المقاصة بين البنوك:

تزداد سيولة البنك التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك الأخرى،[2] و في هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي، و يتعزز رصيد البنك لدى البنك المركزي عندما يكون عدد و قيمة الشيكات المسحوبة لصالح زبائن البنك أكبر من عدد و قيمة الشيكات المسحوبة من زبائن البنك. لذلك يمكن القول إن المقترضين و قدرتهم على السداد بالمبالغ المطلوبة و بجداول السداد يساعد كثيرا في تعزيز سيولة البنك.[3]

[1] - نصر رمضان احلاسه، مرجع سابق، ص 46.

[2] - مرجع نفسه، ص 46

[3] - أسعد حميد العلي، مرجع سابق، ص 194.

4- موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك:

يمتلك البنك المركزي كسلطة نقدية القدرة على التأثير في السيولة البنكية من خلال تزويد البنوك التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية و المعدنية،[1] و تزداد سيولة البنك التجاري إذا ظهر رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك التجارية الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصدته النقدية .فعمليات المقاصة التي تجرى على مستوى الجهاز البنكي التجاري، تؤدي إلى إحداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين البنوك دون أن يصاحب ذلك أي تغيير في الكمية الإجمالية للسيولة البنكية، أما على مستوى البنك التجاري الواحد فإن حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة، فالبنك الذي يحقق رصيدًا دائنا اتجاه البنوك الأخرى سيشهد تحسناً في سيولته، والعكس صحيح. [2]

5- رصيد رأس المال الممتلك:

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك في سيولة البنك، حيث إنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة و بالعكس، أي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة البنك و من ثم تحددت قدرته الاقراضية و انخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية.[3]

[1] – نصر رمضان احلاسه، مرجع سابق، ص 46

[2] – براضية حكيم، **التصكيك و دوره في بالبنوك الإسلامية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2010-2011 ص04.

[3] – نصر رمضان احلاسه، مرجع سابق، ص 46

المبحث الثاني: إدارة السيولة البنكية

يعمل مدراء السيولة في البنوك التجارية على إيجاد استراتيجيات و سياسات تسمح لهم بتطوير عمل البنك و تحقيق الأهداف المسطرة، دون الوقوع في أزمة السيولة التي تعتبر من أكبر الأزمات المالية للبنوك، و ذلك من خلال حسن إدارة السيولة المتواجدة عنده و تحديد الاحتياجات من السيولة المطلوبة للوفاء بالالتزامات و هذا بالاعتماد على طرق إحصائية جديدة، حيث سنقوم بتوضيح إدارة السيولة في البنوك من خلال ما يتضمنه هذا المبحث .

المطلب الأول: مفهوم إدارة السيولة البنكية و أهدافها

تعمل البنوك والمؤسسات المالية بمراقبة دقيقة لحجم السيولة التي تتوفر لديها و هذا لتفادي الوقوع في خطر السيولة، و ذلك من خلال إحداث التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة و حسن إدارتها، حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى تقديم مفهوم إدارة السيولة البنكية و أهدافها.

الفرع الأول: مفهوم إدارة السيولة البنكية

تعد إدارة السيولة من بين المهام الأساسية التي يرتكز عليها البنك لتجنب المخاطر، حيث نجد أن هناك تعاريف عديدة و متنوعة حول عملية إدارة السيولة، و من بينها نذكر ما يلي:

تعرف إدارة السيولة بأنها تلك العملية التي تتضمن إدارة أصول و خصوم ميزانية المؤسسة المالية، بالتركيز على التدفقات النقدية و ذلك بإيجاد علاقة متناسبة بين التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة، أي إدارة السيولة في البنوك هي الملائمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت و أفضل سعر، و بين استثمارها و توظيفها بصورة مجدية، أي أن إدارة السيولة تعني اقتناء المخطط لها و استعمال المصادر النقدية أو شبه النقدية لضمان أن المؤسسة في موقف الوفاء بالتزاماتها النقدية على نحو يتماشي مع استحقاقاتها. [1]

[1] – جعفري هني محمد، **إدارة السيولة في البنوك الإسلامية في إطار سياسة نقدية تقليدية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2012، ص 15.

تعني إدارة السيولة تحديد احتياجات السيولة ثم إدارة المركز المالي للبنك التجاري.[1]

يمكن القول أن إدارة السيولة عملية من عمليات إدارة الخزينة في البنك، و تستهدف بالدرجة الأولى التوفيق بين الأصول و الالتزامات(الموجودات و المطلوبات). ففي ظل بيئة تتسم بعدم التوافق بين الأصول و الالتزامات من الناحية العملية، نجد هيكلة البنوك التجارية تعزز من ذلك الأمر من خلال اعتماد هذه الأخيرة بشكل كبير على الحسابات تحت الطلب من جانب الالتزامات، في حين يكون جانب الأصول التزامات ذات تواريخ محددة في الغالب، و هذا يعتبر مشكلة أبدية للبنوك التجارية.[2]

مفهوم إدارة السيولة تعني احتفاظ البنك بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحوبات كبيرة و بشكل فجائي أو غير معتاد.[3]

و تعرف من جهة أخرى أن إدارة السيولة تكمن في حجم و نسبة الموارد الموظفة، و مجالات التوظيف و أشكاله و المزيد من ابتكار و تطوير منتجات مالية تمكن البنك من القدرة على التسييل حتى الأصول غير السائلة. [4]

إدارة السيولة هي إدارة المخاطر المتعلقة باحتمال عدم توفر الأموال الكافية لدى المشروع لمواجهة التزاماته القائمة اتجاه الغير أو للإستفادة من الفرص المتوقعة، و تقدر احتياجات السيولة عادة بمقدار افتراض سريان الأنماط الماضية(الموسمية و الدورات التجارية) و إجراء تعديلات في ضوء ما يتوقع حدوثه من تطورات.

[1] – بهية مصباح محمود مصباح، **العوامل المؤثرة في درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية– غزة، فلسطين، 2008، ص

[2] – بوزنيط غالية، **أثر السيولة على التكلوفة في البنوك الإسلامية**،رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل، الجزائر، 2016، ص 21.

[3] – أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، مداخلة، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي من 25– 29 ديسمبر 2010، مكة، 2010، ص 5.

[4] – شوقي أحمد دنيا، **إدارة السيولة في المصارف**، مداخلة، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي من 25– 29 ديسمبر 2011، مكة، 2011، ص 8.

الفرع الثاني: أهداف إدارة السيولة

تهدف إدارة البنوك من خلال القيام بإدارة السيولة إلى تحقيق ما يلي: [1]

1- توفير نسبة الاحتياطي القانوني و نسبة السيولة القانونية، و ذلك استجابة لقانون تنظيم البنوك و الائتمان و إلا تعرض للعقوبات من جانب البنك المركزي، و التي تصل إلى حد منع البنك من التوسع في التوظيف بمنح قروض جديدة حتى تستوفي النسبة المطلوبة؛

2- إشباع حاجات الإقراض و تذبذبات الودائع و ذلك سواء كانت حاجات الإقراض موسمية أو غير متوقعة أو كانت غير مستقرة و متقلبة؛

3- استغلال الفرص المربحة غير المتوقعة و التي تسمح بشكل فجائي و دون توقعات مسبقة، و هذا راجع كون أن هذه الفرص تستدعي توفر سيولة كافية لاستغلاله سواء كان ذلك من خلال حاجة العميل إلى القروض، أو من خلال فرص استثمارية مواتية تحتاج إلى تمويل فوري؛

4- مواجهة الظروف الطارئة غير المتوقعة و غير الواردة في الخطة، حيث نجد أنه رغم وجود خطط السيولة إلا أن البنك قد يواجه بظروف طارئة تدعو إلى وجود تدفقات نقدية خارجة، مثلما هو الحال عند اضطراب أو تصفية نشاط هام في المنطقة التي يعمل فيها البنك؛

5- تمويل النمو في الأصول في ظل الحالات المتوقعة دون قيود أو عوائق ناتجة عن الافتقار إلى الأموال.

ويرى البعض الآخر أن أهداف إدارة السيولة تتمثل في ما يلي:[2]

هدف التعامل: تحرص كل مؤسسة على الاستمرار في أعمالها، و هو ما لا يمكن أن يتحقق بدون توفر أدنى من السيولة النقدية لشراء الموارد الخام و التعامل مع الموردين؛

[1] – عبد الغني قواوسي، **تجديد السيولة في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص 40.

[2] –لادي حكيمة، مصطفاوي فاطمة الزهراء، **إدارة السيولة في البنوك و أثرها على العائد**، مذكر ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و بنوك، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2017، ص ص 20، 21.

هدف الأمان: ترغب كل مؤسسة في تجنب المشكلات و المخاطر التي تترتب على العجز المالي و الفشل في تسديد الالتزامات في أوقاتها؛

هدف المنافسة: تحتفظ كل مؤسسة بقدر معين من السيولة النقدية، بحيث تتمكن من استغلال تقلبات السوق و المنافسة لصالحها و ذلك بانتهاز الفرص المتاحة و درء المخاطر الطارئة في الأجل القصير.

و تكمن أهمية إدارة السيولة في كونها تخفض من المخاطر التي تحدث جراء حدوث فائض أو عجز في السيولة، و ازدادت أهمية إدارة السيولة في السنوات الأخيرة نتيجة التطور الحاصل في شتى المعاملات المالية و التي تستوجب الإيفاء بالالتزامات المتعلقة بها، و غيرها من الأمور التي تستوجب – و على الدوام- أن تدار السيولة بكفاءة عالية، حتى يمكن تخفيض مخاطر السيولة إلى أقل ما يمكن.[1]

المطلب الثاني: تحديد احتياجات السيولة

تتحدد السيولة من خلال التشريعات القانونية، بالإضافة إلى ما يضيفه البنك من مقادير إضافية من السيولة لمواجهة الطلب الموسمي على القروض، و الطلب غير المتوقع على الودائع و أيضا الودائع المستحقة الدفع، و يقوم البنك بالمواءمة بين المتطلبات و بين النقدية السائلة عن عمليات الإيداع و سداد القروض أو الإرادات الأخرى للبنك.

و تجدر الإشارة إلى أن البنك لا يستطيع أن يقدر على وجه الدقة احتياجات السيولة، إذ أن ذلك يرتبط بالدرجة الأولى بالتنبؤ الدقيق بالطلب على القروض و دراسة تدفق الودائع، و لذلك فإن تحديد السيولة في الأجل القصير و الطويل يحتاج إلى تحليل التجربة السابقة و أرقام الماضي و مدى إمكانية استمرار ذلك في المستقبل.

و يمكن الوصول إلى تقدير حجم السيولة و التنبؤ بها من خلال الخطوات التالية:[2]

1- إعداد سلسلة زمنية شهرية لإجمالي الودائع و إجمالي القروض لمدة زمنية معينة، و يتم تعديل الودائع وفقا لنسبة الاحتياطات المطلوب احتجازها وفقا للقانون؛

[1] – عز الدين مصطفى الكور، **أثر السيولة على كفاءة التكلفة و الأداء**، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، المركز العالي للمهن المالية الإدارية و أكاديمية الدراسات العليا، في 27 و 28 أفريل 2010- طربلس، لبنان، 2010، ص 6.

[2] – غانم مرهج،**دور الأوراق المالية الحكومية في امتصاص السيولة الفائضة لدى المصارف التجارية**،رسالة ماجستير في العلوم المالية و المصرفية، جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص 82.

2- رسم خريطة لحركة الودائع و القروض خلال فترة زمنية ماضية؛

3- طرح إجمالي الودائع من إجمالي القروض في كل شهر خلال الفترة، لإيجاد سلسلة زمنية للاختلافات بين الودائع و القروض، و نسب الفرق المستخرج لإجمالي الودائع؛

4- استخراج درجة الموسمية في الودائع و القروض باستخدام الأساليب الإحصائية و الحاسب الآلي؛

5- حساب حركة الودائع و القروض المتوقعة خلال العام بشكل شهري، ثم حساب الفرق بينها خلال تلك الفترة، و حسابها يكون في شكل نسبة مئوية.

بعد إجراء هذه الدراسات يستطيع البنك تقدير احتياجاته من السيولة بشكل دقيق نسبيا، بحيث يحتفظ بالمبالغ المطلوبة، و يقوم بتوظيف المبالغ الأخرى في المجالات التي يحددها في خطته، حيث يؤدي ذلك لزيادة الربحية من جهة، و تحقيق درجة الأمان من جهة أخرى الأمر الذي يؤدي إلى نجاح البنوك و إدارتها.

المطلب الثالث: نظريات إدارة السيولة و دواعي الاحتفاظ بها

حتى تتمكن البنوك من إدارة سيولتها فإنها تعتمد في ذلك على العديد من الطرق و الآليات التي تعد بمثابة المفتاح لسيولتها و من بينها نظريات هامة، و هذا بهدف مقابلة السيولة لاحتياجاتها و التزاماتها مع عملائها، حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى ذكر أهم النظريات لإدارة السيولة في البنوك و دواعي الاحتفاظ بالسيولة.

الفرع الأول: نظريات إدارة السيولة

هناك العديد من النظريات التي تتعلق بإدارة السيولة في البنوك، و أهمها " نظريات القرض التجاري، نظرية إمكانية التحول، نظريات الدخل المتوقع و نظريات إدارة الالتزامات" و هي كما يلي:

1- نظريات القرض التجاري:

ترى هذه النظرية أن سيولة البنك جيدة مادامت أمواله يتم استغلالها في قروض قصيرة الأجل بما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديه،[1] التي تتكون معظمها من ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت، في ظل هذه النظرية تقوم البنوك بمنح قروض للأجل القصير فقط، مما يعزز مركز السيولة لدى البنك، هذه القروض يجب أن تكون مواعيد استحقاقها متلائمة أو متماثلة مع مواعيد استحقاق الودائع لدى البنك،[2] أي أن سيولة البنك حسب النظرية تتحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروضه و التي يجب أن تكون لفترات قصيرة و لغايات تمول رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح.[3]

إلا أن العيب الأساسي في هذه النظرية هو فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع البنوك من تمويل التوسعات في المصانع، و زيادة خطوط الإنتاج، و شراء آلات جديدة و غير ذلك من المجالات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية و التي تمتد لمدة زمنية طويلة.[4]

2- نظرية إمكانية التحول:

تعد هذه النظرية امتداد للنظرية السابقة من حيث الإدارة تدرك أنه يمكن استخدام أي أصل قريب من السيولة لمقابلة سحوبات الودائع،[5] أي أن هذه النظرية تعمل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجب قابلية التحول إلى النقد عند الحاجة إلى الأموال،[6] و ذلك من خلال توسيع قاعدة التوظيف إلى إقتناء أوراق مالية و

[1] – مفيدة بوقصة، **أهمية تطبيق إدارة السيولة في المؤسسات الخاصة**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2013، ص 7.

[2] – نصر رمضان احلاسه، مرجع سابق، ص 47.

[3] – أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، **دعم تسيير السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**، مرجع سابق، ص 103.

[4] – بهية مصباح محمود صباح، مرجع سابق، ص 73.

[5] – نصر رمضان احلاسه، مرجع سابق، ص 47.

[6] – أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، **دعم تسيير السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**، مرجع سابق، ص 104.

استثمارها، أو أي موجودات أخرى التي تتميز بقابليتها البيعية العالية و إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة و بدون خسائر.[1]

3- نظرية الدخل المتوقع:

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة البنك يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، و بالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل، و هذا يمكن البنوك منح قروض متوسطة و طويلة الأجل إضافة إلى منح لقروض قصيرة الأجل، ما دامت عملية سداد هذه القروض تكون من خلال الدخل المتوقع للمقترضين بشكل أقساط دورية منظمة(كل شهر، أو كل شهرين أو أربعة أشهر...).[2]

4- نظرية إدارة الالتزامات:

ركزت هذه النظرية الحديثة، على عكس سابقاتها على جانب الخصوم الذي يعد هو الآخر مصدر التغذية الأساسية للسيولة،[3] و هو أن البنك يمكن تلبية احتياجات السيولة لديه من خلال الاقتراض من أسواق المال أي زيادة الالتزامات التي عليه، فعندما يحتاج البنك إلى الأموال بشكل فوري فبإمكانه استخدام أدوات معينة كإصدار شهادات الإيداع و الأوراق التجارية و غير ذلك، و ينبغي أن تكون إدارة البنك قادرة على إدارة هذه الالتزامات بكفاءة.[4]

و من العرض السابق يتبين بأن هذه النظريات تستند إلى توظيف أموال البنوك بشكل عام في مختلف الأنشطة المالية و البنكية و الآجال المختلفة، و ذلك اعتمادا على الدخل المحقق للمؤسسة المقترضة، و هذه النظريات تساهم في زيادة حجم الأرباح المتحققة للبنوك، و ذلك لأنها تستخدم الأموال المتاحة باستثناء الاحتياطات القانونية في أنشطة استثمارية مختلفة.

[1] – نصر رمضان احلاسه، مرجع سابق، ص 47.

[2] – مفيدة بوقصة، مرجع سابق، ص 7.

[3] – بودربالة فائزة، مرجع سابق، ص 28.

[4] – نصر رمضان احلاسه، مرجع سابق، ص 47

الفرع الثاني: دواعي الاحتفاظ بالسيولة

بما أن احتفاظ البنوك بالسيولة يعد أمرا مهما فيعني ذلك أن ربحية البنك و تحقيق الأهداف المسطرة يعتمد على مقدار هذه السيولة التي يحتفظ بها البنك، أو التي يمكن أن يتحصل عليها خلال فترة وجيزة و دون خسائر، لذا يمكن التعرف على التغيّرات في حركة كل من الودائع و القروض. و بالتالي تقدير حجم السيولة المطلوب- حيث تزداد الحاجة في الحالتين الآتيتين:

1- زيادة القروض و السلفيات بدرجة اكبر من الزيادة في الودائع؛

2- تناقص الودائع بدرجة اكبر من تناقص القروض و السلفيات.

و بذلك يتضح أن متطلبات السيولة تتوقف على كل من الودائع و القروض.

1- السيولة لمقابلة سحب الودائع:

تتوقف متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع و حجم و سلوك الودائع لدى البنك، فهي تمثل التزامات من قبل المودعين، والتي تتفاوت من حيث السيولة، فليس المهم تصنيف الودائع إلى(تحت الطلب، ادخارية و لآجل). أو وفقا لمصادرها إلى ودائع أفراد، ودائع حكومية...إلخ.

و لكن الأهم معرفة درجة أو احتمال سحب كل نوع من هذه الودائع لأغراض السيولة إلى ثلاثة أنواع هي:

-1- ودائع مؤكدة السحب؛

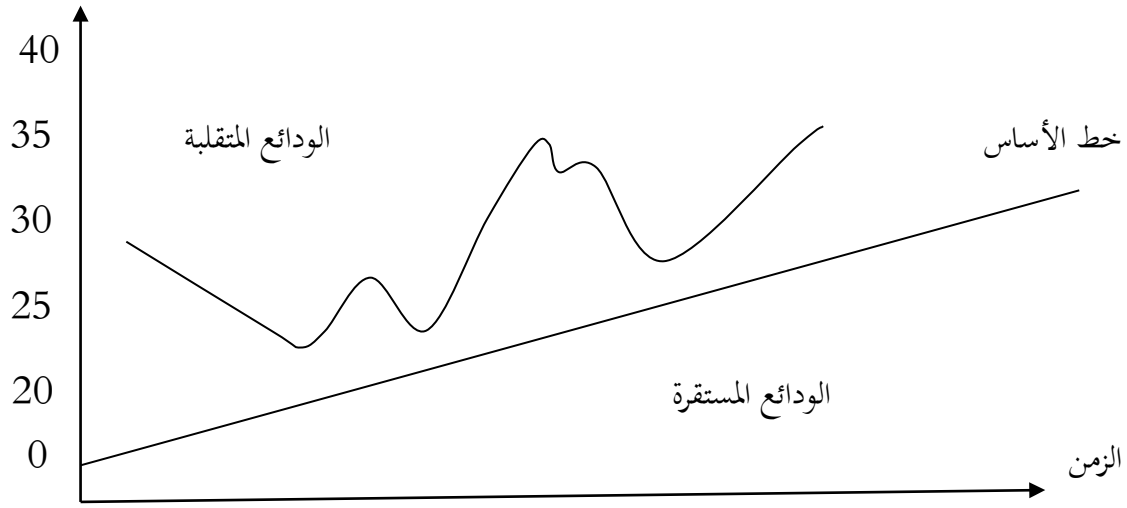
-2- ودائع محتملة السحب؛

-3- ودائع غير مؤكدة السحب، و لكن يحتمل سحبها في ظروف خاصة.

و بصفة عامة كلما زاد احتمال سحب الوديعة كلما تطلب ذلك سيولة أكبر. و من أمثلة الودائع المؤكدة السحب- المرتبات المحولة على البنك، فقد يتم سحبها خلال أسبوع، و كذلك الحال بالنسبة للزيادة الموسمية في بعض الودائع فهي مؤقتة و يعاد سحبها فيما بعد.[1]

بصفة عامة- تسمى الودائع التي يتم سحبها خلال سنة بالودائع غير المستقرة، لذلك من الأنسب استثمار هذه الودائع في أصول أكثر سيولة تتناسب و تواريخ استحقاقها مع أزمنة سحب هذه الودائع. و يمكن التعرف على الودائع المتقلبة، باستخدام الرسوم البيانية للودائع على مدار عدة سنوات أو شهور، حيث يمكن التوصل إلى ما يسمى بخط الاتجاه أو الأساسي، و هو الخط الذي يمر بالقرب من النقاط الدنيا للودائع و بذلك تتحدد الودائع المستقرة فهي التي تقع أسفل هذا الخط، أما الودائع غير المستقرة فهي تقع أعلى خط الأساس كما تبرزه الرسوم البيانية الأربعة الآتية:[2]

الشكل رقم(2-1): خط الاتجاه للودائع تحت الطلب الودائع تحت الطلب

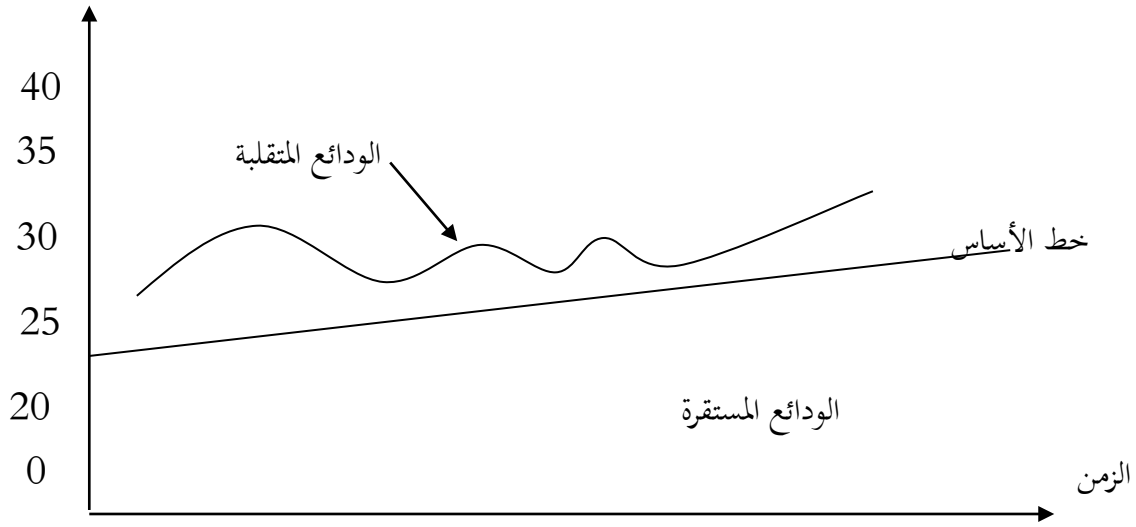


المصدر: محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2005، ص 155.

[1] – حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف " استراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان**، مرجع سابق، ص ص 67، 68.

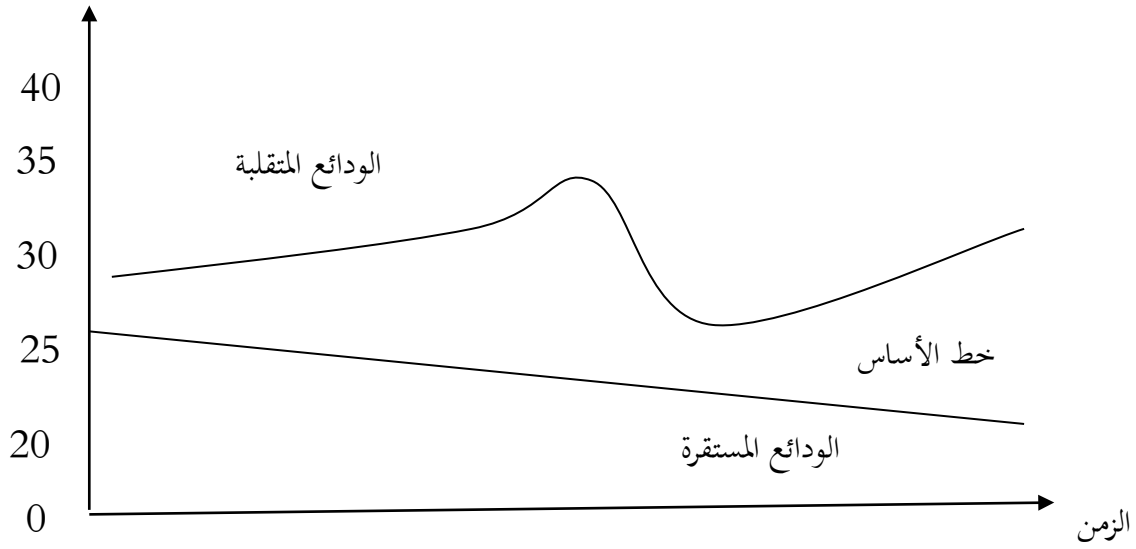
[2] – عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية" السياسات المصرفي، تحليل القوائم المالية، الجوانب التطبيقية و التنظيمية"**، مرجع سابق ص 110.

الشكل رقم(2-2): خط اتجاه ودائع التوفير



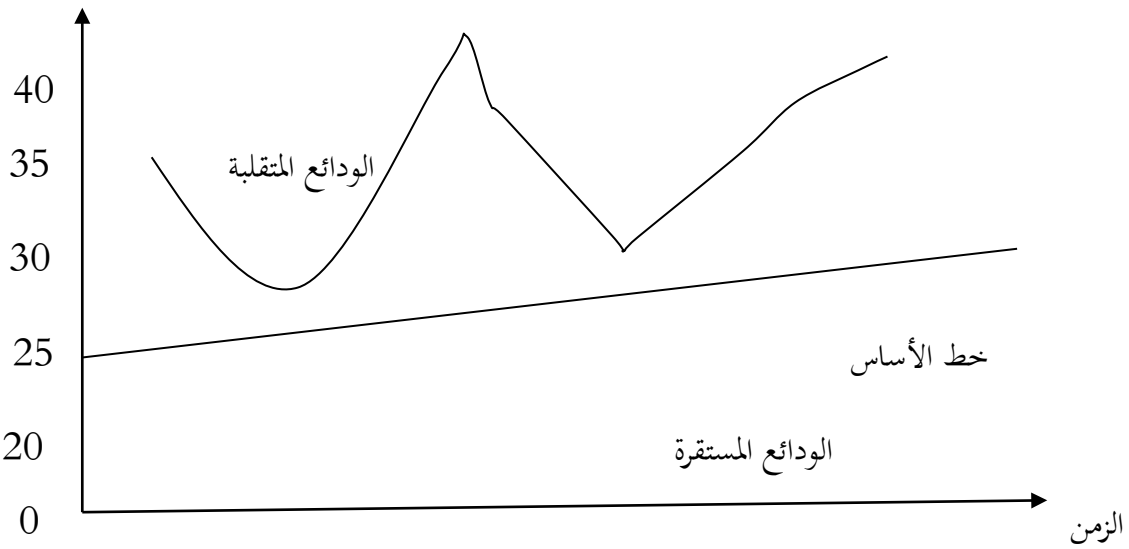
المصدر: عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية" السياسات المصرفي، تحليل القوائم المالية، الجوانب التطبيقية و التنظيمية"**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2004، ص 111.

الشكل رقم(2-3): خط اتجاه الودائع لأجل



المصدر: محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2005، ص 156.

الشكل رقم(2-4): خط اتجاه إجمالي الودائع



المصدر: عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية" السياسات المصرفي، تحليل القوائم المالية، الجوانب التطبيقية و التنظيمية"**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2004، ص 112.

تبين الرسوم السابقة خط الأساس و هو عبارة عن الخط الفاصل بين الودائع المستقرة و غير المستقرة(الودائع المتقلبة) لكل من "الودائع تحت الطلب، ودائع التوفير و الودائع لأجل"، و لاشك أن ذلك يساعد في رسم سياسة السيولة و الاستثمار للودائع. و يساعد أيضا في تحديد درجة الأمان، و في حالة الإرتفاع في أسعار الفائدة فإن ذلك يعني زيادة الطلبات الخاصة بتصفية شهادات الإدخار بطريقة غير منتظرة مما يوجب على البنك الاحتفاظ برصيد نقدي أكبر لمواجهة مثل هذه الظروف.

و يشير الرسم الأخير إلى الإحتياجات من السيولة لمقابلة طلبات السحب لكل أنواع الودائع، فقد تقل الحاجة إلى السيولة إذا كانت التقلبات لكل من الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل متضادة. [1]

يعني ما سبق أن السيولة لها عدة أدوار أو وظائف، فهي تمكن من مواجهة سحب الودائع غير المستقرة، و أيضا مقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب، و يحدد حجم هذا النوع وفقا للخبرة، (الودائع تحت الطلب التي تقع تحت بند السحب غير المتوقع تساوي حجم الودائع تحت الطلب ناقص ذلك الجزء من الودائع تحت الطلب غير المستقر)، و يعني هذا توافر قدر ملائم من السيولة لمواجهة هذا النوع بصفة خاصة.

[1] – محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص 157.

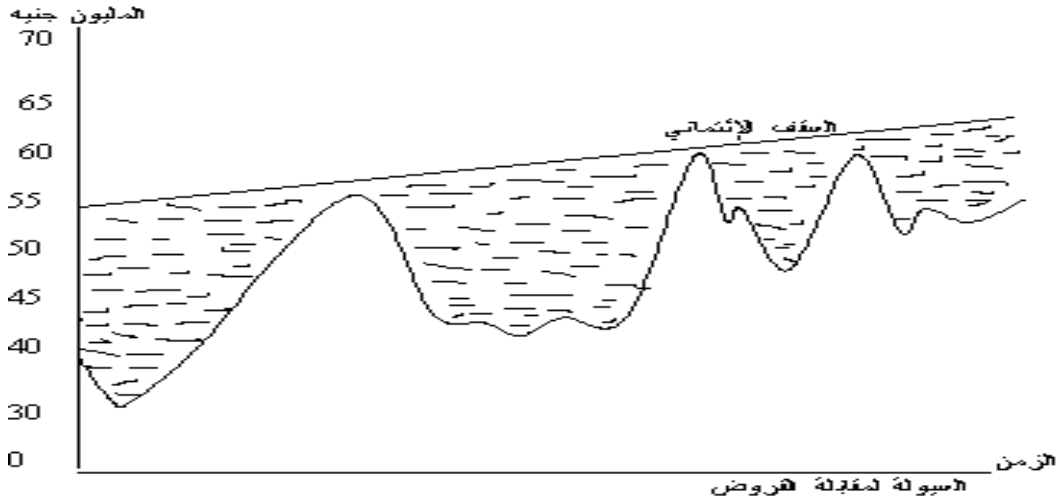
الوظيفة الثالثة هي مواجهة احتمال السحب من ودائع التوفير و الودائع لأجل، فقد يتم السحب من هذا النوع بدون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعطى الإدارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب.

و أخيرا، تمكن السيولة من تلبية طلبات السحب من المودعين لظروف استثنائية، و يتوقف حجم الرصيد النقدي الذي يخصص لمواجهة مثل هذه الأحوال على مدى إمكانية البنك في تدبير موارد أخرى لمواجهة هذه السحوبات.[1]

2- السيولة لأغراض تلبية القروض و السلفيات:

تزيد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض بدرجة أكبر من الزيادة في الودائع، و لتجنب هذا الوضع يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء مؤكدة السداد، لذلك يجب تلبية الإحتياجات المحلية من القروض و السلفيات، و تسمى هذه بالسيولة لمقابلة الزيادة في القروض و السلفيات و قد تكون هذه المتطلبات من السيولة موسمية أو مؤقتة و التي تماثل الودائع غير المستقرة حيث يمكن إبرازها بالرسم البياني التالي:

الشكل رقم(2-5): السيولة لأغراض تلبية القروض و السلفيات



المصدر: محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص 158.

[1] – عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية" السياسات المصرفي، تحليل القوائم المالية، الجوانب التطبيقية و التنظيمية"**، مرجع سابق ص 112.

فالخط الذي يمر بالنقط القصوى يسمى بالسقف الائتماني، فالزيادة في القروض تعني المزيد من السيولة، فالنقط أسفل الخط أو السقف الائتماني تمثل الأصول السائلة في الأجل القصير التي يجب أن تكون في حوزة البنك لمقابلة هذه الاحتياجات الموسمية.

إذا زادت القروض بدرجة أكبر من الودائع و كانت الإدارة تتوقع ذلك، فلا بد من تدبير موارد إضافية لمقابلة الزيادة في القروض و السلفيات، و تعويض النقص في الودائع كمصدر للتمويل، لذلك فإن إمكانية الاقتراض المستقبلي للبنك تتوقف على موارده المالية سواء بطريقة مباشرة عن طريق زيادة الودائع، أو بطريقة غير مباشرة وذلك بمشاركة بنوك أخرى في تلبية القروض و السلفيات أو بيع الأصول التي يمتلكها البنك.

إذا كانت نسبة القروض/الودائع مرتفعة استلزم الأمر البحث عن حل ملائم لتوفير السيولة لتمويل القروض المحلية من خلال حملة لتنشيط و تنمية حجم الودائع أو التكامل مع مؤسسة مالية أخرى.[1]

[1] – عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية" السياسات المصرفي، تحليل القوائم المالية، الجوانب التطبيقية و التنظيمية"**، مرجع سابق ص 114، 115.

المبحث الثالث : مخاطر السيولة البنكية و إدارتها

تتعرض البنوك لجملة من المخاطر من أهمها تلك التي تتعلق بالسيولة، سواء تلك التي تنشأ من طبيعة البنك أو من المشاكل التي تؤثر على الأسواق عموما، مما يستوجب على البنوك أن تتقصى المعلومات الكافية التي تمكنها من قياسها وإدارتها.

المطلب الأول: مفهوم مخاطر السيولة أسبابها وتقسيماتها

تتعرض الكثير من المؤسسات إلى المخاطر أثناء العمل إلا أن المؤسسات البنكية تكون أكثر عرضة للمخاطر لما لها من طبيعة خاصة في استخدام النقود، حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من تعريف مخاطر السيولة البنكية وأهم أسبابها بالإضافة إلى تقسيماتها.

الفرع الأول: مفهوم مخاطر السيولة

لقد تعددت مفاهيم مخاطر السيولة وذلك باختلاف وجهات نظر للباحثين، و من بينها نذكر:

مخاطر السيولة هي الاختلاف في صافي الدخل و القيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة، سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض(ودائع جديدة)، ويتعاظم هذا الخطر حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع و لا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية.[1]

تنشأ مشكلة السيولة عادة من أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية وتباينا بين عرض النقود والطلب عليها، فالبنك لا يستطيع السيطرة على مصادر أمواله و الودائع، و لكن لابد من الإشارة إلى أن البنك يمكنه السيطرة على استخدامات هذه الأموال و توظيفها و هذه الحقيقة تشكل إحدى الطرق الرئيسية للوقاية من مخاطر السيولة.[2]

[1]– طارق عبد العال،**تقييم أداء البنوك التجارية"تحليل العائد والمخاطرة"**،الدار الجامعية للنشر،مصر،2011،ص72.

[2]– طارق عبد العال حماد،**إدارة المخاطر" أفراد، ، شركات، بنوك"**،مرجع سابق،ص200.

مخاطر السيولة تعني أن قيم الأصول قصيرة الأجل غير كافية لمقابلة المطلوبات القصيرة الأجل أو التدفقات النقدية غير المتوقعة إلى الخارج، و من هذا المنطلق تكون السيولة هي احتياطي الأمان الذي يساعد في كسب الوقت في الظروف الصعبة .[1]

كما تعرف على أنها تلك المخاطر الحالية و المستقبلية التي لها تأثير على إيرادات البنك و رأس ماله الناشئة عن عدم مقدرة البنك على مقابلة التزاماته عند استحقاقها، و عندما تكون سيولة البنك غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة التزاماته و تحمل تكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة مما يؤثر في ربحيتها.[2]

تعرف مخاطر السيولة، أو بالأحرى عدم السيولة بأنها" استحالة القدرة على مواجهة التزامات البنك في مواعيدها النهائية أو في لحظة معينة، من خلال بيع أصوله".[3]

كما جاء تعريف مخاطر السيولة ضمن المعيار المحاسبي الأول بأنها مخاطر التمويل و هي دالة على الصعوبة التي يحتمل أن يتعرض لها البنك عند تدبير الأموال من أجل الوفاء بالالتزامات و قد تنتج من عدم القدرة على بيع أصل ما بقيمته العادلة.[4]

مما سبق يتبين أن خطر السيولة ينتج عن عدم كفاية الأصول قصيرة الأجل لمقابلة المطلوبات قصيرة الأجل، فهو يحدث نتيجة فجوة استحقاق بين الأصول و الخصوم، و يزداد هذا الخطر عندما يصعب على البنك توفير الأموال بتكلفة معقولة، و يمكن أن ينتهي إلى إفلاس البنك.

الفرع الثاني: أسباب مخاطر السيولة

تنشأ هذه المخاطر من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية و تقلل من عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها، غير أن الآراء اختلفت بشأن أسباب هذه المخاطر نذكر منها :[5]

---

[1] – طارق عبد العال،**إدارة المخاطر"أفراد،إدارات ، شركات، بنوك"**،مرجع سابق ،ص200.

[2] – خميسي قايدي، مرجع سابق، ص 80.

[3] - FOURAR LAIDI Mohamed Saber , **La gestion des risques bancaire par la méthode ALM,** Op cit; p 36.

[4] –أحلاسه نصر رمضان،مرجع سابق،ص57.

[5] – **أنظر**: 1- سمير الخطيب،مرجع سابق،ص210.

2- صيد حبيبة ،مرجع سابق،ص26.

1- تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب؛

2- تظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة؛

3- غياب التعاون بين البنوك و القدرات المحدودة للاتصال و النقل، فمثلا أحداث سبتمبر 2000 التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى إتلاف أنظمة الإعلام و النقل، و المؤسسات المالية أغلقت أبوابها و توقفت أنظمة الدفع على الرغم من أن بعض البنوك كانت لها فوائض كبيرة و الأخرى كانت لها عجوزات كبيرة.

4- بالنظر إلى جانبي ميزانية البنك (الأصول والخصوم) فإن مخاطر السيولة تظهر كما يلي:

- **من جانب الأصول**: حيث أن خدمة خطابات الضمان و الاعتماد التي تتم خارج الميزانية و التي بمجرد قيام العميل بالاقتراض بموجبها تظهر في الميزانية، فتنشأ مخاطر السيولة و التي تتسبب في دفع البنك للبيع القهري لأصوله بقيمة أقل من قيمتها الواجبة لتوفير السيولة؛[1]
- **من جانب الخصوم** : بمعنى عند زيادة طلبات سحب المودعين لأرصدتهم فقط، يضطر البنك للاقتراض بتكلفة إضافية من البنوك الأخرى أو لإصدار المزيد من الأوراق المالية كالسندات؛[2]

5- أسباب تتعلق باختلاف تواريخ الاستحقاق: [3]

- عدم مناسبة تواريخ استحقاق الودائع قصيرة الأجل لتواريخ تحصيل القروض طويلة الأجل المستحقة للبنك؛

6- أسباب تتعلق بعدم التوازن بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة؛[4]

[1] - بوضياف جهاد، مرجع سابق، ص 62.

[2]- أحلام بوعبدلي، عائشة طبي، **إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد8، 30جوان 2015، مرجع سابق، ص109.

[3]- نصر رمضان احلا سه،مرجع سابق،ص58.

[4] - مرجع نفسه، ص 58.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن هناك عوامل داخلية و أخرى خارجية تتسبب في إحداث مخاطر السيولة:[1]

1_ العوامل الداخلية:

- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول و الالتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛
- سوء توزيع الاستخدامات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحول إلى أرصدة سائلة؛
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

2_ العوامل الخارجية:

- الركود الاقتصادي و ما يترتب عليه من تعثر؛
- الأزمات الحادة التي تنشأ عن أسواق المال.

الفرع الثالث: تقسيمات مخاطر السيولة

يمكن تقسيم مخاطر السيولة إلى فئتين هما:[2]

1- مخاطر تمويل السيولة: هي المخاطر المتعلقة بعدم وفاء البنوك بالتدفقات النقدية المتوقعة و غير المتوقعة الحالية منها و المستقبلية، و الاحتياطات من الضمانات بدون التأثير في العمليات اليومية أو الوضع المالي لمؤسسات الخدمات المالية.

2- مخاطر سوق السيولة: هي المخاطر المتعلقة بعدم سهولة تمكن مؤسسات الخدمات المالية من إحلال أو استبعاد أحد المراكز المالية المقترحة بسهولة بسعر السوق نظرا لعدم كفاية عمق السوق أو بسبب خلل في السوق.

[1]- حيولة سكينة ،مرجع سابق،ص22.
[2]- حاكمي نجيب،مرجع سابق ،ص66.

و يمكن القول أن مخاطر السيولة هي مخاطر رئيسية تأخذ أشكالا مختلفة هي:[1]

- **لا سيولة شديدة:** ينتج عن حالة اللاسيولة الشديدة الإفلاس، و من ثم فإن مخاطر السيولة هي مخاطر قاتلة، و غالبا تكون وليدة مخاطر أخرى، فعلى سبيل المثال: الخسائر الكبيرة الناجمة عن عجز عميل مهم عن الدفع يمكن أن تثير قضايا متصلة بالسيولة و شكوك في مستقبل البنك يمكن أن تنتهي بالإفلاس؛
- **احتياطي السلامة الذي توفره محفظة الأصول السائلة:** هناك معنى آخر شائع لمخاطرة السيولة و هي أن قيم الأصول قصيرة الأجل غير كافية لمقابلة المطلوبات قصيرة الأجل أو التدفقات النقدية الخاصة غير المتوقعة، و من هذا المنطلق تكون السيولة هي احتياطي الأمان الذي يساعد في كسب الوقت في الظروف الصعبة؛
- **القدرة على تدبير الأموال بتكلفة عادية:** تعني مخاطرة السيولة أيضا مواجهة صعوبات في تدبير الأموال بتكلفة معقولة، إن مثل هذه القدرة في الواقع محصلة نوعين من العوامل يتفاعلان لتقرير ظروف التمويل، وهما:
  - السيولة السوقية التي تتفاوت بمرور الوقت؛
  - سيولة البنك.

المطلب الثاني: قياس مخاطر السيولة البنكية

إن تحديد خطر السيولة و قياسه يكون من خلال تحديد درجة سيولة الأصول و درجة استحقاق الخصوم، و لن يتأتى ذلك إلا من خلال دراسة مفصلة لمختلف بنود ميزانية البنك، و يمكن تلخيص هذه المرحلة في الخطوات التالية:[2]

- تحليل بنود الميزانية والبنود خارج الميزانية؛
- فجوات السيولة (الاختلالات في السيولة) و التي تتفرع بدورها إلى فجوة التدفق و فجوة المخزون؛

[1]- حياة نجار،مرجع سابق،ص ص 168،169.

[2]- مرجع نفسه،ص175-181.

- فجوة سيولة الميزانية (قوة البنية المالية)؛
- المؤشرات الإجمالية للتحويل؛
- كما يمكن قياس مخاطر السيولة بالاعتماد على تقنية النسب المالية.

1- تحليل بنود الميزانية و بنود خارج الميزانية:

1-1- تحليل بنود الميزانية: كما هو معلوم تصنف أصول البنك التجاري إلى أربعة أقسام حسب درجة السيولة المتناقصة، من الأصل الأكثر سيولة إلى الأصل الأقل سيولة، و هي تتضمن:

- الأصول شديدة السيولة (السندات الحكومية، التدفق الحكومي)؛
- سندات المساهمة و الاقتراض ما بين البنوك؛
- قروض العملاء التي يمكن بيعها مباشرة و بسهولة متفاوتة في السوق، أو التنازل عنها من خلال عمليات التوريق؛
- المساهمات و كل الاستخدامات التي يصعب التنازل عنها.

أما الخصوم، فيتم تصنيفها حسب درجة الاستحقاق المتناقصة إلى البنوك التالية:

- إعادة التمويل من البنك المركزي (تمويل يتوقف على السياسة النقدية)؛
- إعادة التمويل ما بين البنوك التجارية؛
- ودائع العملاء ؛
- خطوط التمويل، الاقتراض طويل الأجل، و رأس مال البنك.

و بالتالي، فإن العناصر المؤثرة في سيولة الأصول و استحقاق الخصوم بالبنك هي ذات مصادر مختلفة، منها ما هو متعلق بالبنك نفسه مثل السياسة التجارية و التسعيرية، الصلابة و الجدارة المالية ...الخ، و منها ما هو متعلق بعوامل خارجية مثل: سيولة سوق رؤوس الأموال ، سلوك الزبائن، الوضع الاقتصادي،...الخ.

1-2- **تحليل البنود خارج الميزانية:** وتتمثل أساسا في:

- الالتزامات الشرطية مثل: الضمانات المالية؛

- الأدوات أو المشتقات المالية(swaps،options)، حيث أن هذه المنتجات يمكن أن تكون مولدة للهامش، و من ثم يكون لها تأثير واضح على سيولة البنك.

بعد تحليل مختلف بنود الميزانية و البنود خارج الميزانية و تحديد مستوى سيولة الأصول مقارنة باستحقاق الخصوم، تأتي مرحلة القياس الفعلي للسيولة باستخدام تقنيات مختلفة على رأسها فجوات السيولة، في حين أن التقنيات الأخرى مثل مؤشرات التحويل و فائض القاعدة ما هي إلا طرق جاءت لتكملة و تحسين المعلومة المتحصل عليها باستخدام الطريقة الأولى(فجوات السيولة).

2- فجوات السيولة:

إذا كان خطر السيولة ينشأ عن تفاوت أو اختلال التوازن بين مبالغ استخدامات البنك و موارده خلال فترة زمنية معينة، ما يؤدي إلى عجز البنك عن مواجهة التزاماته بتواريخها أو تأديتها بتكلفة متزايدة، فإن إدارة خطر السيولة تؤول إلى إدارة سيولة البنك أو تغطية احتياجاته من السيولة بعبارة أخرى ، إدارة التمويل لتغطية تلك الإختلالات و ذلك في إطار احترام الأطر القانونية و القواعد الداخلية الرامية لحماية التمويل.

إن فجوة السيولة (l'impasse de liquidité) هي الانحرافات المتوقعة في المستقبل بين مجموع الاستخدامات و الموارد، حيث يمكن حساب هذه الفجوات سواء في شكل تدفقات و تسمى فجوة التدفق، أو في شكل مخزون و تسمى الفجوة المخزنة، كما سيأتي شرحه:

2-1- **فجوة التدفق:** تعرف فجوة السيولة في شكل تدفق خلال فترة زمنية معينة، بأنها الفرق بين تدفقات الأموال الداخلة و الخارجة خلال نفس الفترة. و بالتالي فهي تحدد الاحتياج أو المورد المتولد خلال الفترة المدروسة. علما أن التدفق النقدي الخارج هو قيام البنك بتسديد الالتزام أو الدين إلى مستحقيه، أي خروج فعلي للأموال و بالمقابل عندما يقوم عميل بتسديد ما عليه من ديون تجاه البنك، أي تحصيل القيمة(مدخلات الأموال) من طرف هذا الأخير، نقول أن تدفق نقدي داخل قد تحقق، و منه يمكن حساب الفجوة بالعلاقة التالية:

فجوة التدفق = تدفقات الأموال الداخلة – تدفقات الأموال الخارجة

ومنه إذا كانت فجوة التدفق موجبة فهذا يدل على وجود مورد مالي صافي، أما فجوة التدفق سالبة فهذا يعني خروج صافي للأموال، و بالتالي فإن حساب الفروقات بين مدخلا ت و مخرجات أموال البنك خلال فترة زمنية معينة، يسمح بتحديد عدم تجانس فترات تحقق التدفقات المالية الداخلة و الخارجة، كما يسمح بتحديد الحد الأقصى للأموال الخارجة و التي يلتزم البنك بتحصيلها حسب التواريخ المحددة.

2-2- **الفجوة المخزنة:** الفجوة المخزنة هي الفرق بين الخصوم و الأصول قيد التحقيق في تاريخ معين، و على أساس النتيجة المحصلة إذا كانت موجبة، فإن الفجوة المخزنة تمثل فائضا في الموارد أما الفجوة السالبة فتمثل العجز، بمعنى احتياج في التمويل خلال فترة معينة، و يمكن حساب الفجوة كما يلي:

الفجوة المخزنة= الخصوم قيد التحقيق – الأصول قيد التحقيق

3- **درجة صلابة الميزانية** (le degré de consolidation de bilan):

إن نموذج الآجال عبارة عن جدول تصنف فيه الأصول و الخصوم حسب المدة المتبقية لها للتحقق، فهو نموذج يوضح الاختلاف بين آجال الاستخدامات و آجال الموارد أي الفجوة بين التسديد والتحصيل. إن اتساع هذه الفجوات تعطي صورة موجزة عن درجة صلابة و قوة الميزانية، بمعنى فكرة عن وضعية السيولة بها خلال الفترة المغطاة بالنموذج.

و عموما يمكن تسجيل عدة حالات للميزانية، و هي:

1- إما أن تظهر الميزانية مستوى سيولة عالي أي فائضا في السيولة، نقول هنا أن الميزانية أكثر صلابة (sur-consolidé)، و هذا يعني أن الأصول المتوفرة تهتلك بشكل سريع مقارنة بالخصوم، مما ينتج عنه فائضا في السيولة يسمح بتمويل الاستخدامات الجديدة؛

2- و إما أن تظهر بمستوى سيولة منخفض أي عجز في السيولة، و هنا نقول أن الميزانية أقل صلابة (Sous- consolidé)، و هذا يعني أن الخصوم تهتلك بشكل سريع مقارنة بالأصول، و في هذه الحالة يكون البنك بحاجة إلى أموال إضافية لسد العجز لتمويل الاستخدامات الجديدة؛

3- أو أن تظهر بمستوى سيولة معتدل(متوازن)، و هنا تكون الميزانية متينة (consolidé). و تتحقق هذه الوضعية إذا كانت سرعة اهتلاك الأصول والخصوم متساوية.

4- المؤشرات الشاملة للتحويل(les indicateurs synthétiques de transformation) :

يمكن قياس خطر السيولة كذلك بمؤشرات شاملة تتمثل أساسا في مؤشر التحويل و الفائض القاعدي (الفائض الأساسي):

4-1- **مؤشر التحويل**: و هو مؤشر يقيس درجة الاختلاف أو عدم التجانس بين آجال الخصوم و آجال الأصول، كما يعطي فكرة أو إشارة عن خطر التحويل الذي يمكن أن يواجهه البنك، و لحساب هذا المؤشر يجب أولا ترجيح كل الأصول والخصوم بمعامل ترجيح معين يرتبط بالمدة المتوسطة لكل فئة زمنية، و ذلك باستخدام طريقة الأعداد، وفقا للعلاقة التالية:

مؤشر التحويل لفترة واحدة= الخصوم المرجحة / الأصول المرجحة

- إذا كان المؤشر أقل من 1: هذا يعني أن البنك لا يقوم بالتحويل، و ذلك لأن موارده أكبر من استخداماته المرجحة(البنك يقترض أكثر مما يقرض)؛
- إذا كان المؤشر يساوي 1: فهذا يعني أن الأصول و الخصوم تهتلك بنفس الوتيرة و لا مجال للحديث هنا عن اختلاف الآجال؛
- إذا كان المؤشر أكبر من 1: البنك يحول موارده قصيرة الأجل إلى استخدامات متوسطة و طويلة الأجل.

و بالتالي فإن حساب مؤشر التحويل حلال فترات زمنية قصيرة يسمح للبنك بقياس عدم التوافق بين أصوله و خصومه من جهة، و بتكوين فكرة عن تطور السيولة عبر الزمن و منه تطور خطر السيولة الذي يتربص بالبنك من جهة أخرى.

و للإشارة فإن معاملات الترجيح المعتمدة يجب أن تكون بالضرورة متزايدة كلما ابتعدنا عن فترة الأساس، كما يجب أن تخصص للخصوم طويلة الأجل أوزان ترجيح كبيرة أو هامة مقارنة بأوزان ترجيح الخصوم قصيرة الأجل و هذا ضمانا لتقليص الخطر الناجم عن التحويل بفعل زيادة الموارد طويلة الأجل.

4-2- **الفائض القاعدي (الأساس)**: يتم حساب فائض الأساس بطرح الخصوم المستحقة من الأصول السائلة، فهو يمثل إذن هامش السيولة الذي توفره الأصول السائلة لتغطية احتياجات التمويل، و يحسب بالعلاقة التالية:

فائض الأساس(القاعدي)= الأصول السائلة- الخصوم المستحقة

حيث أن :

- **الأصل السائل**: يقصد به الأصل شديد السيولة، أو يمكن تحويله إلى نقد سائل دون أن يترتب عن هذا التحويل خسائر هامة في القيمة؛
- **الخصم المستحق**: و يتمثل في القروض القصيرة جدا، مثل الاقتراض لمدة 24ساعة، الاقتراض من البنك المركزي و الودائع الأقل من 30 يوم.

و بحساب فائض الأساس تطرح أمامنا حالتين، إما أن يكون موجبا أو سالبا:

- **فائض الأساس الموجب**: يعني أن جزء من الأصول السائلة تم تمويله بموارد طويلة الأجل، و البنك في هذه الحالة يتوفر على فائض في السيولة.
- **فائض الأساس السالب**: يعني أن البنك يمول جزء من أصوله الطويلة بموارده القصيرة،

و بالتالي، فإن فائض الأساس عبارة عن تقنية لإدارة السيولة اليومية، حيث كلما كان موجبا كلما سمح للبنك بمواجهة التغييرات المسجلة في السيولة اليومية.

5- أهم مؤشرات قياس مخاطر السيولة: و تشتمل هذه المؤشرات على:

1- مؤشر النقد و الأرصدة المملوكة لدى المصارف/ إجمالي الموجودات: [1]

يعد هذا المؤشر واحدا من المعايير المستخدمة لقياس مخاطر السيولة في البنوك إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية التي يواجه بها البنك التزاماته المختلفة.

[1]- حيولة سكينة، **إدارة المخاطر المصرفية على مستوى البنوك**،مذكرة ماستر في العلوم المالية، تخصص مالية، جامعة يحي فارس المدية ،الجزائر، 2013، ص22.

2_ مؤشر الموجودات النقدية والاستثمارات/ إجمالي الموجودات:[1]

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية و الاستثمارات التي يواجه بها البنك التزاماته المختلفة.

3_مؤشر التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات: [2]

يعد هذا المؤشر واحدا من المعايير المستخدمة في قياس المخاطرة الائتمانية في المصارف التجارية، و يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على البنك مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها.

4_مؤشر الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة: [3]

يقيس هذا المؤشر مخاطر سعر الفائدة في البنوك، فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من عائد البنك كانت المخاطرة أعلى و العكس صحيح.

المطلب الثالث : إدارة مخاطر السيولة البنكية

إن إدارة البنك تسعى جاهدة إلى تحسين تسييرها وعملها و ذلك من خلال تخصيص أقسام متخصصة ذات كفاءة للقيام بذلك، حيث تعتبر إدارة خطر السيولة من بين أهم الأقسام في البنك، و سنحاول توضيح ذالك من خلال ما يتضمنه هذا المطلب.

الفرع الأول: تسيير مخاطر السيولة البنكية

بصفة عامة لا يمكن القول أن تسيير مخاطر السيولة يتمثل في إيجاد موارد جديدة بتكلفة هامشية أقل من متوسط مردودية الاستخدامات، إلا أن هناك تسيير قصير المدى (تسيير الخزينة) و تسيير طويل المدى.

[1]- أحلام بوعبدلي،حمزة عمي سعيد، **دعم تسيير السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**،مرجع سابق،ص107.

[2]- حيولة سكينة،مرجع سابق،ص23.

[3]- أحلام بوعبدلي،حمزة عمي سعيد، **دعم تسيير السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**،مرجع سابق،ص107.

1- التسيير القصير المدى(تسيير الخزينة) : التسيير الشامل للأصول و الخصوم عملية جديدة في البنوك، لذلك نجد أن هذه الأخيرة قامت دائما بالاهتمام بتسيير خزينتها، أي تسيير الأصول المملوكة من عملة محلية أو عملات أجنبية مع احترام القوانين النقدية و قوانين الصرف.[1]

حيث أن تسيير الخزينة البنكية غير من آفاقه بسبب:[2]

- السوق الذي فيه أو عليه خزينة البنوك تعمل بتطوير واسع، و عدد العمليات تتضاعف و تتزايد بشكل مساير لاقتصاد السوق ؛
- تغيير الخزينة كعامل من عوامل الربح داخل البنك ؛
- الارتباط المتبادل بين توازن الخزينة و التوازن المالي الإجمالي المعترف به، و يأخذ بعين الاعتبار في الحسابات الاقتصادية للبنك.

2- التسيير الطويل المدى: يتم تسيير مخاطرة السيولة على المدى الطويل بتجديد السقف لمختلف أقسام هيكلة الاستحقاق، بطريقة تسمح بتجنب الأجل.[3]

العامل الرئيسي لتسيير مخاطرة السيولة طويلة و قصيرة المدى، هو لجوء البنك إلى مختلف أسواق رؤوس الأموال التي تساعد البنك بإجراء تعديلات سريعة، و بأقل تكلفة لمستحقات على الخصوم و الأصول، لكن تدخله في الأسواق يرتبط بمتغيرات كحجم المردودية و نوعية المساهمة هذه العناصر التي يجب اعتبارها جوهرية، و لها أهمية واسعة للحصول على أعظم ربح يجب أن تعدم مشتقة الربح بالنسبة للتعديلات في هيكلة الأصول.[4]

[1]- ريمة يوسفي،إيمان دومة،مرجع سابق،64.
[2]- خضراوي نعيمة،مرجع سابق،ص32.
[3]- مرجع نفسه، ص32.
[4]- ريمه يوسفي،إيمان دومة،ص64.

الفرع الثاني: مؤشرات ونسب إدارة مخاطر السيولة البنكية

و من مؤشرات و نسب قياسها نجد :[1]

- **نسبة التغطية النقدية =**[صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية] × 100

- **نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون=** [فوائد الديون / صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية] × 100

- **نسبة التدفق النقدي إلى المطلوبات المتداولة =** [التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / المطلوبات المتداولة] × 100

- **نسبة تغطية النقد المدين=**[صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / مجموع المطلوبات] × 100

- **نسبة السير المالي=**[صافي التدفق النقدي / الديون طويلة الأجل] × 100

الفرع الثالث: المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر السيولة

لإدارة مخاطر السيولة يتطلب الأمر ما يلي :[2]

- تطبيق نظم معلومات إدارية و مالية تعكس تطورات أوضاع السيولة؛
- تحليل احتياجات التمويل و استحقاقات الالتزامات و التخطيط للحالات الطارئة؛

[1]- نضال رءوف أحمد، مرجع سابق، ص307،ص308.

[2]- **أنظر**: 1- نضال رءوف أحمد،مرجع سابق،ص ص 307، 308.

2- خميسي قايدي، مرجع سابق، ص ص 83، 84.

- الإدارة الجيدة للموجودات و الالتزامات بما في ذلك الترتيبات التي تقع خارج الميزانية ؛
- المحافظة على مستوى كافي من الموجودات السائلة ؛
- وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال و آجال استحقاقها.

الفرع الرابع: تقنيات إدارة مخاطر السيولة

إن مؤشرات إدارة مخاطر السيولة هي في الأصل مستوحاة من المبادئ العامة التي تضمنتها توصيات لجنة بازل، حيث لا تخرج في مجملها عن المحاور الأساسية التالية:[1]

- وضعية مالية سليمة؛
- تنويع مصادر التمويل؛
- وضع حد للتحويل (ودائع جارية / قروض طويلة)؛
- إعداد سيناريوهات الأزمة(أو الحالات الطارئة)؛
- إعداد خطة استعجاليه؛
- تحديد معامل قانوني.

و فيما يلي تفصيل لكل مؤشر على حدا:

1- وضعية مالية سليمة: إن المؤشر الرئيسي لضمان تفادي أزمة سيولة، و المقياس الوحيد الذي يظل مقبولا على المدى البعيد، هو ضرورة تمتع البنك بوضعية مالية صلبة، إدارة سليمة، مردودية معقولة و اتصال مالي ملائم (الإفصاح المالي) كفيل بتوليد و دعم الثقة لدى المودعين و المستثمرين.

2- تنويع الموارد: كما هو الحال بالنسبة للقروض، يجب على البنك أن يعمل على تنويع مصادر التمويل، فلا يجب التركيز على مودع أو مجموعة محدودة من العملاء كحصة هامة في مجموع ودائعه، و ذلك تفاديا لضعف قوة تفاوض البنك و ما يترتب عليه من شح مصادر التمويل و تراجع مستوى توظيفاته المالية.

3-وضع حد للتحويل: إن تحويل الودائع الجارية إلى قروض طويلة الأجل هو النشاط الرئيسي و التقليدي للبنوك التجارية، إلا أن عملية التحويل هاته يجب أن تكون محدودة و تخضع لرقابة محكمة من طرف الإدارة العليا و ذلك تفاديا للفجوات التي يمكن أن تحدث بين فترات التحصيل و آجال السحب. و عليه يجب على

[1]- حياة نجار، مرجع سابق، ص175،172.

الإدارة العليا للبنك وضع حدود مدروسة لهذه الفجوات سواء على أساس المدة أو الفجوات المتراكمة، و السهر على إدارة هذه الحدود و احترامها.

4-**إعداد سيناريوهات الطوارئ**: إن التخطيط للحالات الطارئة و إعداد السيناريوهات المختلفة لمواجهة هذه الأزمات من شأنه أن يقف عند نتائج مختلف الفرضيات الممكنة، و على ضوء نتائج هذه السيناريوهات تتخذ الإدارة العامة القرارات المناسبة لمواجهة على الأقل النتائج المعقولة، و يتم إعداد هذه السيناريوهات في الخلية المختصة "بإدارة الأصول/الخصوم" (ALM)، أما القرارات فتتخذ في إطار لجنة (ALM) و لجنة المخاطر.

إدارة الأصول و الخصوم ALM تشير إلى جميع التقنيات المستخدمة للسيطرة على السيولة، و معدل الفائدة و مخاطر العملة في نطاق الأنشطة البنكية.[1]

5-**إعداد خطة إستعجالية**: أي البحث عن الحلول الملائمة لتفادي الآثار السلبية للأزمة، علما أن الحلول يمكن استنباطها من سيناريوهات الأزمة التي تم إعدادها سابقا، فعلى سبيل المثال من الحلول الممكنة و الأكثر استعمالا نجد باختصار:

- **خطوط القرض**: و هي التزامات مبرمة مع الأطراف المتعاملة يتعهد بموجبها البنك بوضع الأموال تحت تصرف المستفيد عند الحاجة إليها، حيث أن الغرض من هذا القرض هو اعتباره كاحتياطي لا يجب اللجوء إليه إلا في حالة أزمة السيولة.
- **الشراء المغلق للسندات**: و هو ما يقصد به التزام مجموعة من البنوك بشراء السندات التي تم إصدارها من طرف المستفيد و ذلك عند عدم وجود من يشتريها في السوق، و تسمى هذه التقنية "ضمانة الشراء المغلق للسندات".
- **شراء السيولة**: و تتمثل في اقتراض الأموال على المدى الطويل و إعادة إقراضها لفترة قصيرة أو من خلال شراء سندات سائلة جدا، و ذلك لقاء تكلفة تزداد قيمتها بزيادة مدة القرض.
- **التوريق**: هي تقنية تحويل الأصول (الحقوق) قليلة السيولة إلى أوراق قابلة للمتاجرة أو التداول في السوق المالي، فهي تقنية تسمح للبنك بإعادة بيع جزء من حقوقه للحصول على السيولة اللازمة، فهي عبارة عن تسيير ديناميكي للميزانية.

[1] - FOURAR LAIDI Mohamed Saber , **La gestion des risques bancaire par la méthode ALM**, op cit, p 27.

- **التخطيط لتسيير وضعيات الأزمة:** و ذلك من خلال تصور ردة فعل السوق(الجمهور) و تحضير الحلول الممكنة لمواجهتها مثل تكوين احتياطي الخزينة بإحدى الوسائل المشار إليها أعلاه.

6-المعامل القانوني للسيولة:

أصبح معامل السيولة يشكل أحد أهم معايير التسيير ، و قد تفطنت أغلب الدول إلى أهمية ضمان الحد الأدنى من السيولة، حيث و كما نصت عليه اتفاقية لجنة بازل للرقابة المصرفية، يجب أن يكون في حدود 100%. إن الغرض من احترام هذا المعامل من طرف مؤسسات القرض، هو جعل هذه الأخيرة قادرة على مواجهة طلبات السحب من طرف المودعين دون خسائر أو تكاليف عالية و يعرف هذا المعامل بأنه عبارة عن نسبة مالية بين السيولة أي العناصر السائلة(في البسط) و الاستحقاقات أو الإلتزامات قصيرة الأجل (في المقام).

و بالتالي فإن تصور الأحداث المستقبلية الممكنة يمثل جزءا أساسيا لتخطيط السيولة و إدارة مخاطرها، فتحليل الاحتياجات الصافية للتمويل يستلزم إعداد سلم للآجال (خريطة زمنية) و حساب فائض الأموال أو العجز الصافي المتراكم بتواريخ محددة، كما يجب على كل بنك تقدير بشكل منتظم تدفقاته النقدية المتوقعة، و عدم الانشغال فقط بالفترات المتعاقد عليها و التي يمكن من خلالها أن تتحقق تدفقات الخزينة الداخلة و الخارجة، فعلى سبيل المثال يمكن تصنيف التدفقات الخارجة سواء حسب تاريخ الاستحقاق، أو حسب أقرب تاريخ يمكن فيه لعميل البنك أن يقوم بسحب مسبق لودائعه.

و عموما فإن معرفة أو قياس درجة السيولة المتوفرة بالبنك و إدارة مخاطر السيولة المترتبة تتم من خلال تصور عدة سيناريوهات هي:

- **السيناريو الأول:** و يتعلق بسيولة البنك في الوضعية العادية للنشاط، أي أنه يمثل مرجع للتدفقات النقدية المرتبطة بالميزانية خلال النشاط العادي، و يطبق عادة في تسيير الودائع من طرف البنك.
- **السيناريو الثاني:** و يتعلق بسيولة البنك في وضعية الأزمة، و ذلك لما يكون جزء هام من ديون البنك ليس موضوع تغيير أو تمديد، مما يستلزم تقلص ميزانية البنك، إن هذا السيناريو يستند

أساسا لإجراءات قانونية في مجال السيولة و مقاييس رقابة السيولة من طرف المشرفين(وضعية أزمة خاصة بالبنك).

- **السيناريو الثالث:** و مرجعه الأزمات العامة في الأسواق، و هذا عندما تكون سيولة النظام البنكي ككل أو جزء هام منه متأثرة بهذه الأزمات، إن إدارة السيولة حسب هذا السيناريو تكون من خلال التركيز على نوعية القرض، كما أن الحصول على التمويل المناسب يكون بشكل غير متساوي (أي متفاوت) حسب البنوك، و هنا يتطلب الأمر تدخل البنك المركزي لتوفير التمويل اللازم و ضمان السيولة الكافية للبنوك التجارية.

إن إدارة سيولة البنك الذي يعاني أزمة مالية داخلية، تكون من خلال إعداد تنبؤات منتظمة و دقيقة بمجرد اكتشاف أو توقع عدم كفاية السيولة، أو بمجرد مواجهة البنك صعوبات لتغيير الديون أو تمديد آجالها، أما بالنسبة لإدارة سيولة البنك في حالة أزمة عامة للسوق، فتكون من خلال إعداد تنبؤات سواء عند عدم تحقق الفرضيات (السيناريوهات) المرتبطة بتطور بنود الميزانية في إطار النشاط العادي للبنك.

و تجدر الإشارة أن تنويع الديون و موارد التمويل المختلفة ما هو إلا دليل عن إدارة متقدمة للسيولة، كما أن قدرة البنك على التحويل السريع لحقوقه إلى سيولة و الحصول على موارد أخرى للتمويل عند الحاجة لذلك، دليل على مدى تحكم البنك في سيولته و قدرته على تجنب المخاطر.

في الأخير يمكن أن نقول أن تقييم سيولة البنك سواء من طرف البنك نفسه أو من طرف السلطة الرقابية أو المحللين الخارجيين، يعد عملية معقدة لا يمكن اقتصارها على تقنية بسيطة أو سلسلة بسيطة من القوانين ،كما أن وضعية البنك و سمعته داخل المجتمع المالي لهما تأثير على اختياراته في مجال إدارة السيولة، و هذا يتوقف بدوره على عدة عوامل أهمها المردودية السابقة و المستقبلية للبنك.

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن السيولة من المواضيع المهمة في البنوك التجارية، حيث تعرف السيولة بأنها قدرة البنك على مواجهة التزاماته في مواعيدها، أي احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة بما يتلاءم و احتياجات عملائه المتعددة، و قدرته على تحويل الاستثمارات إلى نقد سائل بأسرع وقت و أقل تكلفة، لذا فإن السيولة تصنف إلى ثلاث عناصر هي السيولة القانونية، السيولة الإضافية و السيولة الاحتياطية، و تختلف الاحتياطات من السيولة حسب دراسة البنك لأمواله الداخلة و الخارجة، كما أن الاحتياطي القانوني يفرضه البنك المركزي على البنوك لحماية حقوق المودعين.

كما أن البنك لا يكتفي بالاحتياطي القانوني فقط، و إنما يقوم بدراسة مسبقة لسيولته و يدرس الوضع المالي حتى لا يقع في فخ السيولة، و يعتمد في ذلك على مؤشرات و نسب لقياس سيولته لمواجهة أي مخاطر قد يتعرض، ليكون دائما مستعد لمقابلة هذه التغيرات.

و عليه نستخلص أن السيولة لدى البنك تعد مؤشرا هاما على انخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، و ذلك من خلال قدرته على التصدي لها.

كما أنه من دواعي الاحتفاظ بالسيولة نجد "سيولة لمقابلة سحب الودائع، سيولة لأغراض تلبية القروض و السلفيات" و كل ذلك لإتمام عمل البنك بنجاح.

كما توصلنا إلى أهم تقسيمات مخاطر السيولة نجد:" مخاطر تمويل السيولة و مخاطر سوق السيولة".

الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك الفلاحةو التنميةالريفية وكالة المدية

مقدمة:

بعد عرضنا في الفصلين السابقين إلى المخاطر البنكية التي تواجه العمل البنكي بصفة عامة، و خطر إدارة السيولة بصفة خاصة، إرتأينا دراسة حالة إدارة خطر السيولة على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية.

و بغية إسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي و الوصول إلى الهدف من دراسة هذا الموضوع و المتمثل في التعرف على الآليات و الطريقة المتبعة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية لإدارة خطر السيولة، من أجل معالجة هذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث التالية:

- **المبحث الأول**: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR
- **المبحث الثاني**: نظرة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية.
- **المبحث الثالث**: الإستراتيجية المتبعة في إدارة مخاطر السيولة من طرف وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالمدية.

المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

يلعب بنك الفلاحة و التنمية الريفية "BADR" كغيره من المؤسسات البنكية دورا فعلا في إنعاش الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية من خلال تشجيع الاستثمار في القطاع العمومي و كذا القطاع الخاص. لذا سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى الحديث عن نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، تعريف البنك وكذا نعرض المهام التي يقوم بها البنك.

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية تعريفه و تطوره

سنحاول في هذا المطلب التعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية كونه بنك تجاري و تقديم تعريف له، بالإضافة إلى ذكر أهم المراحل التي مرا بها لتطوير نشاطه.

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

بنك الفلاحة و التنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم رقم 82 -106 المؤرخ في 13 مارس 1982[1]، و ذلك بهدف ترقية العالم الريفي من خلال فتح العديد من الوكالات في المناطق الفلاحية في بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA.

و في إطار الإصلاحات الاقتصادي ة تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليا ر دينار جزائر ي، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد، ليرتفع في بداية سنة 2000 إلى 33 مليار دينار جزائري موزع على 33000 سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة .

و لكن بعد صدور قانون النقد و القرض في 14 / 04/ 1990و الذي منح استقلالية أكبر للبنوك و ألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم

[1] -مرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 16/ 03/ 1982.

بها البنوك التجارية و المتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية و تشجيع عملية الادخار والمساهمة في التنمية، ولتحقيق أهدافه والاستعداد للمرحلة الراهنة وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة مؤطرة بأكثر من 7000 موظف، و القيام بتنويع منتجاته وخدماته المتضمنة أبعاد الجودة الشاملة ، وهذا بغية اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية، كما أن البنك له30 مديرية مركزية، 40 فرع جهوي و وكالة رئيسية .[1]

و خلال فترة زمنية تمكن البنك من اكتساب سمعة و كفاءة عالية في تمويل القطاع الزراعي و الصناعة الغذائية و الصناعة الميكانيكية الفلاحية، و يتميز بنك الفلاحة و التنمية الريفية بنقاط رئيسية تتمثل في:[2]

- يعتبر البنك الأول في ترتيب البنوك التجارية.
- استعماله لنظام الإعلام الآلي" نظام سويبت SWIPT"الخاص بالعمليات التجارية الدولية منذ سنة 1991.
- الشبكة الأكثر كثافة.
- أول بنك جزائري يطبق مبدأ المجالس مع خدمات شخصية.
- هو بنك شامل و عالمي يمول مختلف القطاعات الاقتصادية.
- ترتيب القرض و الوثائق في مدة 24 ساعة.
- القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي عن بعد.
- إمكانية فحص الزبائن عن بعد لحساباتهم الشخصية BADR CONSULT.

الفرع الثاني: تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية [3]

هو هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية و كذا الاستقلال في التسيير، مهمته تطوير القطاع الفلاحي و ترقية عالم الأرياف. و بما أن البنك أصبح بنكا تجاريا مثل البنوك التجارية (القرض الشعبي الجزائري، البنك الجزائري للتنمية....) فإنه يمول مختلف القطاعات الاقتصادية ، كما يعتبر البنك صاحب أكبر شبكة بنكية

[1] – معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية.

[2] – نعيمة العيدي، دور الضمانات في تقليل من خطر عدم التسديد، مذكرة نهاية التكوين للحصول على شهادة تقني سامي ، المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني للتسيير، البليدة، الجزائر، 2010/2007، ص 78.

[3] – معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية.

في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الأخرى. و بنك الفلاحة و التنمية الريفية كباقي البنوك يخضع لأحكام تشريعية و تنظيمية مطابقة للمؤسسات و النشاط البنكي تتمثل في أحكام القانون التجاري و كذا أحكام المؤسسات العمومية الاقتصادية.

الفرع الثالث: مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية

مر بنك الفلاحة و التنمية الريفية بمراحل عدة نوجزها في ما يلي: [1]

- **المرحلة الأولى(1982– 1989)**: تفرع بنك الفلاحة و التنمية الريفية عن البنك الوطني الجزائري سنة 1982، و خلال هذه السنوات الأولى كان هدف البنك هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي، و ذلك بفتح العديد من الوكالات في المناطق الفلاحية، و خلال فترة زمنية تمكن البنك من اكتساب سمعة و كفاءة عالية في تمويل القطاع الزراعي و الصناعة الغذائية و الصناعة الميكانيكية الفلاحية، و هذا التخصص في مجال التمويل فرضته آلية الاقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصيص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.
- **المرحلة الثانية(1989– 1999)**: بموجب صدور قانون النقد و القرض 10/90 الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين، توسع نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليشمل مجالات أخرى من النشاطات الاقتصادية، خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة "PME/PMI "دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة

أما في المجال التقني فكانت هذه المرحلة أهم مرحلة تميزت بإدخال تقنية الإعلام الآلي حيث في:

- 1991: تطبيق نظام" Swift " لتسهيل معالجة و تنفيذ عمليات التجارة الخارجية(الدولية)؛
- 1992: وضع برمجيات" Logiciel Sybu" و هي برمجيات من أجل (تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن)، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية خاصة الاعتمادات المستندية، كما تم إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى كل الوكالات؛
- 1993: إدخال الإعلام الآلي في جميع العمليات البنكية على مستوى شبكات البنك؛
- 1994: ظهور خدمة جديدة تتمثل في بطاقة التسديد و السحب؛

[1] - معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية" مقابلة ".

- 1996: إدخال عملية الفحص السلكي" teletraitement "، فحص و إنجاز العمليات البنكية عن بعد و في الوقت الحقيقي؛
- 1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوكCIP "Carte Inter bancaire".

- **المرحلة الثالثة(1999– 2005)**: خلال هذه المرحلة تم دخول البنك ميدان العالمية حيث أصبح بنكا شاملا يتدخل في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، و خاصة مجال الاستثمار المستعمل من طرف رجال الأعمال، حيث تم إنجاز مشاريع عدة أهمها في سنة:

- 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة و الضعف لأداء البنك، و كذا إنجاز مخطط التسوية للبنك لمطابقة القيم الدولية؛
- 2001: قام البنك بالتطهير المالي و المحاسبي، و تخفيف الإجراءات الإدارية و التقنية المتعلقة بملفات القروض؛
- 2002: تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج كزبون مقدم للخدمة ؛
- 2003: إدخال نظام"syeat" و هو نظام تغطية الأرصدة عن كريق الفحص السلكي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم، مما يسمح بتقليص فترات الصكوك و الأوراق المالية؛
- 2004: تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية" les guichets automatiques des billets" المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الآلى و العلاقات التلقائية بين البنوك"satim" خاصة في المناطق الي تتميز بكثافة سكانية كبيرة.

- **المرحلة الرابعة(2006– 2013)**:

- 2006: في مارس تم إدخال كل من المقاصة الالكترونية" télé des chéqéue télécompensation"و في سبتمبر تم إدخال نظام جديد يعرف بـ" télé des virements" و ذلك من أجل تحقيق الأمان و الثقة و الشفافية في التعاملات من جهة، و محاربة الغش و الاختلاسات من جهة أخرى.
- 2013: تحسين موضوع بنك جالس بخدمات مشخصة عبر جميع الوكالا الأساسية على المستوى الوطني.
- **المرحلة الخامسة(2017)**: كان تطبيق برنامج "Sybu" يجعل الزبون للوكالات يجد بعض الصعوبات و العراقيل في التعرف على التغيرات في حسابه لدى الوكالة التابع لها أو عند سحب

الأموال، و كان ملزما عليه التعامل مع الوكالة التابع لها فقط أو أخذ وقت لتسوية معاملته و أخذ تسريح للقيام بها إذا كان في منطقة أخرى، لكن قام بنك الفلاحة و التنمية الفلاحية في الفترة الأخيرة بجذب برنامج جديد يدعى" FRX CUBE" مفاده أن الزبون أصبح زبون لبنك الفلاحة و التنمية الريفية ككل و ليس زبون وكالة، و يمكنه تسوية عملياته من أي وكالة تابعة للبنك و أي منطقة.

و من خلال تعرضنا لمراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية نستطيع أن نقدمه في نقاط رئيسية هي:

1- يعتبر البنك الأول في ترتيب البنوك التجارية؛

2- استعماله لنظام" SWIFT" منذ 1991؛

3- استعماله لنظام الإعلام الآلي في مختلف عمليات التجارة الخارجية؛

4- الشبكة الأكثر كثافة؛

5- هو بنك شامل و عالمي يمول مختلف القطاعات الاقتصادية؛

6- أول بنك جزائري يطبق مبدأ البنك المجالس مع خدمات شخصية؛

7- ترتيب القروض الوثائقية في مدة 24 ساعة؛

8- القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي و عن بعد؛

9- تطبيق نظام" FRX CUBE "جديد يسهل على الزبون تسوية معاملاته في أي وقت و أي وكالة تابعة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية و أهدافه

بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك له العديد من المهام التي يقوم بها و ذلك من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في خططه الإستراتيجية لسير عمله، و سنتطرق لذكر كل من المهام و الأهداف لهذا البنك.

الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية [1]

لقد تم إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية للاستجابة للحاجيات الاقتصادية و كذا تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلد و تحسين مستوى الحياة على مستوى الأرياف و منح التمويل اللازم لتنمية مجموع قطاعات الأعمال، و تتمثل أهم مهامه التي أسندت إليه في:

1- بنك الفلاحة و التنمية الريفية كبنك تجاري: تتمثل مهامه في:

- معالجة جميع العمليات التي يقوم بها أي بنك تجاري(قرض، صرف، حزينة)؛
- فتح حسابات لكل شخص يقدم طلبا بهذا الشأن؛
- المشاركة في جميع مجالات التوفير و الاحتياط؛
- التعامل مع مؤسسات القرض العمومي؛
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية خاصة الاستيراد و محاولة تقديم تسهيلات للاستثمار الوطني؛
- منح قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى.

2- بنك الفلاحة و التنمية الريفية كوسيلة للمراقبة:

- مراقبة تطابق التدفقات المالية للمؤسسات مع المخططات و البرامج المتعلقة بها، و هذا تحت وصاية السلطات المعنية؛
- تمويل العمليات الفلاحية التقليدية و الزراعية و الصناعية، و مساعدته لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية العالم الريفي؛

[1] – بلال بن يخلف، **أثر تطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة على أداء البنوك التجارية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2013، ص 162.

- تمويل المشاريع الخاصة بالاستثمارات(الصناعات الصغيرة، التجارة، سيارات الإسعاف، الفلاحين) في شكل قروض تقدم من سنتين إلى أربع سنوات؛
- تمويل قطاع الصحة: يمول البنك الاستثمارات الخاصة بهذا القطاع مثل " فتح عيادة طبية، فتح مراكز تصوير طبي، صيدليات و مراكز التحاليل الطبية...الخ"، على شكل قروض لمدة خمس سنوات بمعدل فائدة 3.5%؛
- تمويل بعض الاستثمارات الخاصة بتطور الريف: و تتمثل في تطوير قطاع النقل، حيث تمنح قروض في إطار تشغيل الشباب تخص وسائل النقل للمسافرين، و كذا تساهم في دعم مشروع تربية الحيوانات كالأغنام و الأبقار و شراء العتاد الفلاحي لتكوين الفلاحة...الخ، الأطباء: أطباء الأسنان و البيطريين، حرفيين الصناعات التقليدية، التجار الخواص، المؤسسات الخاصة بأشكالها؛
- يقدم البنك جملة من قروض الإستغلال كقروض لتمويل الحملات الفلاحية و كذا لموازنة الوضعية المالية للمؤسسات(السحب على المكشوف، تسبيقات بنكية...الخ).

و يعتمد بنك الفلاحة و التنمية لإتمام مهامه على المبادئ التالية:

1- مبدأ الاستغلال: على البنك توفير الجو المناسب لزبون أثناء تعامله معه فعليه توفير المعلومات و بالإضافة إلى الإستقبال الجيد، توفير المعلومات تكون دقيقة و صحيحة لزبون ليكون على دراية بالمتغيرات الطارئة على الساحة الاقتصادية؛

2- مبدأ القرض و المخاطرة: على البنك أن يضمن للمتعاملين معه إعادة الحق لأصحابه فهو يستغل ودائع زبائنه في منح قروض لزبائن آخرين، و هذا يدفعه للحرص على عودتها و ذلك لتوفير عامل الثقة للمودع بإثبات خطي و يأخذ على المقترض ضمان على القروض الممنوحة؛

3- مبدأ السيولة النقدية: يجب على البنك الاحتفاظ بسيولة نقدية لديه، لمواجهة طلبات السحب في أي وقت؛

4- مبدأ البنك: يلتزم البنك بترك نسبة معينة من الأموال في خزينة البنك لتغطية حسابات المتعاملين و معاملاتهم، أما الفائض فيرسل للبنك المركزي؛

5- مبدأ الأمن: يوفر البنك للعميل الأمان من خلال حماية أمواله من الضياع أو السرقة و نلمس ذلك من خلال التدقيق و المراقبة الصارمة على الإمضاءات و غيرها.

الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية [1]

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

1-تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة.

2-تحسين العلاقات مع العملاء من خلال الخدمات، و ذلك في ظل المنافسة بين البنوك خاصة بعد الإنفتاح الذي عرفه الاقتصاد الجزائري و كذا الخصخصة؛

3- الحصول على أكبر حصة من السوق؛

4- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر، حيث يهدف إلى ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل و تسيير أحسن ؛

5-رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة واحترام القوانين؛

6- يسعى البنك إلى تطوير الأرياف و تحسين ظروف العمل فيها وفقا لمخططات التنمية، خاصة بعد العشرية السوداء التي سببت النزوح الريفي؛

7 -التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة؛

8- المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.

[1] - حسيني سفيان عبد القادر ، **دور مراقبة التسيير في التحكم للأداء المالي للبنك**، مذكرة ماستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة -، الجزائر، 2015،ص 37.

المطلب الثالث: الموارد و الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

يعتمد البنك في نشاطه على موارد عديد ة للأموال من أجل الوفاء بالتزاماته مع الزبائن، و حتى يستغل الأموال المتاحة لديه استغلال أفضل و تحقيق الأهداف المخططة، و يكون هذا أيضا بتباع هيكل لتنظيم عمله، حيث سنتطرق إلى أهم الموارد المالية للبنك و كذا الهيكل التنظيمي له.

الفرع الأول: الموارد المالية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

تتمثل موارد بنك الفلاحة و التنمية الريفية في ما يلي:[1]

1- رأس مال البنك: حيث يقدر حاليا بقيمة 33 مليار دينار جزائري؛

2- الاحتياطي و المخصصات: حيث يقتطع البنك في نهاية كل سنة مالية مبالغ من المال كالاحتياطات و مخصصات لمواجهة المخاطر؛

3- تمويل التجارة الخارجية: إن التجارة الخارجية تعد مصدرا هاما لإنعاش الاقتصاد الوطني من جهة و تعود بالفائدة للبنك من جهة أخرى من خلال دعم عمليات الاستيراد و التصدير و التحصيل المستندي، خصم الكمبيالات التجارية، الاعتمادات المستندية؛

4- الودائع: و هي الأموال التي توضع تحت تصرف البنك و تأخذ عدة أشكال منها:

4-1- ودائع تحت الطلب: و تشمل ما يلي:

4-1-1- الحساب الجاري: يتلقى هذا الحساب كل عمليات الدفع و السحب و العمليات ذات الطابع التجاري و يفتح للأشخاص الطبيعيين و المعنويين دون الاستفادة من فوائد؛

4-1-2- حساب الشيكات: يجري التعامل به في أي وقت دون إشعار مسبق للبنك، و هو حساب جاري لا يقوم بالعمليات التجارية، و بالتالي يمكن الاحتفاظ به إلى جانب الحساب الجاري؛

4-1-3- دفتر الادخار البنكي: ودائع تمكن صاحبها من السحب في أي وقت، و تمثل أموال زائدة عن حاجة الزبائن مما يجعل عمليات السحب قليلة، و تخضع لسعر فائدة متغير حسب السعر السائد في السوق؛

[1] - معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية" مقابلة شفوية" .

5- الودائع لأجل: هي ودائع لا يتم السحب منها إلا بعد مرور مدة معينة متفق عليها مسبقا مع البنك، و تمنح عليها فائدة متغيرة حسب المدة(4.5 %كحد أدني سنويا) و تقسم إلى:

5-1- ودائع لأجل على شكل حساب: حيث يمكن لصاحبها السحب منها في لأي وقت و تخضع لمعدل فائدة متغير حسب المدة؛

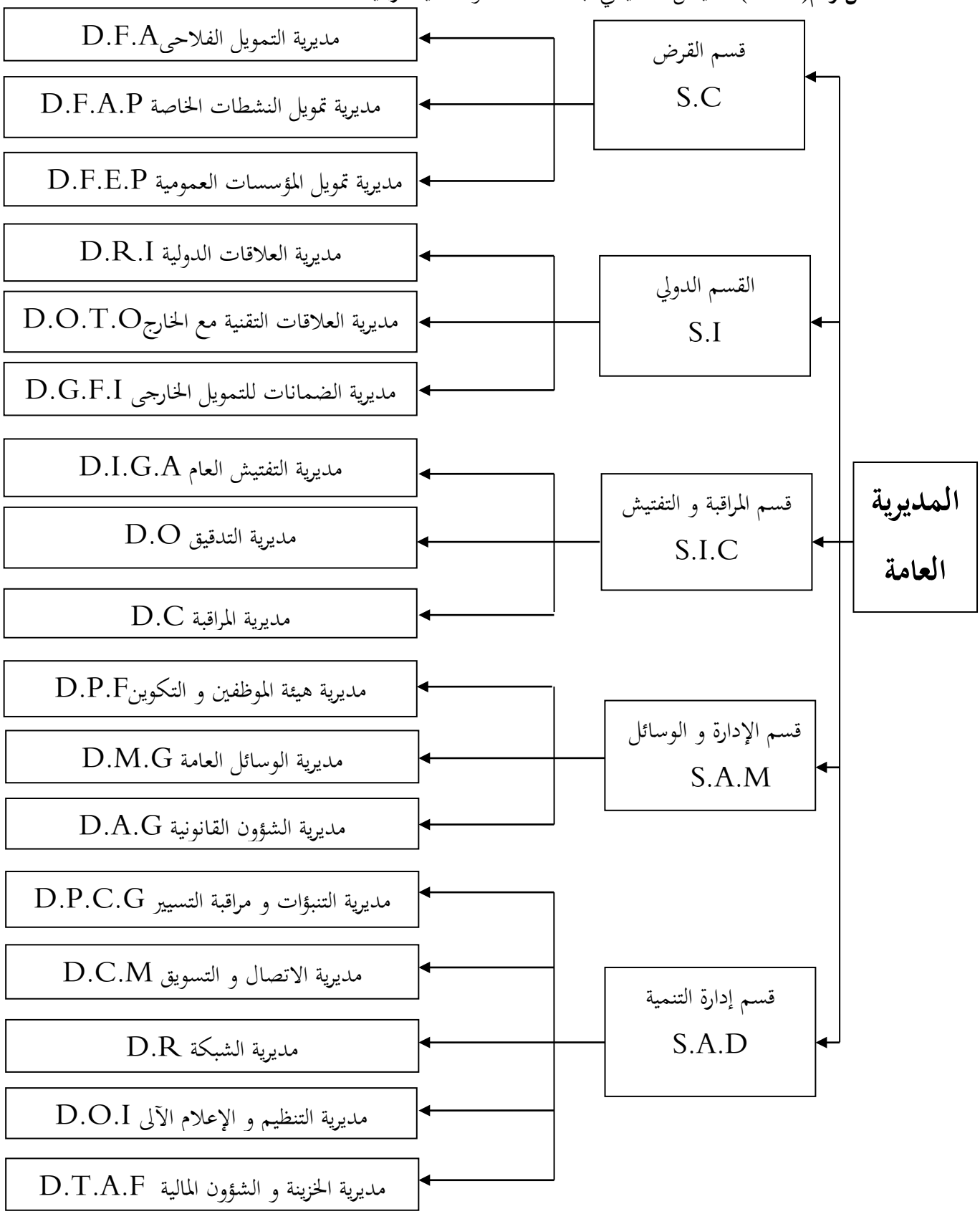
5-2- سندات الصندوق: هي مبالغ نقدية زائدة عن حاجة الأفراد و التي تودع لدى البنك بغرض الاستفادة من عوائدها، بحيث يقوم البنك بتجميد قيمة الودائع و منع السحب منها حتى نهاية المدة المتفق عليها، و تكون في شكل سندات للتفاوض(التظهير) و تكون إما اسمية أو لحاملها؛

6- الخدمات الالكترونية التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية: و من بين هذه الخدمات بطاقات السحب التي تسمح لحاملها بسحب مبلغ نقدي معين أسبوعيا(يحدد البنك الحد الأعلى) باستخدام الموزعات الآلية المتواجدة في عدة أماكن كمكاتب البريد و يمكن السحب من الموزعات الآلية للأوراق البنكية التي تشك فيها البنوك الآتية: EL BARAKA. BADR. CPA. CNE .

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

إن بنك الفلاحة و التنمية الريفية قد أخذ بمبدأ اللامركزية حيث أعطى لفروعه صلاحيات واسعة، و يظهر الهيكل التنظيمي له كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم(3-1): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR



المصدر: مكتب التوثيق من الوكالة

المبحث الثاني: نظرة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية

سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على وكالة المدية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، إذ هي من بين أهم الوكالات التابعة له حيث تمارس نشاطها كباقي الوكالات، و سنتناول كل من تعريف الوكالة و نشاطاتها و كذا الهيكل التنظيمي.

المطلب الأول: تعريف الوكالة

هي واحدة من 7 وكالات التابعة لولاية المدية، أوكلت لها مهمة توسيع نشاط البنك و خدمة زبائنه الموجودين بالولاية، حيث بدأت الوكالة في النشاط و التعامل مع مختلف الزبائن بواسطة وسائل بسيطة ساعية إلى التطوير و تحسين معاملاتها من خلال تطوير وسائلها و مواكبة التطورات الحاصلة في مجال عملها من مستخدمين و أجهزة الإعلام الآلي، و مهمة الوكالة تكمن في تطوير القطاع الفلاحي و كذا ترقية المناطق الريفية و تطوير الاقتصاد، حيث يوجد بالوكالة 24 موظف و موظفة، تختلف مهام كل واحد منهم عن الأخر و يشرف عليهم مدير.[1]

المطلب الثاني: نشاطات وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تتمثل نشطات الوكالة في نوعين أساسيين و هما:[2]

1- نشطات التمويل:

- تمويل النشاط الفلاحي؛
- تمويل المستفدين الخواص و مختلف المساهمات الفلاحية و الصناعية- تمويل تعاونية الخدوات و تقديم المساعدة لكل النشطات و المؤسسات التي تساهم في التنمية الريفية.

2- النشطات الاقتصادية:

- تحديد سير التخطيط المكلف من أجلها؛
- بذل مجهودات جد هامة من أجل تطوير الاقتصاد الوطني؛

[1] - معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية.

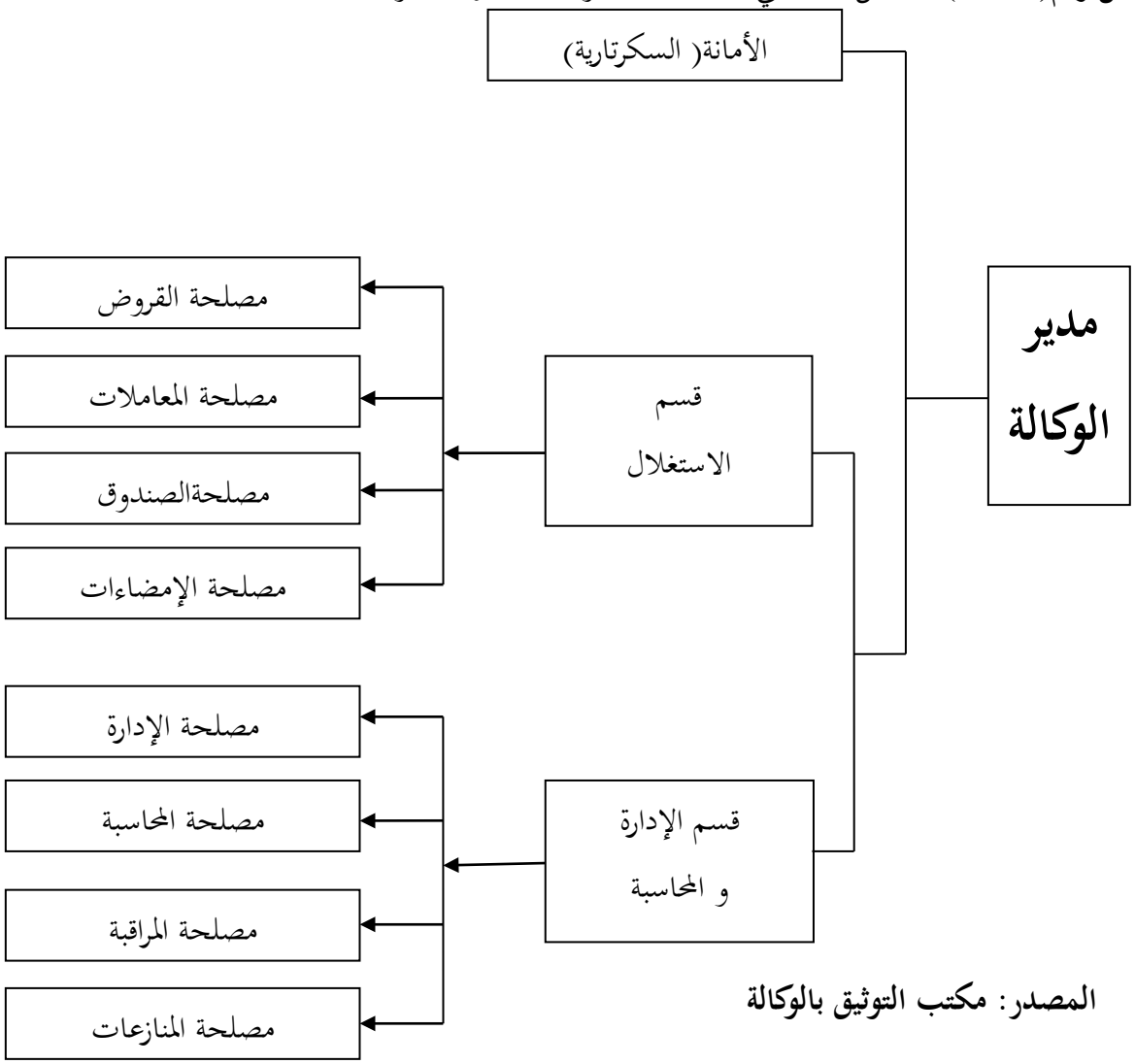
[2] - معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية.

- تطوير قدرات و كفاءات لتلبية رغبات أفراد الوسط الذي تنشط فيه، من جهة تقديم القروض و تمويل النشاطات الاقتصادية؛
- ربط العلاقات مع الدول الخارجية؛
- القيام بمفوضات و إتفاقيات و كفاءات خاصة لضبط حسباته.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للوكالة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(3– 2): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية– وكالة BADR بالمدية



المصدر: مكتب التوثيق بالوكالة

المبحث الثالث: الإستراتيجية المتبعة في إدارة مخاطر السيولة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة المدية

يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية بإتباع استراتيجيات لتفادي مخاطر السيولة والحد من آثارها، وهذا وفق إتباعه مجموعة من الإجراءات سنحاول توضيحها فيما يلي.

المطلب الأول: إدارة السيولة وفق القانون الجزائري

إن القانون الجزائري كغيره من القوانين يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و تنظيم عمل البنوك، و ذلك من خلال سن القوانين المنظمة لعمله، و من بين هذه الأنظمة نجد النظام رقم 11-04 المؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 24 ماي سنة 2011، يتضمن تعريف و قياس و تسيير و رقابة خطر السيولة، حيث أن هذا النظام ينص على العديد من المواد التي تلزم البنوك الجزائرية باحترامها و من بين ما نص عليه هذا النظام نجد:[1]

- يجب على البنوك و المؤسسات المالية أن تقدم وفق الشروط التي ينص عليها النظام، إجراء تعريف و قياس و تحليل و تسيير خطر السيولة، وتعرف هذه الأخير كمخاطر عدم القدرة على مواجهة الالتزامات أو عدم القدرة على فك أو تعويض وضعية، نظرا لحالة السوق و ذلك في أجل محدد و بتكلفة معقولة؛
- يجب على البنوك أن تحوز فعليا و في كل وقت على سيولة كافية لمواجهة التزاماتها في استحقاق أدائها، بواسطة مخزون من الأصول السائلة، كما يجب تأمين تنويع كاف لمصادرها من التمويل حسب ما تحتاجه من مبالغ مالية و في الوقت المطلوب؛
- يجب على البنوك أن تحترم نسبة من مجموع الأصول المتوفرة و الممكن تحقيقها على المدى القصير، و التزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة، و من جهة أخرى بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب على المدى القصير و الالتزامات المقدمة. و تسمى هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة، و تحدد مكونات و طرق إعدادها بتعليمة من بنك الجزائر؛

[1] - الجريدة الرسمية، العدد 54، بتاريخ يوم الأحد 2 أكتوبر 20011، ص ص 27، 30.

- تبلغ البنوك في نهاية كل ثلاثي بنك الجزائر بـ" المعامل الأدنى للسيولة للشهر الموالي و معاملي الشهرين الأخيرين للثلاثي المنقضي، معامل السيولة المسمى معامل المراقبة لفترة ثلاثة أشهر الموالية لتاريخ الإقفال" حيث أن اللجنة البنكية هي التي تحدد الفترة و التواريخ لحساب السيولة؛
- تستخرج عناصر حساب معاملات السيولة من محاسبة البنوك، و في حالة صعوبة ذلك تلجئ بصفة مؤقتة إلى طرق إحصائية للحساب، بشرط إعلام البنك المركزي بذلك؛
- تقوم البنوك بإعداد جدول يسمي" جدول توقعات الخزينة" يسمح لها بمتابعة وضعية السيولة لها.
- تقوم البنوك بإعداد و تفصيل توقعاتها الأسبوعية من إجمالي التدفقات؛
- تحديد الخطر الذي يمكن قبوله، أي مستوى المخاطرة الذي تقبله البنوك، و السياسة العامة لتسيير السيولة المطابقة لمستوى الخطر المقبول، وتحديد الأدوات و الأنظمة لقياس و تسيير خطر السيولة؛
- يجب أن تسمح الإجراءات الداخلية من تحديد و قياس و تسيير و مراقبة خطر السيولة، بواسطة مؤشرات التدفقات الواردة و الصادرة، الناتجة عن كافة عناصر الأصول و الخصوم و خارج الميزانية؛
- تضع البنوك إجراءات الإنذار و مخططات عمل في حالة تجاوزات للحدود؛
- يجب على البنوك اختبار السيناريوهات بصفة دورية، حتى تتأكد من أن تعرضها لمخاطر السيولة يتلاءم مع تقبلها للخطر الذي حددته؛
- تحلل البنوك نتائج هذه الاختبارات و تأخذها بعين الاعتبار عند القياس و التسيير العملياتي لخطر السيولة؛
- يجب على البنوك وضع خطط إستعجالية رسمية تمكنها من التحضير و مواجهة حالات الأزمة، أي توضح الاستراتيجيات الواجب إتباعها و الإجراءات التي تسمح بتسيير السيولة، كما على البنوك أن تختبر السيناريوهات الإستعجالية بصفة دورية لتتأكد من فعاليتها و أنها مناسبة؛
- يجب على البنوك إعداد تقارير دورية و ذكر المناهج المستعملة لتسيير مخاطرها في السيولة.

المطلب الثاني: طبيعة وآثار مخاطر السيولة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يتعرض البنك لمخاطر السيولة كغيره من البنوك و التي تؤثر على

الفرع الأول: مخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية _وكالة المدية_

يرى بنك الفلاحة و التنمية الريفية أن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرته على الوفاء بالتزاماته عندما يحين استحقاقها ضمن الظروف الاعتيادية والمضغوطة.

وتنشأ في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة، كما أن هذه المخاطر قد تنشأ نتيجة عن تغيرات اقتصادية غير متوقعة ومن أهمها: تغيرات معدلات الفائدة والطلب على الائتمان بما يؤثر على تيارات السحب والإيداع وتنتج مخاطر السيولة بالنسبة للبنك بسبب صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض (مخاطر تمويل السيولة) بسبب تعذر بيع الأصول (مخاطر تسييل الأصول).

الفرع الثاني: آثار مخاطر السيولة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية _ وكالة المدية_

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية _وكالة المدية_ لمواجهة مخاطر السيولة لتفادي آثارها المتمثلة في حالتي العجز و الفائض المتمثلة فيما يلي:

1_ آثار السيولة النقدية في حالة العجز لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية _وكالة المدية_

يرى بنك الفلاحة و التنمية الريفية أن العجز النقدي ينشأ بسبب زيادة في التدفقات النقدية الخارجة وانخفاض في التدفقات النقدية الداخلة، ويترتب على هذا العجز آثار سلبية منها:

1. الإساءة إلى سمعة البنك وهذا الأمر معروف تماما في البنوك بصفة عامة؛
2. ضياع فرص استثمار في البنك كان من الممكن اغتنامها؛
3. يؤدي نقص السيولة إلى اضطرار البنك للتصرف في تسييل مشروعات استثمارية قائمة قبل آجالها مما يؤدي إلى حدوث خسارة و ضياع ربح كان من الممكن أن يحقق في ظل الظروف العادية؛
4. يؤدي نقص السيولة إلى حدوث ارتباك معنوي لدى إدارة البنك مما قد يؤثر في التردد في اتخاذ القرارات الاستثماري الإدارية.

2_ آثار السيولة النقدية في حالة الفائض لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية_ وكالة المدية _

يرى بنك الفلاحة والتنمية الريفية _ وكالة المدية_ أن فائض السيولة النقدية في البنك ينشأ عن زيادة التدفقات النقدية الداخلة أو نقص التدفقات النقدية الخارجة أو كلاهما معا، وينشأ عن ذلك الفائض سلسلة من الآثار السلبية التي يمنك تلخيصها في الآتي:

1. يسبب فائض السيولة إساءة إلى سمعة البنك و صورته لدى العملاء بأن إدارة البنك غير قادرة على استثمار الأموال وتوظيفها ؛
2. يؤدي إلى تعطيل الأموال بدون استثمار وهذا يتعارض مع قواعد الربحية وضياع فائدة كان من الممكن الحصول عليها لو أن هذه الأموال قد استثمرت فعلا؛
3. تتأثر الأموال النقدية الزائدة عن الحاجة وغير المستثمرة بالانخفاض في قيمتها بسبب تفاعل الآثار سويا، وينجم عنها انخفاض في العائد الأجمال من أنشطة البنك من ناحية وعدم الاستغلال الأمثل لطاقته في المساهمة في تخفيض المنافع الاقتصادية من ناحية أخرى.

المطلب الثالث: مؤشرات ونسب قياس السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية و مخاطرها

يتناول هذا المطلب أهم المؤشرات و النسب المستخدمة في قياس السيولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية التي تضمن المقاييس التالية: نسبة السيولة القانونية، نسبة الرصيد النقدي، نسبة التوظيف بالإضافة إلى مقارنة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في فترات زمنية معينة.

الفرع الأول: قياس نسب و مؤشرات السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

الجدول رقم(03- 01): جدول استحقاقات الميزانية

يتكون جدول استحقاقات الميزانية للبنك من جانبين هما الأول جانب الأصول و الثاني جانب الخصوم، حيث سنقدم توضيح حول هاذين الجانبين حسب الجدولين التاليين:

أولا: الأصول **الوحدة:مليون دج**

الأصول	سنة 2015	سنة 2016	سنة2017
الصندوق،البنك المركزي،مراكز الصكوك البريدية	209870	369737	301108
مستحقات على مؤسسات مالية تحت الطلب	247307	455061	299599
ولأجل	100909	236223	234819
مستحقات من الزبائن	498460	730782	460256
سندات وأوراق مالية أخرى ذات عوائد ثابتة	112438	270193	208882
مجموع الأصول	1168984	1791803	1295782

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة حول ميزانيات السنوات الثلاث لبنك الفلاحة و التنمية الريفية .

ثانيا: الخصوم

الخصوم	سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017
البنك المركزي، الحسابات البريدية	0	0	0
ديون اتجاه مؤسسات مالية	33057	94437	98129
ديون اتجاه الزبائن	973371	1456281	1183856

ديون ممثلة بسندات	162556	241085	13797
مجموع الخصوم	1168984	1791803	1295782

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة حول ميزانيات السنوات الثلاث لبنك الفلاحة و التنمية الريفية .

من ميزانية بنك الفلاحة و التنمية الريفية _ وكالة المدية_ نحاول حساب نسب السيولة لثلاث سنوات 2017،2016،2015.

أولا: نسبة الاحتياطي القانوني

وهي تمثل نسبة النقد لدى البنك المركزي على إجمالي الودائع

تقدر الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي مستخرجة من الميزانية المفصلة:

- سنة 2015: 135468
- سنة2016: 255972
- سنة2017: 298402

جدول(03- 02): نسب الاحتياطي القانوني الوحدة:مليون دج

كيفية حسابها	**سنة 2015**	**سنة 2016**	**سنة2017**
(نقد لدى البنك المركزي /إجمالي الودائع)* 100	(846676/135468) ×100 =16%	(846676/255972) ×100 =18%	(994674 /298402) ×100 = 30%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة حول ميزانيات السنوات الثلاث لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

من خلال الجدول نلاحظ أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية قادر على الوفاء بالتزاماته المالية في أوقاتها اللازمة وذلك من خلال ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني للبنك طوال ثلاث سنوات.

ثانيا: نسبة السيولة القانونية

وهي تمثل أصول نقدية وشبه نقدية على إجمالي الودائع

جدول(03- 03): نسبة السيولة القنونية الوحدة: مليون دج

كيفية حسابها	سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017
(أصول نقدية وشبه نقدية/إجمالي الودائع) × 100	(846676 /457177) × 100 =54%	(1422066 /824789) ×100 =58%	(994674 /8600707) ×100 =60.39%

المصدر: : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة حول ميزانيات السنوات الثلاث لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن السيولة القانونية تزداد عبر السنوات، مما يدل على تطور نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية وهذا يعني أن البنك يستعمل السيولة بشكل يجنبه خطر التجميد في البنك المركزي و الصندوق و مراكز الصكوك البريدية.

ثالثا: نسبة الرصيد النقدي

وهي تمثل مقدار النقد لدى البنك المركزي و النقد في الصندوق و مراكز الصكوك البريدية على إجمالي الودائع متمثلة في مستحقات على المؤسسات المالية تحت الطلب و لأجل و مستحقات الزبائن.

جدول(03- 04): نسبة الرصيد النقدي الوحدة:مليون دج

كيفية حسابها	سنة 2015	سنة2016	سنة2017
(النقد لدى البنك المركزي و النقد في الصندوق ومراكز الصكوك البريدية و الخزينة العمومية/إجمالي الودائع) × 100	(209870/ 846676)× 100= %24.78	(369737/ 1422066)× 100= %25.99	(301108/ 994674)× 100= %30.27

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة حول ميزانيات السنوات الثلاث لبنك الفلاحة و التنمية الريفية .

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نسبة الرصيد النقدي تزداد خلال الثلاث سنوات ، مما يوضح أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يحيط بمقدار من النقود في الصندوق لدى البنك المركزي و الصكوك البريدية من أجل قدرة البنك على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها.

إلا أن ذلك ينعكس سلبا على العائد البنكي و ذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدر على البنك بعوائد مالية.

ملاحظة: من خلال النتائج نستنتج أن البنك يتبع إستراتيجية الموائمة بين الاحتفاظ بالأموال لدى الصندوق و البنك المركزي واستثمارات في منح القروض قصيرة الأجل، مما يحقق وقاية من مخاطر السيولة و زيادة حجم استثماراتها.

رابعا: نسبة التوظيف

وهي تمثل مقدار إجمالي القروض على إجمالي الودائع

الجدول(03-05): نسبة التوظيف الوحدة:مليون دج

كيفية حسابها	سنة2015	سنة2016	سنة2017
(إجمالي القروض/إجمالي الودائع×100	(112438/ (846676) ×100= 13.28%	(270197/ (142266) ×100= 19%	(208882/ (994674) ×100= 21%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة حول ميزانيات السنوات الثلاث لبنك الفلاحة و التنمية الريفية .

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نسبة التوظيف تزداد خلال ثلاث سنوات مما يتضح أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يمنح حجما كبيرا من القروض من خلال إتباع إستراتيجية الزيادة في الاستثمارات.

الفرع الثاني: قياس نسب و مؤشرات قياس مخاطر السيولة

و ذلك من خلال عنصرين:

- مقارنة التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة؛
- قياس مخاطر السيولة باستخدام مؤشرات السيولة.

أولا: مقارنة التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة

يعتمد بنك الفلاحة و التنمية الريفية على مؤشرين في قياس مخاطره وهي كالتالي:

جدول(03- 06): التغير في تدفق الخصوم الوحدة: مليون دج

البيان	الرصيد الأولي	من يوم إلى 30يوم	من شهر إلى 3أشهر	من3أشهر إلى 6أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
تحصيلات الخصوم	632867	643070	6990899	7326730	79289999	9578432	448331801
سحوبات الخصوم	4164283	4667819	5438703	5946758	6807808	8860951	447632412
حاصل التدفق	2068584	1763951	1552196	1379972	1121191	717487	699389
حاصل التراكم	2068584	3831535	5383731	6763703	7884894	8602381	9301770

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية- وكالة المدية-

نلاحظ من خلال الجدول أن قيم حاصل التدفق موجبة، دليل على دخول رؤوس الأموال بسبب وصول آجال استحقاقها و هي الأموال الموظفة في القروض الممنوحة.

قيم تراكم حاصل التدفق موجبة خلال جميع الفترات وهذا يعني أن البنك ليس معرض لخطر السيولة لأنه استطاع تغطية جميع استخداماته عن طريق موارده.

جدول(03- 07): التغير في تدفق الأصول الوحدة: مليون دج

البيان	الرصيد الأولي	من يوم إلى 30 يوم	من شهر إلى 3 أشهر	من 3أشهر إلى 6أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
تحصيلات الخصوم	6824380	7008991	7483317	7926007	8458949	9789562	455666807
سحوبات الخصوم	6824380	4900732	5678703	6243807	6983778	8733443	454724596
حاصل التدفق	0	2108259	1804614	1682200	1475171	1056119	942211

المصدر : بنك الفلاحة و التنمية الريفية- وكالة المدية-

من خلال الجدول نلاحظ أن حاصل تدفق الأصول أكبر من حاصل تدفق الخصوم و بالتالي بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليس بحاجة للتمويل لتغطية استخداماته، ومنه بنك الفلاحة و التنمية الريفية لا يواجه مخاطر السيولة.

ثانيا: قياس مخاطر السيولة باستخدام مؤشرات السيولة

يستخدم بنك الفلاحة و التنمية الريفية مؤشر آخر لقياس مخاطر السيولة يتمثل في:**النقد والأرصدة المملوكة لدى البنك/ إجمالي الودائع≤25%**

يمثل نسب الرصيد النقدي من خلال نتائج الجدول(3-4):نلاحظ أن كل نسب الرصيد النقدي أكبر من أو يساوي 25%

ومنه يمكن القول أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية لا يواجه مخاطر السيولة.

خاتمة الفصل :

من خلال دراستنا على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية و حسب المعلومات التي تحصلنا عليها سمح لنا بأخذ فكرة حول إستراتيجية إدارة مخاطر السيولة في البنك حيث نلاحظ أن البنك في حالة حسنة في الآونة الأخيرة، و أن البنك يتمتع بفائض معتبر يتمثل في رؤوس أموال متزايدة وهي ادخارات داخلية توجه فيما بعد للاستثمار كما أن لهذا التزايد أثر بالإيجاب على موارد البنك ما مكنه من رفع مستوى الخدمات التي يقدمها للزبائن.

يتبين لنا من خلال دراستنا لبنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المدية– أن إستراتيجية إدارة مخاطر السيولة وتسييرها ينحصر في تسيير الخزينة، حيث يعتبرها مقر النقد و التخزين للأموال السائلة و القابلة للتحويل إلى سيولة.

خاتمة

خاتمة:

تعتبر المخاطر أمر ملازم للعمل البنكي نظرا لطبيعة عمله من جهة، و من جهة أخرى نظرا للتطورات العالمية المستجدة في هذا العمل و التي تضيف المزيد إلى هذه المخاطر من حيث المقدار و النوع، الأمر الذي فرض على إدارة البنوك إعطاء مسألة المخاطر العناية التي تستحقها من أجل إبقائها ضمن حدود السيطرة kو من أهم هذه المخاطر نجد مخاطر السيولة، و قد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على السيولة البنكية و مخاطرها، و كيفية تعامل بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية مع هذا النوع من المخاطر.

إختبار صحة الفرضيات:

وبعد تطرقنا لمضمون الدراسة أصبح في الإمكان اختبار صحة الفرضيات سابقة الذكر حيث:

الفرضية الأولى: "يعتمد البنك في إدارة مخاطره على إحكام الرقابة على عمل البنك، و كذا وضع إستراتيجية عمل للحد من المخاطر و مواجهة الخسائر المترتبة عنها، كما أن خطة العمل المعمول بها يجب أن تتماشي و الأهداف المسطرة و الإمكانيات المتاحة لديه، و إتباعه مجموعة من الأساليب كتحويل المخاطر أو اقتسامها أو تحاشيها"، حيث تم إثبات صحتها من خلال دراستنا.

الفرضية الثانية: " يتم إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية عن طريق حساب بعض المؤشرات و النسب التي تمكنه من معرفة الوضع المالي للبنك"، و هنا الفرضية كانت صحيحة لكن مضافا إليها اعتماده على الاحتياطات النقدية و الشبه النقدية التي يحتفظ بها لمواجهة مخاطره غير المتوقعة.

الفرضية الثالثة: " بنك الفلاحة و التنمية الريفية له فعالية كبيرة في إدارة مخاطر السيولة من خلال احتفاظه بسيولة تمكنه من تلبية طلبات السحب من جهة، و اغتنام فرص السوق لتلبية طلبات الاقتراض و يظهر هذا من خلال أداء البنك"، وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

و في إطار معالجة هذا الموضوع و من أجل الإجابة عن التساؤل الرئيسي تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين تناولنا فيهما إدارة المخاطر بصفة عامة و خطر السيولة بصفة خاصة، و في الفصل الثالث حاولنا الوقوف على الجانب التطبيقي لهذا الموضوع في بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR –وكالة المدية– و توصلنا إلى النتائج التالية:

النتائج المتوصل إليها:

- البنوك التجارية تعتمد بالدرجة الأولى على قدراتها وكفاءة هذه الإدارات في تفادي المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها.

- تعد السيولة البنكية من العناصر الحساسة في إدارة البنوك، و هو ما يفرض على الإدارة البنكية إعطائها جانبا هاما من الاهتمامات، حيث متطلبات العمل البنكي تفرض على البنوك الاحتفاظ بجزء سائل من النقدية و الأصول شبه النقدية بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني.

- على البنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية تحديد السبل التي يلجأ إليها عند توقعه حصول أزمات مسبقا.

- على البنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية التعامل بدرجة عالية من المرونة و اليقظة مع السيولة التي لديه لتحقيق درجة عالية من الربحية و الأمان.

- من خلال دراسة الحالة تبين لنا أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يقوم بتسيير السيولة و مخاطرها اعتمادا على مؤشرات ونسب السيولة التي تتضمن المقاييس التالية:" نسبة السيولة القانونية، نسبة الرصيد النقدي، نسبة التوظيف ، بالإضافة إلى نسبة السيولة النقدية"، هذا فيما يخص نسب السيولة ، أما بالنسبة لتسيير مخاطر السيولة فيعتمد في ذلك على عنصرين يتمثلان في:" مقارنة التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة إضافة إلى مؤشر آخر يتمثل في النقد و الأرصدة المملوكة لدى البنك بالنسبة لإجمالي الودائع".

- خلال فترة الدراسة و التي شملت ثلاث سنوات تبين لنا أن سياسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية كانت جيدة في إدارة السيولة و مخاطرها حيث تنحصر في تسيير الخزينة باعتبارها مقر النقد و التخزين للأموال السائلة و القابلة للتحويل إلى سيولة، بالإضافة إلى أن الوكالة لم تعاني نقص في السيولة و هذا راجع إلى حسن التسيير.

الاقتراحات:

- نشر الوعي الثقافي لموظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية وإقامة دورات تكوينية لهم للتعرف على أهمية إدارة المخاطر البنكية، و كيفية استخدام تقنياتها نظرا لكون الموظفين ليس لهم دراية بالجانب العلمي لإدارة السيولة، إذ يعتمدون على مخرجات البرامج الإلكترونية؛

- على البنوك الجزائرية تطبيق مقررات لجنة بازل المتعلقة بإدارة السيولة خاصة في ظل التحرير المالي و احتدام المنافسة؛

- على البنوك الجزائرية الإفصاح عن حجم و هيكل الأموال، و كذا الاستراتيجيات المتبعة في تسيير المخاطر.

آفاق الدراسة:

لقد تبين لنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع أنه لا تزال هناك بعض الجوانب التي لا تزال بحاجة إلى المزيد من الدراسات و التحليل، و ختاما لموضوعنا يمكن أن نتقدم بها كمقترحات و هي:

- متطلبات تطبيق مقررات لجنة بازل لإدارة مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية؛

- السيولة المصرفية و أثرها على العائد و المخاطرة؛

- آليات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية.

قائمة المراجع

أولا– المراجع باللغة العربية:

أ– الكتب:

1- أسعد حميد العلى، **إدارة المصارف التجارية "مدخل إدارة المخاطر"**، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2014.

2- أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية " مدخل إدارة المخاطر"**، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر و التوزيع، الأردن– عمان، 2013.

3- بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز وآخرون ، **إدارة المخاطر"إدارة المخاطر. المشتقات المالية. الهندسة المالية"**، الطبعة الأولى، المؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2013..

4- جيهان عبد المعز الجمال، **المراجعة و حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، بيروت، 2014.

5- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة**، الطبعة الأولى، دار اليازور للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2011.

6- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف" إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان"**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان– الأردن، 2011.

7- حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي "تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل"**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004.

8- خليل محمد حسن الشماع، **إدارة المصارف**، الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء بغداد، العراق، 1995.

9- سمير الخطيب، **قياس و إدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف جلال و شركاه للنشر، الإسكندرية، 2005، ص18.

10- صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و أثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، الطبعة العربية، دار اليازور العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2013.

11- طارق عبد العال حماد، **إدارة السيولة في الشركات و المصارف" قياس و ضبط السيولة"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2012.

12- طارق عبد العال حماد، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، الدار الجامعية للنشر، مصر 2005، ص266.

13 – طارق عبد العال، **إدارة المخاطر(أفراد– شركات– بنوك)**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

14- طارق عبد العال،**تقييم أداء البنوك التجارية"تحليل العائد والمخاطرة"**،الدار الجامعية للنشر،مصر،2011.

15- عبد الغفار حنفي، رسمي قرياقص، **الأسواق و المؤسسات المالية" بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين، شركات الاستثمار"**، الدار الجامعية للنشر، مصر ، 2001.

16- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية" السياسات المصرفي، تحليل القوائم المالية، الجوانب التطبيقية و التنظيمية"**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2004.

17- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبوقحف، **تنظيم و إدارة البنوك"السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية و قياس الفعالية، الجوانب النظمية و الادارة"**، المكتب العربي الحديث للنشر، مصر، 2000.

18 - عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية**، الطبعة الأولى،دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن ، 2013.

19- عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العاشوري، **أساسيات إدارة المخاطر المالية**، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، مصر، 2008.

20- فلاح حسن الحسيني، مؤيد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك "مدخل كمي استراتيجي معاصر"**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، 2003.

21- محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2005.

22- منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية" مدخل اتخاذ القرارات"**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث للتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2010.

23- نبيل حشاد، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**، موسوعة2، الجزء الثاني، 2005.

24_أسامة عزمي سلام،شقيري نوري موسى،**إدارة المخاطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

25-طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات** ، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2005.

ب- المذكرات والرسائل والأطروحات:

1 - حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية و فق اتفاقيات بازل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014.

2 - محمد عبد الحميد عبد الحي، **إستخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حلب، 2014.

3 - أحمد قارون، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013.

4- براضية حكيم، **التصكيك و دوره في بالبنوك الإسلامية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2011.

5- بهية مصباح محمود مصباح، **العوامل المؤثرة في درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين، 2008.

6- بودربالة فائزة، **إشكالية فائض السيولة في الجهاز البنكي الجزائري و آلية امتصاصه خلال الفترة 2000- 2007**،رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

7- بوزنيط غالية، **أثر السيولة على التكلوفة في البنوك الإسلامية**،رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل، الجزائر، 2016.

8- جعفري هني محمد، **إدارة السيولة في البنوك الإسلامية في إطار سياسة نقدية تقليدية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2012.

9- حاكمي نجيب الله، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2014.

10- خضراوي نعيمة ، **إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الإسلامية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009.

11 - سرين سميح أبو رحمة ، **السيولة المصرفية و أثرها في العائد و المخاطرة** ، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

12 - عبدلي لطيفة، **دور و مكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير، مدرسة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012.

13- غانم مرهج،**دور الأوراق المالية الحكومية في امتصاص السيولة الفائضة لدى المصارف التجارية**،رسالة ماجستير في العلوم المالية و المصرفية، جامعة دمشق، سوريا، 2014.

14- لونيسي هدى، **إشكالية تسيير السيولة في البنوك الجزائرية الفترة(1990- 2009)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و بنوك، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

15 - مرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية"بازل 2"**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،فلسطين، 2007.

بلال بن يخلف، **أثر تطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة على أداء البنوك التجارية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2013،

16- بن أحمد نسيمه،العويمر حورية، **إدارة المخاطر المصرفية من خلال التحكم في خطر عدم السداد**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2017.

17- بوزايدي عائشة ، **أثر المخاطر المالية على الأداء المالي**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015.

18- بوضياف جهاد، **إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.

19- حسيني سفيان عبد القادر ، **دور مراقبة التسيير في التحكم للأداء المالي للبنك**، مذكرة ماستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة –، الجزائر، 2015

20- حيولة سكينة، **إدارة المخاطر المصرفية على مستوى البنوك**،مذكرة ماستر في العلوم المالية،جامعة يحي فارس المدية ،الجزائر،ص22.

21 – ريمة يسفي، إيمان دومة، **دور الاندماج المصرفي في تقليل المخاطر المصرفية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2017.

22- زايدي صبرينة، **إدارة و تسيير مخاطر القروض البنكية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة آكلي أولحاج البويرة، الجزائر، 2015.

23- سمية بن عمر، **إدارة مخاطر القروض باستعمال" scoring"**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و بنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015.

24- عبد الغاني قواوسي، **تجديد السيولة في البنوك الجزائرية دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بريكة**، مذكرة ماسترفي العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.

25 – عمراوي نصيرة، بالحسيين جميلة، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير،جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2017.

26- لادي حكيمة، مصطفاوي فاطمة الزهراء، **إدارة السيولة في البنوك و أثرها على العائد**، مذكر ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2017.

27- مفيدة بوقصة، **أهمية تطبيق إدارة السيولة في المؤسسات الخاصة**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2013.

28- ناجية عاشور، **دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.

29- هيفاء غانية، **إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و 3** ، مذكر ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2015.

32- نعيمة العيدي، دور الضمانات في تقليل من خطر عدم التسديد، مذكرة نهاية التكوين للحصول على شهادة تقني سامي ، المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني للتسيير، البليدة، الجزائر، 2010/2007

ج- المقالات و المجلات و المداخلات:

1- أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي من 25- 29 ديسمبر 2010، مكة، 2010.

2- شوقي أحمد دنيا، **إدارة السيولة في المصارف**، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي من 25- 29 ديسمبر 2011، مكة، 2011.

3- عز الدين مصطفى الكور، **أثر السيولة على كفاءة التكلفة و الأداء**، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، المركز العالي للمهن المالية الإدارية و أكاديمية الدراسات العليا، في 27 و 28 أفريل 2010- طربلس، لبنان، 2010.

4- عصماني عبد القادر، **أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات المالية العالمية الحالية في المؤسسات المالية**، الملتقى الدولي خلال 20 و 21 أكتوبر، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2009.

5- قويدري قوشيح بوجمعة و آخرون، **أثر عصرنة وسائل الدفع على السيولة النقدية في البنوك**، الملتقي الدولي الخامس حول الاتجاهات الحديثة لإدارة السيولة و عصرنة وسائل الدفع العوائق و التحديات، يومي 20 و 21 أفريل 2016، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2016.

6- مفتاح صالح، **إدارة المخاطر في المصرف الإسلامية**، الملتقى العلمي الدولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 20 و 21 أكتوبر 2009.

7- بلال نوري سعيد الكروي، **تقييم ربحية المصرف باستخدام مؤشرات السيولة**، مجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الرابع و العشرون، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.

8- بونيهي مريم، **الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 12، المركز الجامعي بتبازة، الجزائر، 2016.

9- محمد الجموعي قريشي، **أهمية السيولة النقدية و أهمية القطاع المصرفي للاقتصاد**، مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.

10- مختار بونقاب، **دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد5، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

11- مختار بونقاب، **دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة صيغ التمويل الإسلامي**، المجلة الجزائري للتنمية الاقتصادية، العدد 05 في ديسمبر 2016، جامعة قاصدي مرباح و رقلة، الجزائر، 2016.

12- نضال رؤوف أحمد، **دراسة تحليلية لمخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد السادس و الثلاثون، جامعة بغداد ، 2013.

13-محمد جبار الصائغ، رضا صاحب أبوحمد، **دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية**،كلية الإدارة الاقتصادية، جامعة الكوفة، الأردن.

د- المراسيم و التشريعات:

1- مرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، بتاريخ 16/ 03/ 1982.

2- الجريدة الرسمية، العدد 54، بتاريخ يوم الأحد 2 أكتوبر 20011.

ثانيا- المراجع باللغة الفرنسية:

- FOURAR LAIDI Mohamed Saber , **La gestion des risques bancaire par la méthode ALM Cas** : **Société Générale Algérie** , Mémoire de Master en sciences Financières et Comptabilité, Spécialité: Monnaies, Finance et Banques- Ecole Supérieure de Commerce –Kolea—Algeria , 2017.

ثالثا- المواقع الإلكترونية:

- قتيبة عبد الرحمان العاني، مخاطر و تحديات السيولة في المصارف، تاريخ الإطلاع03- 03- 2018 على الساعة 10:40.

Http :// www.aliqtisadalislami.net, 03/03/2018.